الرؤى السياسية المستقبلية

لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية

تحرير : السيد عليوة



تقديم : علىّ الدين هلال

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة العلوم السياسية

الرؤى السياسية المستقبلية
لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية

تقديم
عليّ الدين هلال

تحرير
السيد عليوة



٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية/
تقديم: عليّ الدين هلال ، تحرير: السيد عليوة .
القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ط ١ ، ٢٠٠٩
١٤٠ ص، ٢٤ سم
مصر – الجمعيات الخيرية
أ- هلال، عليّ الدين (مقدم)
ب- عليوة، السيد (محرر)
٣٦١,٧٠٦

رقم الإيداع ٢٢٥١٨/ ٢٠٠٩
الترقيم الدولى : I.S.B.N - 978- 977- 479 -728- 4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 27352396 **Fax :** 27358084

الرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية

تقديم:

- أ. د. علىّ الدين هلال

تحرير:

- أ. د. السيد عليوة.

أشرف على الندوة:

- السفير د. وليد عبد الناصر.
- أ. د. منى مكرم عبيد.
- د. حسن أبو طالب.

شارك فى إعداد الكتاب

- محمد زكى يحيى.
- رضا عطية عبد المعطى.
- أحمد جلال محمود.
- نانسى أحمد هلال.
- ريهام محمد حسن.

المحتويات

	الصفحة
تقديم: علىّ الدين هلال	7
مقدمة: السيد عليوة	9
الفصل الأول – تحليل مضمون آراء وتصورات قيادات الجمعيات الأهلية	11
الفصل الثانى – فعاليات الندوة	21
الفصل الثالث – نتائج الندوة "رؤى وتصورات مستقبلية"	111
ملاحق:	121
أولاً: استمارة الاستبيان	123
ثانيًا: نموذج تقييم الندوة	133
ثالثًا: أسماء السادة المشاركين فى الندوة	135

تقديم

علىّ الدين هلال

تعد هذه الندوة عن "الرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية" الإصدار الثالث من هذه المحاولات الاستشرافية الأولية التى بادرت بها لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة كأسلوب جديد يتسم بالطابع العلمى والعملى حيث كان الإصدار الأول بعنوان "رؤية الشباب المصرى للمستقبل" تلاه الإصدار الثانى عن "الرؤى السياسية المستقبلية للمرأة المصرية"، وذلك بهدف تزويد كل الأطراف المعنية بالمعلومات والاتجاهات السائدة فى أوساط الجيل الجديد من قيادات الجمعيات الأهلية.

وكان من أهم الملاحظات التى خرجت بها الندوة أن هناك وعيًا متزايدًا بأهمية تنشيط المجتمع المدنى من جمعيات ونقابات واتحادات ومنظمات غير حكومية لتقوم بمسئوليتها باعتبارها الشريك الثالث فى التنمية جنبًا إلى جنب مع كل من الدولة والقطاع الخاص.

وحين نقرأ أفكار ومقترحات قيادات الجمعيات الأهلية المصرية من خلال الحوار الحر والفكر المفتوح. نجدها تساهم فى تشكيل صورة مجتمعنا فى المستقبل، وأهمية وجود هذه الرؤية هو أنها تصبح "هادية" و"مرشدة" لعملنا فى مختلف المجالات، فعندما تتضح تلك الرؤية عن شكل مجتمع المستقبل، وتتضح الأفكار والمبادئ الأساسية التى ترتكز عليها، فإنه يصبح لدينا "بوصلة" و"مرجعية" تسمح لنا بالاختيار بين الأولويات وتقويم السياسات، ويبدو لى أن الإطار الفكرى الحاكم لكثير من الأفكار والمفاهيم المتداولة فى مجتمعنا هو الديمقراطية الاجتماعية

وجوهرها التزاوج بين قيم الحريات الليبرالية وقيم العدل الاجتماعى، وجاء الإدراك بأهمية هذا التزاوج كثمرة تطور إنسانى طويل وممتـد وكخلاصـة لعديـد مـن التجارب والخبرات.

إن الحراك الاجتماعى السياسى على أرض الوطن فى سبيله إلـى النـضج والمشاركة السياسية الواعية والرامية إلى تفعيل دور المجتمع المدنى.

مقدمة

السيد عليوة

مع التحولات الكبرى التى تمر بها بلادنا فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومضت فكرة عقد هذه الندوة عن "الرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية" تعبيرًا عن الحاجة إلى فكر جديد لبناء البنية الذهنية والمجتمعية المحابية للتطور الديمقراطى فى بلدنا حتى تتم عملية التحديث المعقدة بنعومة سلسة بعيدًا عن أى خشونة أو لغط نحن فى غنى عنهما، ولا سيما أن التاريخ العريق للعمل الأهلى فى مصر والذى يمتد إلى أكثر من قرن من الزمان، هذا التاريخ يقف شاهدًا على أن مصر تستحق هذه المكانة الرفيعة مما يستلزم إطلاق حرية العمل أمام العمل التطوعى النبيل.

وهكذا تأتى هذه الندوة فى إطار رؤية شاملة لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدأت مصر بتنفيذها والمضى قدمًا نحو توسيع إطار المشاركة المجتمعية والسياسية.

وقد بات من الصعب تجاهل دور الجمعيات الأهلية فى النسيج الاجتماعى المصرى، منذ تأسيس جامعة القاهرة فى بداية القرن الماضى والنشاط المعروف للجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية وما جد بعدها من منظمات طوعية.

وتهدف هذه الندوة إلى الاهتمام الفكرى والمرجعى بقضايا الجمعيات الأهلية المصرية لسيناريوهات المستقبل بشأن: المشاركة السياسية والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادى والبعد الاجتماعى، ودور مصر الاقليمى ومكانتها، والأوضاع العالمية بحيث يكون تركيز المشاركين على التوقعات والتصورات المستقبلية الواقعية أكثر من عرض آمالهم وتطلعاتهم.

وأود أن أعرب عن تحيتى وتقديرى للحضور الكرام، فنحن جميعًا أعضاء هذه الندوة مقبلون اليوم على مهمة دقيقة ومطلوبة ألا وهى نقل رؤى وأحاسيس وتفضيلات قطاع عريض من المصريين فى لقطة فوتوغرافية موضوعية فى لغة مضبوطة محددة، بحيث ننتهى إلى خلاصة تساند صانع السياسة العامة فى مجال التنمية الاجتماعية.

الفصل الأول

تحليل مضمون آراء وتصورات قيادات الجمعيات الأهلية

تمهيد

الإطار الفكرى والمرجعى لقضايا الجمعيات الأهلية:

تزايد الاهتمام بالمجتمع المدنى مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، وأصبح الحديث عنه حاضرًا فى مختلف الفعاليات، وتزايد الاهتمام الشعبى به نتيجة التطورات السياسية العالمية وثورة المعلومات والاتصالات والعولمة وانعكاسها على دور الدولة المعاصرة (حيث انتقالها من الدولة الحارسة التى تهتم بالصحة والتعليم والأمن إلى دولة التنمية) والتى يلعب فيها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى دورًا كبيرًا. بالإضافة إلى بروز دور مؤسسات المجتمع المدنى فى رسم السياسات العامة كشريك أساسى للحكومة فى تنفيذ ومتابعة خطة التنمية الشاملة والرقابة على أداء المؤسسات الحكومية(١).

وأصبح ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدنى كقنوات وآليات تعمل على تمكين الأفراد والجماعات وإبراز نشاطاتهم فى المجال العام باستقلالية عن مؤسسات الحكومة، نظرا لأن مؤسسات المجتمع المدنى تشكل وسائط اجتماعية social agents بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، وتتضمن فاعليتها فى تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة فى المجال العام، لذا تعتبر من أهم قنوات المشاركة السياسية الداعمة لمسار التطور الديمقراطى وبناء الدولة الحديثة(٢). حيث تشير أدبيات التنمية المعاصرة إلى بزوغ حليف جديد وقوى لكل من الدولة والقطاع الخاص ألا وهو المجتمع المدنى (Civil Society)، وهذا التحالف الإستراتيجى الثلاثى مطلوب لإنجاز التنمية الثلاثية الأوجه، أى التنمية الشاملة والمستدامة والبشرية(٣).

---

(١) أوراق ندوة "دور مؤسسات المجتمع المدنى فى الرقابة الشعبية"، التى نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢-٦ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢) د/ فؤاد الصلاحى، "دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التربية المدنية"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الخاصة بـ التعليم من أجل مواطنة ديمقراطية. www.amanjordan.org/

(3) Dr. ElSayed Eleiwa, Freeing civil society, Al-Ahram Weekly, 19-25 July 2007.

وتعد الجمعيات الأهلية العمود الفقرى للمجتمع المدنى فى مصر، وترجع أهمية الحديث عن دور الجمعيات الأهلية لعدد من الاعتبارات أهمها:

١. الدور التنموى الهام الذى تقوم به فى ظل التطورات الاقتصادية والسياسية الهامة التى تشهدها الساحة الدولية.

٢. تعدد المجالات التى تشارك فيها الجمعيات الأهلية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وتمكين المرأة.

٣. قدرتها على التواصل مع القاعدة الجماهيرية العريضة والتعبير عن مصالح المواطنين أكثر من أى مؤسسة أخرى فى المجتمع بحكم ارتباطها المباشر وعملها اليومى بين بسطاء الناس.

من هذا المنطلق فقد رأت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة أهمية عقد ندوة لاستطلاع الرؤى السياسية لقيادات الجمعيات الأهلية، فى ضوء تنامى الأفكار والآراء المطالبة بتفعيل دور المجتمع المدنى محليا وإقليميا وعالميا بهدف توسيع مشاركته، وذلك حتى تكتمل أركان الجهات المشاركة فى عملية الإصلاح والتنمية، وقد ارتكزت الندوة على ثلاثة محاور رئيسية أهمها رؤية قيادات الجمعيات الأهلية فى مصر لسيناريو الإصلاح السياسى وقضايا المشاركة السياسية والديمقراطية، وكذلك الإصلاح الاقتصادى والبعد الاجتماعى، وأخيرًا لدور مصر الإقليمى ومكانتها الإقليمية والدولية.

أولاً – المنهج والمصطلحات المستخدمة:

تعتمد الندوة على المنهج الاستشرافى الذى يحاول سبر أغوار المستقبل من خلال إعمال الفكر الإبداعى لرسم صورة أفضل لأنفسنا انطلاقا من إدراك وفهم جيد لنقاط القوة لدينا وعناصر الضعف، وكذلك الفرص والتحديات المحيطة بنا.

إن الدراسات الاستهلالية أضحت ضرورة ملحة، وغاية كبرى ضمن أنشطة المجلس الأعلى للثقافة، إذ ليس من المنطق أن نستهلك جل وقتنا فى الحديث عن المشكلات الآنية والتحديات التى تواجهنا، دون محاولة اقتحام المستقبل المجهول الذى سنواجهه شئنا أم أبينا، وبالتالى يصبح من الأهمية بمكان التسلح بالرؤية والإستراتيجية والبدائل الواضحة حتى تنعم الأجيال القادمة بمستقبل أفضل.

ومما لا شك فيه أن موضوع تفعيل دور المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية قد أصبح فى قمة أولويات الأجندة القومية إيمانا بتكامل عناصر التنمية بالمشاركة ولقد كثرت المنتديات والجمعيات والندوات العلمية التى تحاول استشراف الرؤية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية، من هنا كانت المحاولة الجادة للمجلس الأعلى للثقافة ممثلة فى الندوة العلمية التى أقامتها لجنة العلوم السياسية، بحضور نخبة من أعلام الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى، بهدف التعرف على ملامح الصورة الكلية لقيادات الجمعيات الأهلية المصرية حول المستقبل بأبعاده المختلفة.

وجاءت الندوة فى شكل جلسات متعددة تغطى كل جلسة منها محورا محددا، وطُلِب من المشاركين إبداء الرأى فيما ستكون عليه الصورة المستقبلية بالنسبة لكل محور.

وهذا الأسلوب – أسلوب اللقاء المباشر بين المفكرين والفئات المستهدفة – ارتأينا أنه أسلوب أفضل حيث يستطيع كل مشارك من المشاركين التعبير بشكل مباشر عما يدور بخاطره إزاء القضية المطروحة ثم تدوين أفكاره فى صحيفة استبيان نخضعها لتحليل مضمون علمى يساعدنا فى استكمال الزوايا المختلفة للصورة المطلوبة.

ثانيًا – محاور الدراسة الثلاث وأهمية كل محور:

إن الديمقراطية هى التى تعطى التنمية والقدم والازدهار المضمون والمعنى، بل والجوهر الذى يضمن الاستقرار والاستمرار. وبالتالى فالعلاقة وطيدة بين

تنظيمات المجتمع المدنى والديمقراطية، فهذه التنظيمات تمثــل قنــوات وشــرايين الديمقراطية، وفيها يتعود الأفراد على قواعد ومزايا المشاركة فى العمل العام مــن خلال تنظيمات فئوية، وهذه بدورها تحد ولو قليلاً من سطوة الدولة تجاه المواطنين من أعضائها، وتساعد على تحقيق مصالحهم المشروعة.

من هذا المنطلق الذى يؤكد على دور الجمعيات الأهلية فى المجتمع، جاءت هذه الندوة لتغطى ثلاثة محاور رئيسية وهى: رؤية قيــادات الجمعيــات الأهليــة لسيناريو الإصلاح السياسى، رؤية قيادات الجمعيات الأهلية لــسيناريو الإصــلاح الاقتصادى، الرؤية الاستشرافية لقيادات الجمعيات الأهلية حول مكانة مصر الدولية وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها التأكيد على أهمية تنظيم العلاقة بــين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى بما يتيح للمجتمع المدنى القيام بدور فعــال يــدعم عملية الإصلاح السياسى والاقتصادى.

١- رؤية قيادات الجمعيات الأهلية لسيناريو الإصلاح السياسى:

أصبح الإصلاح السياسى مطلبًا عامًا لمعظم المصريين، فلم يعد قضية نخبة تهتم بالشأن العام، بل أصبح قضية رأى عام عبرت عنه مؤسسات المجتمع المدنى المصرى، وفى هذا الصدد تطالب قيادات الجمعيات الأهلية بتفعيل دور مؤســسات المجتمع المدنى، وبخاصة الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مــسيرة الإصــلاح. فرغم أن مؤسسات المجتمع المدنى لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها يمكــن أن تقوم بدور سياسى بارز يتمثل فيما يلى:

١. القيام بدور أساسى فى تعليم الديمقراطية، وفى نشر الثقافــة الــسياسية، وتفعيل دورها فى تمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية باعتبارها من مؤسسات المجتمع التى يتعلم من خلالها المواطن ممارسة حقوقه فى التعبير عن رأيه فى القضايا العامة والمساهمة فى وضع وتنفيذ حلــول للمشاكل التى يواجهها المجتمع.

٢. تنمية ثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطى، فضلاً عن قيامها بدور أساسى فى تربية المواطنين وتدريبهم عمليًا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية.

٣. تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية فى صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعى السياسى وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة فى صناعة القرار السياسى وفى التأثير على سياسات الدولة فى مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة(١).

بالتالى فإن رؤية قيادات الجمعيات الأهلية لسيناريو الإصلاح السياسى مبنية على تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى مجال تمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية، باعتبارها من مؤسسات المجتمع التى يتعلم من خلالها المواطن ممارسة حقوقه فى التعبير عن رأيه فى القضايا العامة والمساهمة فى وضع وتنفيذ حلول للمشاكل التى يواجهها المجتمع، بالإضافة لممارسة تجربة الديمقراطية واكتساب الخبرة فى الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس الإدارة.

إضافة إلى تدعيم مفهوم المشاركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة فى عملية التنمية، واختيار مشروعات مشتركة ناجحة لإلقاء الضوء عليها وتكريمها، حتى تكون نماذج مشجعة لتطوير مفهوم المشاركة، ومن أمثلة المشروعات المشتركة الناجحة مشروع إنشاء نوادى التكنولوجيا بين وزارة الاتصالات والجمعيات الأهلية فى مختلف المحافظات وغيرها(٢).

---

(١) حمدى عبد العزيز، الدور السياسى للمجتمع المدنى المصرى، 2005/4/8 ، www.arabgate.com

(٢) أوراق سياسية، صادرة عن المؤتمر السنوى الثانى للحزب الوطنى.

٢- رؤية قيادات الجمعيات الأهلية لسيناريو الإصلاح الاقتصادى:

يتزايد الاهتمام بالدور التنموى لمنظمات المجتمع المدنى من جانب العديد من الجمعيات الأهلية فى ظل وطأة الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى مشاركة هذا القطاع كطرف ثالث بين الدولة والقطاع الخاص، وتجسدت الطموحات فى هذا الإطار فى إمكانية قيام هذا القطاع بدور فاعل فى معالجة التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص عمل، وعبر برامج للتمكين تهدف إلى زيادة الدخل، كما يحدث فى الدول المتقدمة(١).

وتكشف مراجعة وثيقة الأهداف التنموية للألفية فى مواضع مختلفة ومتعددة منها عن قيمة "المجتمع المدنى" لتحقيق أهداف الألفية حيث توصل قادة العالم إلى أن التنمية ومكافحة الفقر هى أكبر التحديات التى يواجهها العالم فى القرن الجديد. وهى التحدى الذى قرروا مواجهته "بتهيئة بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطنى والعالمى" ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ضمنوا الإعلان بشأن الألفية سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة، والتى يتعين تحقيقها فى وقت معين، والتى تم بعد ذلك جمعها بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية والتى تراوحت بين ثمانين هدفًا رئيسية تتمثل فى: القضاء على حدة الفقر والجوع، ضمان تحقيق التعليم الأساسى الشامل، الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خفض وفيات الأطفال، تحسين الصحة الإنجابية، مكافحة فيروس الإيدز، مكافحة الملاريا والأمراض الأخرى، وضمان تحقيق الاستدامة البيئية. وهى مجالات عمل الجمعيات الأهلية. وفى هذا السياق جاء التأكيد على دور المجتمع المدنى، والنص على أهمية الحكم الرشيد Good Governance، وترسيخ الديمقراطية فى "مجتمع مدنى قوى" وبناء الشراكة من أجل التنمية(٢).

---

(١) حمدى عبد العزيز، الدور السياسى للمجتمع المدنى المصرى، مرجع سابق.

(٢) أوراق مؤتمر لجنة المنظمات غير الحكومية الرابع،
www.ncwegypt.com/Arabic/ conf_papers/non_gov_paper.doc

٣- الرؤية الاستشرافية لقيادات الجمعيات الأهلية حول مكانة مصر الدولية:

تلعب مصر دورا محوريا على المستوى الإقليمى سواء على مستوى محاولة تحقيق الأمن والاستقرار للدول المجاورة حدوديا وإقليميا أو على مستوى حفظ السلام والمساعى الحميدة والوساطة وغيرها، ونتيجة للتغييرات التى شهدتها المنطقة العربية من ناحية والعالم من ناحية على صعيد بعض القضايا المرتبطة بالدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى حلها مثل الأزمة السورية اللبنانية والقضية العراقية وغيرها، فإن مصر أصبحت تلعب دورا هاما على الصعيد الدولى، وجاء هذا المحور ليحدد إلى أى مدى يمكن أن تشارك منظمات المجتمع المدنى فى تعظيم هذا الدور، وما الدور المنوط بها لتعظيم مكانة مصر الدولية.

ثالثا - التوزيع العمرى والمهنى للمشاركين فى الندوة:

حضر هذه الندوة ما يقرب من ٦٠ مشاركًا، وتراوحت المشاركة الفعلية ما بين - مشارك وقد انقسم التوزيع العمرى إلى قسمين: قسم شمل الشباب وتراوحت أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة وقسم شمل قيادات الجمعيات الأهلية وتراوحت أعمارهم بين ٣٥ و ٦٠ سنة، ودارت معظم الأسئلة حول ماهية وظائف المجتمع المدنى فى عملية الإصلاح السياسى والاقتصادى، وسبل تفعيل وتعظيم دوره فى الحياة العامة والأنشطة المختلفة، كما تخللتها نماذج إيجابية لمساهمات بعض الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية.

الفصل الثانى

فعاليات الندوة

الجلسة الأولى

سيناريو المشاركة السياسية الديمقراطية

كلمة أ. د. السيد عليوة (مقرر الندوة):

الأستاذ الدكتور على الدين هلال، الأستاذ الدكتور حسن أبو طالب، السفير الدكتور وليد عبد الناصر، حضرات السيدات والسادة، أصدقائى الكرام.

مرحبًا بكم فى هذا الحوار الفكرى الذى نجريه بغرض التعرف على الرؤى المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية فى مصر، هذا الأسلوب الذى نطبقه هو نوع من الاستطلاع للرأى العام ولكنه محاولة موقفية "Ad Hoc" للتعرف على اتجاهات الرأى العام التى هى معرضة للتغير فى ظروف مرحلة دقيقة يمر بها العالم بأسره وتمر بها مصر، وبالتالى كان من الضرورى أن نتعرف على اتجاهات الرأى العام وبصورة سريعة، لأننا كنا قد درجنا فى البحوث التقليدية واستطلاعات الرأى العام التقليدية أن تستغرق شهورًا بل سنوات ولكن هذا الأسلوب الذى نحاول أن نطبقه هو التعرف على صورة المستقبل بصورة تتسم بسرعة الحركة والتغير السريع وتفيد صانع القرار أو المسئولين فى الإعلام أو التثقيف أو التربية السياسية عن ماذا يدور فى ضمير ووجدان الشباب المصرى والقيادات المصرية الواعدة فى كل قطاع.

وقد سبق لنا أن نفذنا لقاءين أو ندوتين من هذا المستوى واحدة كانت عن الرؤى السياسية المستقبلية للشباب، ثم الثانية الرؤى السياسية المستقبلية للمرأة المصرية، والثالثة التي ننظمها اليوم عن الرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية إيمانًا منا بأن تصور "المستقبل كيف يكون" أصبح أحد الاهتمامات فى الاقتصاد والإدارة والسياسة وفى التجارة وفى كل الشئون.

صورة المستقبل إذا تبينا ملامحها اليوم نستطيع أن نشكل مستقبلنا قبل أن يشكله لنا غيرنا. من هذا المفهوم نجد أيضًا أننا فى السنوات الأخيرة فى مصر، شهدنا بعض المؤسسات العلمية تدير أبحاثًا مطولة بعنوان "مصر ٢٠٢٠"، ويمكن أنْ تتضافر أو تتحالف هذه الأبحاث الطويلة الإستراتيجية مع الاستطلاعات العاجلة الموقفية بحيث تنير لنا الطريق فى هذه الظروف التى يمر بها عالمنا المعاصر.

التعرف على صورة المستقبل وفى إطار المرحلة التاريخية والتحولات الديمقراطية التى نتطلع إليها بغرض أن ندير تحولاً ديمقراطيًا ناعمًا وليس خشنًا لأن مرحلة التحول الديمقراطى التى يمر بها العالم من حولنا أدت إلى تفكك فى المجتمعات المعاصرة، ووضعت تحديات أمام النخبة السياسية فى معظم البلدان.

على هذا النحو ننظم هذه الورشة أو هذا الملتقى مع حضراتكم على أسلوب استطلاع الرأى العام أو الأسلوب الموقفى والتفاعلى، نحن لن نتحدث ولكن سنفتتح الجلسة فقط، وسيدير كل جلسة أحد زملائنا من أصدقائنا المفكرين، وبعد ذلك سوف تشتركون حضراتكم فى إطار المرجعية الفكرية التى تم توزيعها عليكم، فى الاستمارة الموجودة بين أيديكم تساعدنا فى وضع حد أدنى من الوحدة الفكرية بشأن القضايا التى نهتم بها.

محاور الندوة: بهذا الخصوص نعرض ثلاث قضايا أو محاور كبرى:

الأول عن المشاركة السياسية والديمقراطية، والثانى عن الإصلاح الاقتصادى، والثالث عن العمل العربى المشترك والشئون الدولية.

نريد أن نتبين ملامح الصورة فى المستقبل فى أذهان وفى وجدان شعبنا فى أيامنا المعاصرة.

على هذا النحو أرجو من حضراتكم أن تشاركونا بكل ما تملكونه من وجهات نظر وصراحة ومسئولية لكى نتبين معًا معالم الطريق نحو غد أفضل لمصر وللمنطقة العربية.

كلمة أ. د. علىّ الدين هلال (مقرر لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة):

أود أولاً أن أرحب بحضراتكم جميعًا فى مستهل هذه الندوة التى تنظمها لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، وباعتبارى مقررًا لهذه اللجنة بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن زملائى فى اللجنة أتوجه بالشكر إلى أخى الفاضل الدكتور السيد عليوة على تنظيمه لهذه السلسلة من حلقات النقاش، وأشكر حضراتكم من المتحدثين والمشاركين على قبول دعوة اللجنة للمشاركة فى هذا النشاط الثقافى.

كما ذكر أخى الدكتور سيد هذه النظرة السائدة الأولى كانت عن رؤية المستقبل لدى الشباب والثانية كانت عن رؤية المستقبل لدى المرأة والفتيات ثم كانت هذه الندوة الثالثة عن رؤية المستقبل لدى قيادات عدد من الجمعيات الأهلية من مؤسسات المجتمع المدنى. تلحظون أن الاختيار اتجه إلى ما نعتبره من العناصر الحية أو من العناصر الفاعلة فى المجتمع (الشباب – المرأة– الجمعيات).

عندما نتحدث عن المجتمع المدنى أو عن الجمعيات الأهلية يأتى إلى ذهننا على الفور العبارة المترددة التى نجدها فى كثير من المقالات السياسية ونجدها فى كثير من الخطابات السياسية لمختلف الأحزاب السياسية المصرية حيث كثر الحديث عن "عقد اجتماعى جديد" بمعنى أن مصر تتحرك نحو عقد اجتماعى جديد بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص. فالآن فى الخطاب السياسى المصرى يقال صراحة إن الحكومة لم تعد قادرة بمفردها على الوفاء بكل التطلعات المشروعة للوطن وللمواطن، ومن ثم هناك ضرورة لإتاحة الفرصة وضرورة لإطلاق جهود وطاقات ومبادرات المجتمع المدنى فى هذه الأمور. بنفس المنطق نجد الحديث عن "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص" أى الدور الاجتماعى لرجال الأعمال.

إذن هذه الثلاثية تتضمن تغييرًا فى دور الحكومة ثم إعادة تعريف لعلاقة الحكومة بكل من المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

ونحن لسنا أول من يشترك فى هذا المضمار، ولعلكم تتذكرون فى فترة الولاية الأولى للرئيس كلينتون عندما صدر كتاب "إعادة اكتشاف الحكومة Reinvention The Government ثم نجد الحديث فى الكثير من الدول الأوروبية وغير الأوروبية عن إعادة تحديد دور الدولة وإعادة تعريف علاقة الدولة بالمجتمع. لكننا يجب أن نتناول هذه الأمور بجدية وليس بخفة لأننا مهما أعدنا تعريف دور الدولة سوف يظل هناك واجبات أساسية على الحكومة ينبغى أن تقوم بها وإلا توقفت عن كونها حكومة.

وفى هذا المجال المتعلق بالجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى يثور عدد من التساؤلات. فالتحدى الذى تقبله جميع القوى السياسية وجميع الأحزاب والوزراء أنه لا بد أن يزداد دور المجتمع المدنى ولا بد أن تكون هناك أدوار وفعاليات أكبر للمجتمع المدنى. السؤال هو كيف؟

هل مجرد تغيير القانون سوف يغير الصورة؟ هل إذا أصدر مجلس الشعب غدًا قانونًا جديدًا سوف تتغير الصورة أم أن الموضوع أعمق من هذا؟

فمثلاً تقرءون الإحصائيات عن المعونات الدولية المقدمة للجمعيات الأهلية، وتكتشف أن ١٥ جمعية أهلية تحصل على ما يقرب من ٩٠% من إجمالى المعونات. إذن هناك مشكلة ما لا علاقة لها بالقانون وإنما لها علاقة بما هو عدد الجمعيات الأهلية القادرة على التعامل مع منظمات التمويل؟ وباليقين إذا كنا نريد أن يكون هناك ازدياد فى دور الجمعيات الأهلية فلا بد أن يحصل عدد أكبر من الجمعيات الأهلية على تمويل أكبر سواء من داخل البلاد أو التمويل المتاح عبر القنوات الرسمية والشرعية التى توافق عليها الدولة. هذا يثير قضية التنظيم الداخلى للجمعيات ومدى القدرة الذاتية للجمعيات الأهلية، لأنه لا دور بلا قدرة. وهنا تثار أسئلة عديدة، هناك أسئلة وبحوث أجريت عن مدى الديمقراطية الداخلية

داخل الجمعيات الأهلية، وهناك بحوث دارت حول مدى الشفافية والمحاسبية داخل الجمعيات الأهلية، وهى بحوث جادة بعيدة عن الاتهامات، وهناك بحث للدكتورة أماني قنديل، وهناك بحث للدكتورة إيمان حسن يناقش عملية صنع القرار فى داخل الجمعيات. وصنع القرار يهدف إلى رشادة القرار فى النهاية. بعبارة أخرى إلى أى مدى تستطيع الجمعيات الأهلية أن تقوم بتحديد أولويات ورسم سياسات. أعتقد أن هذا الموضوع لا بد أن يأخذ وقتًا أكبر من المناقشات.

إذن السؤال الأول ما الذى تحتاجه الجمعيات الأهلية فى تنظيمها الداخلى حتى يتعمق دورها؟ والسؤال الثانى كيف نغير شكل وطبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية ومديريات الشئون الاجتماعية؟ بتعبير أدق كيف تكون مديريات الشئون الاجتماعية فى المحافظات المختلفة عنصر تنسيق وتسهيل وتيسير وليس عنصر تعويق لعمل الجمعيات الأهلية؟

وفى هذا الصدد تم بذل جهد معين فى إعادة تدريب موظفى الوزارة على فهم أرهف لدور الجمعيات الأهلية ودور الوزارة فى هذا المجال.

فى المجال السياسى الأمر اليقين أننا جميعًا نعرف أنه باستثناء مجموعة من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان فإن الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية تعمل فى دائرة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالتنمية والتعليم والصحة وبأشياء كثيرة هنا وهناك. صحيح أن الجمعيات الأهلية لا تعمل بالسياسة بشكل مباشر لكن الأمر المؤكد هو أن الجمعيات الأهلية أقرب إلى المواطن من أى مؤسسة وهى قادرة على التعبير عن مصالح المواطنين أكثر من أى مؤسسة أخرى فى المجتمع بحكم ارتباطها المباشر وعملها اليومى بين بسطاء الناس، ومن ثم ما تقوم به الجمعيات الأهلية رغم أنه ليس سياسيًا بشكل مباشر ولكنه فى النهاية يؤدى إلى وظائف سياسية مثل إتاحة الفرصة للمجتمع لكى يعرف ما رغبات المواطنين وما أولوياتهم فى كل حى من الأحياء وفى كل قرية من القرى وفى كل منطقة من المناطق.

فى المجال الاقتصادى يتزايد دور الجمعيات الأهلية فى مجالات عديدة سواء فى بعض المجالات التنموية، فهناك دور متزايد للجمعيات الأهلية المصرية فى المجال التنموى وخصوصًا فى مجالات التعليم والصحة ثم فى مجال المشروعات الصغيرة أو تشجيع الشباب على العمل الحر.

ويبقى هنا أن أقول ما أشرت إليه سابقًا وهو أنه مهما كبر دور المجتمع المدنى فى المجال التنموى لا ينبغى أن يتصور أحد أنه سوف تظل مهمة التنمية بديلاً لدور الدولة، ومهمة توفير الخدمات الصحية، والتعليمية، وفرص التشغيل للمواطنين هى مئولية الدولة. فالمجتمع المدنى والجمعيات الأهلية وأهل الخير يساعدون ويساهمون لكن لا يمكن النظر إليهم على أنهم بديل.

وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لأشير إلى أننى قد قرأت كثيرًا فى الجرائد حول أن الشباب المصرى يرفض العمل الحر ويؤمن بمقولة (إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه) وأنا أرى أن تكرارنا لهذا الكلام فيه مخالفة للقوانين العلمية. وقد اهتممت بهذا الأمر وأرجو أن أكتب مقالة قريبًا توضح هذه الأمور.

ابتعاد الشباب عن العمل فى القطاع الخاص ليس أحد أسبابه الرئيسية حبه فى العمل الحكومى وإنما بسبب سوء أوضاع العمل فى القطاع الخاص، ففى كثير من الأحيان أنت تعمل دون عقد ولعدد ساعات غير محدد ويمكن لصاحب العمل أن يفصلك فى أى وقت وغير مؤمن عليك اجتماعيًا. وهناك عدد من البحوث العلمية التى بدأت ترصد هذه الظاهرة.

إذن عندما أتحدث عن الدور التنموى سواء فى المجتمع المدنى أو القطاع الخاص ينبغى أن نتذكر أن هذا الموضوع لا يحل بالوعظ والإرشاد وتنظيم ندوات أكثر فى مراكز الشباب وفى الأندية لدعوة الشباب، فالسؤال لماذا لا تؤتى هذه، الجهود ثمارها؟ يجب أن نرى الأسباب، وجزء من هذه الأسباب أننا نحتاج لبعض التشريعات المتعلقة بحقوق الأفراد العاملين فى القطاع الخاص.

تبقى النقطة الأخيرة والتى أكمل بها: إننا عندما ننظـر إلـى دور مـصر الإقليمى نجد أن هذا الدور كان حتى قبل محمد على أيام الزعيمين على بك الكبير وأبو الدهب، وعندما نتطلع إلى هذا سواء أيام ما قبل محمد على وفترة محمد على وفترة (١٩٢٣-١٩٥٢) وفترة ١٩٥٢، نجد أن مكانة مصر الإقليمية استندت إلـى اعتبارات متعددة، استندت طبعًا إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسـى وثقـل جغرافـى وعدد السكان وأيضًا استندت إلى نموذج ثقافى وحضارى حيث كانت مصر الرائدة فى كل مجالات الحياة، فى مجال التعليم والجامعة وتعليم المرأة وخروجها لمجـال العمل، وفى مجال المسرح والغناء والموسيقى والكتابة والفنون التشكيلية. فالإبهار المصرى المستمر لم يكن مستمدًا من القوة العسكرية وإنما كان الإبهار المـصرى المستمر فى أن مصر قدمت نموذجًا وقدوة للشعوب العربية. فمثلاً كانت الأسـرة المالكة المصرية قبل ٥٢ هى أقدم وأعرق الأسر المالكة العربية بعدها جاءت فترة الرئيس عبد الناصر والقومية العربية والاشتراكية والعدل الاجتماعى وهكذا.

أعتقد أننا ونحن نتحدث عن مستقبل مصر ينبغى أن نتذكر أنه أيًا كان شكل هذا المستقبل وأيًا كان شكل دور المجتمع المدنى فيه فإنه يقدم نموذجًا. وأعتقـد أن النموذج المصرى الذى يتضمن دورًا واضحًا للمجتمع المدنى يعبر عن المبـادرات الحرة الطوعية للمواطنين الذين يرغبون فى خدمة مجتمعاتهم، المجتمـع المـدنى الذى يعبر عن التكامل الاجتماعى والإدارة الحرة للمواطنين فـى خلـق جمعيـات وروابط تحقق أهدافًا يرتضونها، أعتقد أن هذا الشكل هو أيضًا جزء مـن تـدعيم صورة مصر الخارجية.

وأنهى حديثى بأن أوجه الشكر مرة أخرى إلى حضراتكم جميعًا وإلى أخـى العزيز الأستاذ الدكتور السيد عليوة وأشكركم باسم لجنة العلوم السياسية بـالمجلس الأعلى للثقافة على تفضلكم بالمشاركة معنا فى هذا الاجتماع.

كلمة د. حسن أبو طالب (رئيس الجلسة):

فى البداية الشكر واجب للجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة بقيادة أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور على الدين هلال، وأيضًا لصديقى وأخى العزيز وأستاذنا الدكتور السيد عليوة مقرر هذه الندوة على دعوتى للمشاركة مع حضراتكم لا بداء بعض الآراء والأفكار التى يمكن أن تكون مجالاً لحوار حول القضية التى كلفت بها وهى الإصلاح السياسى والمشاركة السياسية الديمقراطية.

وعندما نتأمل هذا العنوان نجده يتحدث عن مفهومين أساسيين دائمًا ما يتكرران فى الإعلام - وهما الآن محور التحرك السياسى منذ عدة سنوات - وهما مسألة الإصلاح السياسى ومفهوم المشاركة ومفهوم تدعيم الديمقراطية أو تجذيرها فى عملنا السياسى بوجه عام.

الإصلاح السياسى دون الدخول فى تنظيرات أو خلافات هو برنامج عمل وعملية لتغيير النظام يمثل نموذجًا متكاملاً للديمقراطية، فالعملية هنا هى عملية مستمرة تتضمن تغيير آليات النظام وتشريعاته فى العلاقات المختلفة بين مؤسسات النظام وبعضها.

وقد تعايشنا فى الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية مع التعديلات الدستورية والتى كان هدفًا من أهدافها الأساسية تغيير طبيعة العلاقات بين بعض المؤسسات الموجودة فى المجتمع (مؤسسة الرئاسة والوزارة، وإعطاء بعض الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى، وتغيير العلاقة بين مجلس الشعب والوزارة) وبالتالى هذا جزء من إعادة تشكيل العلاقات ما بين المؤسسات التى تحكم العملية السياسية سواء فى شقها التنفيذى أو فى شقها التشريعى.

وفى المداخلة الممتازة للدكتور على الدين هلال تحدث عن العناصر الثلاثة التى هى جزء من عملية الإصلاح السياسى، ومسألة تغيير العلاقة بين دور الدولة ودور المجتمع المدنى، وضرورة تصاعد الدور الاجتماعى للقطاع الخاص باعتبار أن لهذا الدور الاجتماعى انعكاسات بصورة أو بأخرى على عملية التنمية والتى هى من عملية الإصلاح السياسى والاجتماعى بصفة عامة.

والإصلاح السياسى بهذا المعنى باعتباره عملية يجب أن ينطلق من رؤية معينة وآليات معينة لإجراء هذا الإصلاح، وتعد التعديلات الدستورية آلية من آليات الإصلاح. ويتبقى بعد ذلك الممارسة فى الواقع، وهذه الممارسة تتطلب مجموعة من الشروط أو العناصر، جزء منها هو كيف ندرك أهمية هذه الأمور وكيف نتفاعل معها، والتفاعل هنا ليس تفاعلاً فرديًا ولكن المقصود هو تفاعل المؤسسات الاجتماعية الموجودة والمؤسسات التشريعية والمؤسسات القانونية والمدنية وكيف يتم تفاعل هذه المؤسسات مع مثل هذه الآليات.

إذن التغيير والإصلاح ينطلقان من رؤية، والرؤية لا بد لها من آليات، والآليات يترتب عليها علاقات جديدة، والعلاقات الجديدة يترتب عليها مناخ مختلف. والسؤال كيف نتعامل مع هذا المناخ المختلف باعتبارنا مؤسسات مدنية أو مؤسسات رسمية؟ مجمل هذه العملية هو ما يمكن أن نسميه بالإصلاح، الإصلاح المتدرج، المنطلق من رؤية، المستند إلى آليات، الذى يهدف إلى تغيير العلاقات ما بين المؤسسات وبعضها سواء كانت مؤسسات رسمية أو مؤسسات مدنية وينتج عنها تفاعلات جديدة تؤدى إلى تغيير فى الوضع السياسى العام والوضع الاجتماعى العام.

وهذه العمليات تأخذ مدى زمنيًا عندما نتحدث عنها فى الواقع. على سبيل المثال إذا كنا قد مررنا بتعديل ٣٤ مادة من الدستور خلال ثلاثة أو أربعة أشهر فإن نتيجة هذه التعديلات لا بد أن نلحظها على مدى زمنى، فمثلاً ننتظر الانتخابات لنرى كيف سيتفاعل المجتمع بكل مؤسساته الرسمية والشعبية مع التعديلات الخاصة بنظام الانتخابات الجديد، وأيضًا علينا أن نراقب العلاقة الجديدة ما بين الوزارة ومجلس الشعب فى ظل التعديلات الجديدة، فهذه الأمور سوف تحتاج إلى وقت.

وعلينا فى هذا الصدد أن نفصل بين أمرين هما البيئة التشريعية التى تعبر عن وتحاول أن تبنى بيئة جديدة فى العمل السياسى، ثم تفاعلنا نحن كمؤسسات مدنية ورسمية مع هذه البيئة، وهذا التفاعل سوف يأخذ وقتًا وسوف يتطلب منا أن نراقبه كما يتطلب منا وعيًا بمسألة هل هذه التغييرات فى البيئة التشريعية بالفعل تقربنا من النموذج الديمقراطى الذى نحلم به جميعًا والذى يجب أن يكون الهدف الحقيقى والنهائى لكل هذه الإصلاحات والتغييرات أم أن هناك بعض الأخطاء والتراجعات التى تحدث فى الممارسة أم أن هذه التغييرات التشريعية ليست تغييرات متكاملة؟ هنا تبرز فكرة المتابعة Feed Back وهذه المتابعة تتطلب منا أولاً الحرص الشديد وعملية رقابة لكل ما يجرى فى البيئة الواقعية بناء على البيئة التشريعية الجديدة. وهذا يتطلب منا الدخول فى النقطة الثانية وهىّ كيف نراقب وكيف نلاحظ وكيف نتابع ثم كيف نعطى وجهة نظر فى هذه التغيرات التى تحدث فى البيئة التشريعية وفى التفاعلات الجديدة بناء عليها دون أن تكون هناك مشاركة؟

إذن المشاركة سواء كانت المشاركة الشعبية أو المشاركة الديمقراطية أو المشاركة المدنية هى أساس هذا التفاعل. والمشاركة هنا تعنى بتعبير بسيط كل جهد يقوم به الفرد فى إطار البيئة السياسية التى يعيش فيها بهدف التفاعل مع القضايا العامة التى تخص الوطن وتخصه، وتكون فى جزء منها على التطوع، وفى الجزء الآخر تكون منه على المبادرة، وفى الجزء الثالث تكون منه على المؤسسية، لأنه إذا لم يكن هناك مؤسسية فستظل المشاركة مشاركة فردية يمكن أن تكون متناثرة تقوم على عمل تطوعى ذاتى، لكن المؤسسية هنا تخلق الأطر التى تساعد على تغيير المجتمع بطريقة منهجية. وهذا ما يجعل فكرة المشاركة من خلال تعزيز آليات المجتمع المدنى وتعزيز دور الجمعيات الأهلية مسألة أساسية وحيوية.

فمثلاً نحن نعلم أن المشاركة فى الانتخابات عمومًا وقبلها فى الاستفتاءات كانت مشاركة محدودة وأمامها عقبات وفقًا للدراسات الموضوعية لكن هنا نحن نتحدث عن موضوع المشاركة بمعنى أوسع وليس مجرد فقط الذهاب إلى صندوق الانتخاب رغم أهميته وحيويته ورغم ضرورته فى إحداث التغييرات المطلوبة فى إطار عملية الإصلاح المتدرج الذى نسعى إليه والذى هو جزء أساسى فى عملية نقل المجتمع من حال إلى أخرى.

المشاركة هنا بالمعنى المؤسسى وبالمعنى الذى يمس دور وفعالية المجتمع المدنى. وهذا يقودنا إلى السؤال التالى: ما وظائف المجتمع المدنى فى عملية الإصلاح السياسى فى هذا الإطار؟ هذا الموضوع باختصار وفى عناوين يمكن أن تكون مثارًا للنقاش بين حضراتكم للوصول إلى مجموعة من المفاهيم ومجموعة من الآليات التى يمكن أن تساعد الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى بصفة عامة على القيام بدور أكثر فعالية فى موضوع المشاركة والرقابة الشعبية ودفع جهود الإصلاح السياسى إلى الأمام أكثر فأكثر.

بالمعنى العام وفقًا للدراسات الشاملة حول القيود التى تحد من المشاركة نجد لدينا ضعف الأحزاب وهو موضوع معروف لا خلاف عليه. وهذا الضعف له أسباب كثيرة بعضها ناتج من القيود القانونية التى يفترض أن جزءًا من عملية الإصلاح يعالجها، والبعض الآخر مرتبط ببنية الأحزاب نفسها مثل غياب الديمقراطية الداخلية وعدم قدرة الأحزاب على تطوير ذاتها وقلة موارد الأحزاب وأيضًا استمرار القيادات الحزبية التاريخية كما هى. وبالتالى لا يوجد مجال لتجديد دم هذه الأحزاب من خلال الأجيال الجديدة وبالتالى هناك مسئولية مشتركة ما بين البيئة الداخلية للحزب وما بين البيئة السياسية العامة.

نحن نكاد نكون فى مرحلة انتقالية لم يترسخ فيها ما يمكن أن نسميه المفاهيم الجديدة التى تدعم المجتمع المدنى ليكون أكثر انفتاحًا ونشاطًا وفعالية ويرتبط هذا بمسألة التغيير السياسى والاجتماعى. وهذا الأمر فى جزء منه مرتبط بما يمكن أن نسميه بتراث الدولة لمركزية، فمصر قامت دائمًا على فكرة المركزية الشديدة

وما دامت السلطة القائمة تؤمن بضرورة سيطرتها على كل شـــيء فحينمـــا يقـــوم المجتمع المدنى بمحاولة الحصول على جزء من دور السلطة المركزيـــة فـــسوف يوجد دائمًا حالة من حالات التنازع ما بين هذه السلطة المركزية والسلطة المدنيـــة القائمة على المؤسسية والتطوعية والعمل الجماعى فى المجتمـــع دون أى ســـلطة رسمية. فى حين تحاول السلطة المركزية دائمًـــا أن تفـــرض قيـــودًا علـــى هـــذا الموضوع. ونحن نرى القوانين التى تحدد دور المجتمـــع المـــدنى أو الجمعيـــات الأهلية وعلاقتها بوزارة التضامن الاجتماعى نجد المسألة بهذا الشكل فيها نوع مـــن أنواع التنازع، وكأن هناك مجالاً معينًا يمكن أن يقسم على اثنين أو ثلاثة أو أن هناك سماحًا بمقدار محدد. فالقانون قائم على النظر لهذه الجمعيـــات باعتبارهـــا جمعيـــات يمكن أن تلعب دورًا يأخذ جزءًا من صلاحيات السلطة المركزية. طبعًا هذا التفكيـــر الضمنى الموجود فى تراث الدولة المركزية يمكن أن يتغير جزئيًا من خلال إعـــادة النظر فى مسألة أو عملية التنمية والإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى.

وهى ليست مسألة قاصرة فقط على السلطة أو الدولة أو المؤسسات الرسمية وإنما هناك أدوار يجب أن يقوم بها آخرون. وقد أشـــرنا إلـــى القطـــاع الخـــاص والجمعيات الأهلية أو المجتمع المدنى وأتصور أننا فى مرحلة انتقالية تترسخ فيهـــا مثل هذه المفاهيم.

نحن لدينا فى مصر أكثر من حوالى ١٩٠٠٠ جمعية وفقًا للأرقام الرســـمية المنشورة وهذا رقم مهول للغاية، ولكن هل جميع هذه الجمعيات أو النسبة الغالبـــة منها يمكن أن تلعب دورًا فى عملية الإصلاح وفى عملية التنمية الاجتماعية وإعادة التنشئة السياسية للأجيال الجديدة؟ هذا هو التحدى الكبير الذى يواجه هذا الجمعيات ويواجه مؤسسات الدولة المركزية.

ومن القيود التى تحد من عملية اتساع مساحة المشاركة يمكن أن أطلق عليها جواب التنشئة السياسية فى المرحلة الشبابية وتحديدًا فى المرحلة الجامعية. وهذا له علاقة بالانتماء ومدى تفاعل الأجيال الجديدة بمسألة القضايا السياسية والاجتماعيـــة الكبرى فى المجتمع. طبعًا الاتجاه العام هو إبعاد الجامعة عن العمل السياسى وعن

النشاط السياسى. وهناك تفرقة ما بين النشاط الثقافى السياسى العام وما بين النشاط المرتبط بالأحزاب. مع ذلك أستطيع أن أقول إننا لا بد أن نعيد النظر فى هذه المسألة لأن المرحلة الجامعية هى المرحلة التى يكون لدى الشباب فيها طاقة كبيرة للغاية لاكتساب المعرفة والمهارات ولمزيد من الارتباط الشعورى والموضوعى بالقضايا السياسية الكبرى الموجودة فى المجتمع. فإذا قمنا بمنعه خلال السنوات الأربع هذه من التثقيف السياسى والنشاط السياسى ثم قمنا بمطالبتنا بعد ذلك بالدخول فى الأحزاب أو المجتمع المدنى فسوف يحدث نوع من الاهتزاز الداخلى لدى الأجيال الجديدة فى حين لم يتم تثقيفه فى السنوات الأربع أو الخمس التى يسهل فيها تشبعه أو تشربه بالقيم السياسية كقيم الانتماء، والقيم المتعلقة بدوره فى المجتمع، وكيف يكون عنصرًا فاعلاً فيه وكيف يتطوع لخدمة القضايا الاجتماعية، ويشارك بفاعلية فى القضايا السياسية الكبرى. إذن المشاركة مرتبطة أساسًا بالانتماء وبمسألة التغيير أو الإصلاح الثقافى، وهى ومنظومة القيم السياسية والاجتماعية التى يجب أن تتشربها الأجيال الجديدة. كل هذه الأمور تكاد تكون منظومة لعملية الإصلاح السياسى فلا نستطيع أن نتحدث عن عملية إصلاح سياسى دون رؤية ودون آليات تشريعية ودون تفاعلات ما بين المجتمع المدنى والسلطة ودون إدراك من السلطة المركزية بأن الإصلاح يتضمن إعادة تقييم الدور للسلطة وللمؤسسات الشعبية.

وجوهر المشاركة الشعبية باختصار أنها تقوم بدور رقابى وهذا الدور يرتبط بأن تكون لديك رؤية تنظر من خلالها هل المؤسسات تقوم بدورها بالفعل فى عملية الإصلاح السياسى؟ هل حادت عن دورها؟ هل تحركاتها تصب فعلاً فى المزيد من التطور نحو نموذج ديمقراطى نتمناه جميعًا ليتيح لمصر الريادة الحقيقة فى هذه المرحلة الملتبسة ليس فقط على مصر وإنما على المنطقة العربية والإقليم ككل. وكلها نقاط لا تأتى إلا بالممارسة وبمناخ حر بحيث تستطيع أن تتحرك فى المجتمع بسهولة ويسر وفى ذهنها أنها جزء من عملية ديمقراطية تغير المجتمع وتغير النظام السياسى وتشارك فى هذا السلطة من جانب والأحزاب من جانب آخر والمجتمع المدنى من جانب ثالث.

هذه بعض الأفكار حول العلاقة ما بين الإصلاح السياسى والمشاركة الشعبية والديمقراطية والدور الذى يجب أن تقوم به الجمعيات الأهلية.

[تم فتح باب المناقشة]

د. محمد السكران (رئيس رابطة التربية الحديثة):

بالنسبة للجمعيات الأهلية:

طرحت الكثير من القضايا حول الجمعيات الأهلية، وسوف أتحدث باختصار جدًا من واقع تجربتى باعتبارى رئيس رابطة التربية الحديثة.

فيما يتعلق بتطور هذه الجمعيات أرى أن الجمعيات عاشت مرحلة نضالية ثم هُمِّشَت ثم الآن تعانى من استقطاب إيديولوجى أو استقطاب من الخارج إلى آخره، ولا بد أن نأخذ عملية الاستقطاب هذه فى الاعتبار.

الأمر الثانى إن هناك معوقات سياسية، يكفى أننى لا أستطيع أن أقيم مثل هذه الندوة إلا إذا أخذت عشرات الموافقات من جهات أمنية وغير أمنية فى حين أن هناك جمعيات تجوب عرض البلاد وطولها بلا مساءلة.

معوق آخر هو الدعم المالى، ٩٠% من الدعم تأخذه ١٥ جمعية. أضف إلى ذلك الدعم الهزيل المقدم للجمعيات الأهلية من قبل وزارة التضامن الاجتماعى والذى لم يصل إلى ١٠٠ جنيه سنويًا.

لا زال الناس ينظرون إلى هذه الجمعيات على أنها جمعيات نخبوية بعيدة، فهناك فجوة بينها وبين الجمهور المستهدف وهذه مسألة خطيرة، وهناك فقدان للثقة حتى بين أعضاء الجمعية وبعضهم البعض، وهناك فقدان للثقة وبين الدولة والجمعيات بدليل هذه القيود والروتينيات.

بالنسبة للمشاركة السياسية:

نحن لا توجد لدينا تنشئة سياسية وإنما ما يوجد لدينا هو تنشئة اجتماعية، أى أننا نعمق مفاهيم سياسية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، وثمة فرق واضح بين التنشئة السياسية نتاج الثقافة السياسية وبين التنشئة الاجتماعية نتاج الثقافة الاجتماعية، وبالتالى فالأسرة تنشئ أطفالها سياسيًا من خلال منظور اجتماعى ومن خلال مفاهيم اجتماعية مثل مسألة طاعة واحترام الكبير ونحو ذلك، فيتعامل بهذا المنطق مع الكبار ومع الدولة وما إلى ذلك.

د.عمارة (المستشار الإعلامى):

بالنسبة للقطاع الخاص:

أنا أرى أن الجهاز الإدارى لا بد أن يكون قويًا، فكيف تقوم بعمل استثمار وعمل نهضة دون جهاز إدارى يتعامل مع الضرائب والجمارك والاستثمار، فلا بد أن يكون هناك حركة استبدال لهؤلاء الموظفين.

بالنسبة للمشاركة السياسية للشباب:

لا بد أن يعطى الشباب فرصة لكى يعبر عن نفسه ويتكلم عن قضيته، ولا بد أن يكون هناك مشاركة سياسية منظمة محترمة راقية فى الأحزاب ونحوها وليس اضطرابات وفوضى. وبالنسبة للشباب وقضية البطالة فهى قضية مستفحلة وقضية لا بد لها من علاج.

بالنسبة للتعليم فى مصر:

هناك تغييرات فى التعليم مثل تحويل المرحلة الابتدائية من ست سنوات إلى خمس ثم عودتها ست سنوات. فلا توجد دولة فى العالم يتغير فيها نظام التعليم إلا مصر. فهناك فى دول العالم ما يسمى Educational System يحدد عدد سنوات الدراسة لكل مرحلة وفى المدارس هناك توجد أنشطة وهوايات وتربية ثقافية وتربية عسكرية وتربية دينية.

بالنسبة للصحة:

هناك تدنٍّ فى المؤسسات الصحية. وقد كنت مستشارًا إعلاميًا لوزير الصحة لمدة خمس سنوات. بالنسبة للتأمين الصحى نجد القرارات الأخيرة منها إنشاء شركة قابضة للتأمين الصحى وهذا معناه أن هذه الشركة سوف تتحكم فى الخدمات، وفى نفس الوقت نقول إن التأمين الصحى سيصبح لكل العاملين ولكل الناس حتى محدودى الدخل، فكيف يتم ذلك؟

بالنسبة للتضخم وارتفاع الأسعار:

أين حماية المستهلك؟ وأين دور الدولة؟ نحن لسنا دولة متقدمة، ولا بد أن يكون هناك بعد اجتماعى للحفاظ على الأسعار.

المهندس عبد المعطى إبراهيم (وزارة الشباب):

تعلمنا من الدكتور علىّ الدين هلال أن الإنسان فى المحافل الأكاديمية لا يقول إلا الحق والصدق لذا سأتكلم دون مجاملات. بداية هناك حاجة ماسة فعلاً إلى وجود عقد اجتماعى جديد ما بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، لا شك فى ذلك، لأن الدولة فى عصر العولمة أعجز من أن تقوم بكل الأدوار التى كانت تقوم بها من قبل. لكن السؤال يدور حول أن أطراف هذا العقد الاجتماعى لا بد أن تكون أطرافًا فاعلة فلا يمكن لأصفار أن تؤدى إلى نتيجة.

ومن البداية لا بد أن نتحدث عن فلسفة هذا العقد: هل الدولة سوف تتخلى عن مركزيتها وتسمح بأن يكون المجتمع المدنى والقطاع الخاص أطرافًا فاعلة أم لا؟ هذا هو السؤال الذى يجب أن نجيب عليه. هناك علاقة دائمًا بين الدولة والمجتمع، والشكل الأمثل لهذه العلاقة هو دولة قوية ومجتمع مدنى قوى وفى هذه الحالة الدولة لا تستبد والمجتمع المدنى يقوم بدور فاعل. لأنه إذا كانت الدولة قوية والمجتمع المدنى ضعيفًا فسيكون هناك استبداد، وإذا كانت الدولة ضعيفة والمجتمع المدنى قويا فسيكون هناك فوضى.

شروط تحقق المجتمع المدنى الفاعل:

المجتمع المدنى الفاعل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هذا المجتمع حرًا لديه موارد ولديه مؤسسية وعليه محاسبية. وهذا كان موجودًا فى تاريخنا. فإذا نظرنا إلى التاريخ الإسلامى سنجد أن المجتمع المدنى كان يقوم تقريبًا بكل الوظائف الحالية للدولة، وكانت وظيفة الدولة هى وظيفة الدولة الحارسة أى الأمن والدفاع والقضاء.

وإذا أردنا مجتمعًا مدنيًا فاعلاً فلا بد أن تتحقق له الاستقلالية. وهذه الاستقلالية لن تحقق ما دام مصدر التمويل الرئيسى للمجتمع المدنى من الخارج فمؤسسة التمويل تفرض أجندتها. لذا لا بد لنا أن ندبر موارد من الناس أنفسها. فأيام الدولة الإسلامية كان الاعتماد على مؤسسات الوقف واليوم المبادرات التطوعية المادية محدودة جدًا لأن الناس ليس لديها ثقة بأن هذه الأموال سوف تصل إلى مستحقيها.

وإذا أردنا مجتمعًا مدنيًا فاعلاً فلا بد أن يكون الإطار القانونى لهذا المجتمع إطارًا صحيحًا يضمن ألا يكون للدولة علاقة مع مؤسسات المجتمع المدنى إلا عن طريق مؤسسات الرقابة، وأن مؤسسات المجتمع المدنى لا تقوم إلا بالأدوار المنوطة بها. فمؤسسات المجتمع المدنى تختلف عن الأحزاب فهى لا تشتغل بالسياسة وإنما تقوم بأدوار تنموية ونحوها. ودور الدولة هو دور المراقبة المالية والقانونية لكنها لا تتدخل فى عمل هذه المؤسسات.

فإذا أردنا مجتمعًا مدنيًا فاعلاً فلا بد من إزالة المعوقات ومنها دور الأمن والإطار القانونى المعيق وحق الدولة فى حل الجمعية.

الجدية فى إعطاء المجتمع المدنى دورًا يبدأ من الدولة لكن الدولة الآن تسمح لمؤسسات المجتمع المدنى أن تساعدها وهى مؤسسات المجتمع المدنى التنموية. ولكن فى النهاية هذه المؤسسات ضعيفة لأنها تعتمد على التمويل الخارجى، وهذا هو السبب فى وجود انفصال بين الجماهير وهذه المؤسسات لأن الناس لا تشعر أن هذه المؤسسات تخصها، لكن عندما يشارك كل الناس فى هذه المؤسسات حتى بقروشهم القليلة أعتقد أن الانتماء سوف يوجد وأن الدور سيكون فاعلاً.

نشوى أحمد السيد (طالبة):

لدىَّ مجموعة من التساؤلات:

بالنسبة للمجتمع المدنى ومشاركة رجال الأعمال:

الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى بحاجة إلى دعم القطاع الخاص، فكيف أتوقع أن يقوم القطاع الخاص بدعم هذا المجتمع المدنى؛ القطاع الخاص تاجر همه الربح والخسارة ومشاركته الاجتماعية محدودة.

بالنسبة للتمويل:

يمكن أن يأتى التمويل من الخارج لكن هناك ثقافة لدى الشعب ولدى المثقفين أى أن أى مؤسسة خارجية تقدم دعمًا ماديًا لأى جمعية تحقق بذلك أهدافًا أخرى غير معلن عنها، وبالتالى تكون الصفقة مشكوكًا فيها.

بالنسبة لدور الدولة:

د. على الدين هلال قال إن المسئوليات القومية الكبرى فى المجتمع لا بد أن تقع على عاتق الدولة مثلما هى الحال فى الهند وفى أمريكا ونحن لن نبتدع نظامًا جديدًا. وأنا أرى أن الدولة تتخلى عن مسئوليتها من خلال الخصخصة وبيع القطاع العام، وأشعر كذلك أن المجتمع المدنى ليس له دور فاعل بسبب التمويل الخارجى ومشكلاته والتمويل الداخلى ومشكلاته فما الرؤية المستقبلية؟

تعقيب د. السيد عليوة:

شكرًا يا نشوى. هذا هو المأزق الذى تقع فيه الجمعيات الأهلية، هذا صحيح. المجتمع المدنى فى مصر يتخلق لكن فى بيئة غير محابية له وهذا يفرض تحديًا فكريًا أمام الباحثين والدارسين ليجدوا حلاً.

د. محمد فريد حجاب (أستاذ متفرغ فى المعهد العالى للسياحة والفنادق ورئيس قسم الدراسات السياحية فى المعهد بمدينة ٦ أكتوبر):

الواقع لقد أعجبتنى المداخلات سواء من الدكتور علىّ الدين أو الدكتور سيد أو الدكتور حسن أبو طالب.

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية:

المشاركة السياسية مسألة مهمة جدًا يهتم بها العالم كله بطبيعة الحال لكن الملاحظ هو ضعف المشاركة السياسية بشكل عام فى دول العالم لدرجة أنهم ابتدعوا أساليب تقنية جديدة لجذب الناس للمشاركة من بينها ما سمى الديمقراطية عن بعد The Democracy والتى تقوم على مشاركة الناس وهم فى بيوتهم فى القضايا العامة التى تطرح عليهم وذلك عن طريق مواقع الإنترنت.

والمشاركة السياسية ترتبط بالسياسة، والسياسة فى الواقع علم ليس له مادة خام عكس العلوم الأخرى كالاقتصاد والجغرافيا والاجتماع والتاريخ والقانون والفلسفة وعلم النفس وإنما مادته الخام هى كل هذه العلوم الأخرى لذا سميت السياسة تاج العلوم. والمشاركة السياسية هى لب وجوهر هذه السياسة وبالتالى لا بد من الاهتمام بهذا الجانب كما أشار الزملاء من قبل بحيث تشارك الناس مشاركة حقيقية. لأنه يلاحظ على التجربة الحزبية فى مصر أن الأحزاب هزيلة وضعيفة وليس لديها أى مقومات قوة إطلاقًا ويسيطر على مقدراتها نخبة قليلة داخلها.

فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية:

طبعًا الدولة تتدخل تدخلاً شديدًا جدًا فى السيطرة على هذه الجمعيات بأساليب مختلفة سواءً كانت جمعيات نفع عام أو جمعيات المجتمع المدنى جميعًا.

وفى هذا الخصوص كانت لى تجربة باعتبارى عضوًا فــى مجلــس إدارة الاتحاد العام للمصريين فى الخارج، وقد كنت أول من طالب فى لقــاء تليفزيــونى بأن يعطى للمصريين فى الخارج حق المشاركة فى الانتخاب بأى الطرق الممكنة، فهناك ما لا يقل عن ٦ ملايين ناخب مصرى فى الخارج يتم حرمانهم مــن حــق التصويت فى الانتخابات والمشاركة السياسية. وحاولنا مدة طويلة تغيير هذه الرؤية حتى يسمح للسفارة التعامل مع مندوبى الاتحاد وحتى يسمح للمصريين فى الخارج بالمشاركة السياسية بأساليب قانونية ودستورية تقرها مؤسسات الدولة.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية:

أيضًا نجد أن السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية. وهذا ملاحظ فى كثير من دول العالم وبصفة خاصة دول العالم الثالث، فالسلطة التنفيذية لهــا قــوة ضخمة جدًا وبالتالى تستطيع أن تقف عقبة كئودًا فى وجــه التنظيمــات الــشعبية ومؤسسات المجتمع المدنى.

تعقيب د. السيد عليوة:

فى الواقع اقتراح الدكتور فريد حول مشاركة المصريين فى الخارج المقــدر عددهم بـــ٦ ملايين سوف يحدث تغيرًا نوعيًا فى الكتلة الناخبة، تغيرًا فى وعيهــا وحريتها وقدرتها على التعبير عن نفسها، وهــذا يمكــن أن يتحقــق بالمبــادرات المستمرة والمشاركات وخصوصًا وأن الإطار السياسى يسمح بهذا.

مشكلة التغيير أنه يحتاج إلى إرادة وإدارة، وحتى إذا وجــدت الإرادة فــإن الإدارة تواجهها صعوبات شديدة لأن هناك قوى تعوق وتمنع التغيير. وأذكر هنــا قول ميكيافيلى "إن من أصعب عمليات الإدارة الاجتماعية إدارة التغيير لأن هنــاك قوى متربصة أو قوى مستفيدة تحافظ على الوضع الراهن" وبالتالى فــإن التغييــر يقتضى الحوار والتفاوض وتعويض الفئات المتضررة وبيان الجوانب الإيجابية فى الصورة الجديدة بعد التغيير. وأعتقد أن هذه هى المشكلة التى تمــر بهــا بلادنــا: التغيير وطول الفترة الانتقالية.

المهندس يحيى عثمان:

بالنسبة للمشاركة الشعبية:

أرى أن الشعب المصرى يتمتع بحسن النية، ويستطيع أن يبنى بصدق، ولكن كيف يمكن التعامل معه؟ وكيف يمكن أن تحثه على عمل خيرى يقتنع به وينتفع به؟ لدينا أكثر من مشروع قائم أساسًا على المشاركة الشعبية مثل مشروع عين حلوان، ولحضراتكم أن تتصوروا كيف كانت المنطقة قبل المشروع ثم كيف أصبحت الآن، شيء رهيب.

تعقيب د. السيد عليوة:

هى مجاورة لجامعة حلوان التى أعمل بها.

المهندس يحيى عثمان:

المسألة هنا، هل الناس دفعت لأن السيدة سوزان مبارك هى رئيسة هذه الجمعية، هذا هو الانطباع العام لكنى أرى أن المشاركة الشعبية تحققت هنا لأن الناس رأت شيئًا تحقق على الأرض، وبدأ الناس يعيشون هذه التجربة وشعروا بها فشاركوا بهذا النشاط.

بالنسبة لدور المجتمع المدنى:

كنت قد حضرت الأسبوع الماضى ندوة جميلة جدًا فى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، تحدث فيها د. أحمد درويش، وكان موضوعها تطوير الإدارة، وكيف كان نظام الحكم المحلى والإدارة المحلية، وتوصلنا فى نهاية الندوة إلى أن الإدارة لا زالت مركزية وأننا لا نستطيع أن نحولها إلى لا مركزية فى هذه المرحلة.

وناقشت الندوة موضوع الجمعيات الأهلية ودورها ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وكيف تعمل فى هذه المنظومة المركزية إلى أن تتحقق اللامركزية فى الإدارة المحلية. إنه إذا تحققت اللامركزية فى الإدارة المحلية سيكون تفعيل دور المجتمع المدنى أكثر. إذن إذا توقفنا الآن أمام ما توصل إليه أساتذتنا فى العلوم الإدارية من أن المركزية لا زالت موجودة إذن دور الدولة دور قوى، وما دام دور الدولة هو دور قوى إذن كيف يمكن تفعيل دور الجمعيات الأهلية والتنسيق فيما بينها من خلال الدولة؟

مثلما سمعت هناك تقريبًا ١٩ ألف جمعية أهلية، فهل هناك فرق ما بين هذه الجمعيات؟ بمعنى إذا كان هناك مثلاً ألف جمعية تعمل فى نفس النشاط لماذا لا يكون هناك إطار عام يجمع ما بين هذه الجمعيات حتى يقوى عودها؟ وما المانع أن تكون تحت إشراف الدولة؟

لأننا إذا تكلمنا عن الإصلاح السياسى، وأطلقنا دور الجمعيات الأهلية فى الإصلاح السياسى، سنخرج بمفاهيم سياسية لكل جمعية وإيديولوجيات منفصلة لكل جمعية. إذن أصبحنا دولة داخل دولة. إذن لا يمكن أن نطلق العنان هكذا ونقول للجمعيات الأهلية افعلوا ما شئتم فى مجال الإصلاح السياسى. فلا بد أن يخضعوا لفكر مركزى وعندما أقول مركزى لا أشير إلى الدولة وإنما إلى فكر عام يحكم المفاهيم السياسية العامة فى البلد.

فإذا أطلقنا العنان للجمعيات لا أستطيع أن أقول مثلاً لماذا جمعية ما تمول من جهة أجنبية، ما هذه الجهة؟ ولماذا كان هذا التمويل؟ وهل هو مشروع أم لا؟ وعندما يكون التمويل داخليًا فهل هذا التمويل يستهدف الربح كما أشارت الآنسة نشوى؟ وهل الجمعية خلقت لكى تربح أم لكى تساهم فى التنمية الحقيقية للبلد؟

وكما ذكرت فى بداية كلامى فإن الناس عندما يشعرون بصدق يتم التعاون وينتفعون، وأتمنى أن ننمى أداء الجمعيات ، ولننظر إلى جمعية الرعاية المتكاملة على أنها نموذج للأداء الجيد، الأداء المخلص، الأداء الذى يحقق إنجازات فى هذا البلد.

وسؤالى هو: لماذا لا تهيمن الدولة على الجمعيات الأهلية وترعاها وتفعّل دورها من خلال التنسيق فيما بينها وتحت إشرافها؟

د. أحمد مرسى (أستاذ بجامعة القاهرة، متخصص فى المأثورات الشعبية):

أشكر الدكتور سيد على دعوته الكريمة لأننى فى الأساس جئت لأسمع وليس لأتكلم وقد سعدت بالالتقاء بالدكتور حسن أبو طالب والسادة الزملاء الذين تحدثوا.

واسمحوا لى أن أتكلم من واقع خبرتى، فمنذ ٤٣ سنة ليس لى عمل سوى تأمل ودراسة الشعب المصرى. ويحزننى حقيقة أن كثيرًا من الأحكام التى أطلقت وتطلق على الشعب المصرى لا أساس لها من واقع حقيقى لأنها لا تقوم على دراسة حقيقية للشعب المصرى. فهناك أحكام عامة ومطلقة ونحن بارعون فى هذا الأمر. ولعل كلاً منا يتصور أنه ما دام مصريًا فمن حقه أن يتحدث عن الشعب المصرى.

وسأضرب أمثلة بسيطة لأن عملى كله مرتبط بالعمل الميدانى، فخلال ٤٣ سنة كنت أجمع الحواديت والأمثال والأغانى فى إطار الثقافة الرفيعة فى هذا المجتمع، وأنا هنا لا أبالغ لأنه حتى اليوم ليس لدينا أرشيف لمأثوراتنا الشعبية أو تراثنا الشعبى وهذا أمر بالغ الخطورة، ربما بدأنا الآن لكنْ هناك دول وأمم من ٢٠٠ سنة بدأت تجمع تراثها ومأثوراتها وتؤرشفها وتحفظها، ويكفى أن نعرف أن إسرائيل لديها أرشيف للحكايات الشعبية والحواديت به ٢٤ ألف حدوتة مفهرسة ومصنفة وفقًا للتصنيف العالمى وهو ما يتيح لها حق الملكية الفكرية. وكثير من هذه الحواديت ليس مجال الحديث عنها الآن.

لقد عملت فى مجال الشباب والعمل العام من داخل المأثورات الشعبية وليس رغبة منى فى العمل السياسى ولكن من واقع التراث الشعبى أو المأثورات الشعبية التى جعلتنى أكتشف أشياء كثيرة جدًا فيما يرتبط بالإنسان المصرى وآرائه وبنيته العقلية والفكرية والسلوكية إلى آخر ما يمكن لحضراتكم تصوره.

فيما يتعلق بمسألة الوعى السياسى للشعب المصرى:

القول بأنه لا توجد تربية سياسية:

أولاً مفهوم السياسة من وجهة نظرى: الآن كل شىء أصبح سياسة وفكرة المؤامرات والتنافس للوصول إلى الحكم أصبحت تمثل جزءًا صغيرًا جدًا من مفهوم السياسة اليوم. فالسياسة اليوم تكاد تتدخل فى علاقة الإنسان بزوجته وأبنائه وبالأكل الذى يأكله والشرب الذى يشربه والطريق الذى يمشى فيه.

وأحكى لحضراتكم قصة صغيرة جدًا، بعد كامب ديفيد، وأنا أعمل فى الميدان لجمع المادة، كنت جالسًا مع رجل كبير لا يعرف القراءة ولا الكتابة فسألته عن رأيه فى كامب ديفيد فقال لى: أتقصد السلام الذى عمله أنور السادات مع اليهود؟ قلت: نعم، قال: إن ما أفهمه يا أستاذ أحمد وتصححه لى أننا سوف نأخذ أرضنا. قلت له نعم. قال: بركة، يعنى أتريدون أن يذهب أولادنا إلى الموت ويظل حالنا واقفًا والأرض لا نجد من يزرعها أليس الأولى أن يرجعوا ليزرعوا الأرض التى نأكل منها؟ قلت له: يعنى حضرتك موافق على كامب ديفيد؟ قال: نعم. (فى حين أننا كمثقفين فى القاهرة انقسمنا بين من هو ضد الاتفاقية ومن هو معها) قال لى: يا أحمد أفندى هذا صلح ذئاب. قلت له: ماذا تعنى؟ قال:"إن الذئب عندما ينام فإنه يفتح عينًا ويغمض الأخرى". هذا درس صغير جدًا عن الشعب المصرى الذى – مع احترامى الشديد لحضراتكم – لا زلنا لا نعرفه حق المعرفة.

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والشباب:

لقد عملت فى مجال الشباب منذ أن كان عمرى ٢٠ سنة وكنت فى وقت من الأوقات أمين الشباب والأمين العام المساعد للحزب الوطنى الديمقراطى. وحاولنا أن نجعل الشباب فاعلاً.

وفى سنة ١٩٨١ قام السيد الرئيس أنور السادات رحمه الله بزيادة عدد أعضاء مجلس الشعب بـ ٧٠ عضوًا وقال إن هؤلاء الـ ٧٠ عضوًا حتى يمثل الشباب فى مجلس الشعب، ومع ذلك لم يمثل الشباب فى مجلس الشعب ولم يوُضع شاب واحد على قوائم الحزب الوطنى فى الانتخابات التى تلت ذلك. وقيل لى

عندما سألت عن أماكن الشباب ما معناه نحن نريد من يحضر لنا أصواتًا وهؤلاء الشباب لا يحضرون أصواتًا فماذا أقول لهؤلاء الشباب أنتم لا تحضرون أصواتًا وتعالوا أدلوا بأصواتكم؟!

بالنسبة لمفهوم رعاية الشباب:

وقد كنت في شبابي مسئولاً سياسيًا عن الشباب. أنا ضد مفهوم رعاية الشباب لأن الذى يحتاج إلى رعاية هم المسنون والمعاقون أما الشباب فإن عليه أن يعمل ويرعى غيره. لكن يمكن أن نغير المفهوم من رعاية الشباب إلى تنمية الشباب مثلاً.

فعندما أستخدم مفهوم رعاية الشباب – وهو مفهوم سائد منذ ما يزيد عن ٥٠ سنة – فسوف أجعل الشاب باستمرار قاصرًا يحتاج لراية، وبالتالى فهو ليس مشاركًا، ثم يقال له أنت نصف الحاضر وكل المستقبل! وهى عبارة جميلة الشكل لكن لا معنى لها.

المشكلة هنا أننى أعطى الشاب ولا أجعله يشارك ويعمل. فى وقت من الأوقات كنت أطالب بإلغاء إعانة الجامعة وأن أجعل الشاب يعمل فى الجامعة بدلاً من ذلك، والدكاترة الذين درسوا فى الخارج يعلمون أن فكرة العمل فى الخارج ليست مرتبطة بالمهانة وإنما مرتبطة بتحقيق الذات، فعندما يأتى الشاب المحتاج ويقوم بتنظيف الجامعة التى يدرس بها أو يقوم بترتيب الكتب فى المكتبة أو يعمل على حراستها أو يقوم بنقل محتويات معمل من هنا إلى هناك ويأخذ أجرًا ففى هذه الحالة أكون حوّلته من قيمة "مد اليد" إلى قيمة أننى عندما أعمل أصبح مشاركًا وأحقق ذاتى. لكن البنية العامة للثقافة السائدة على مستوى النخبة وعلى مستوى السياسة ترفض هذا.

هى فعلاً تحثه علي المشاركة لكن الآليات التى تؤدى إلى المشاركة غير موجودة. وهنا نجد الكلام الذى قاله صديقى العزيز الدكتور السيد عليوة عن الإرادة والإدارة فالإرادة غير موجودة، وهذا الكلام على مسئوليتى، ففى الوقت

الذى نتكلم فيه عن رعاية الشباب نجد ثقافتنا الشعبية تقول (إن كبر ابنك خاويه) وهو مثل شائع جدًا، فمفهوم المؤاخاة فى الثقافة الشعبية المصرية فى غاية الأهمية والخطورة، فهو يعنى (اجعله يدًا لك) فنجد الأب عندما يبدأ ابنه يكبر يكلفه بأعمال يقوم بها لكى يثبت جدراته أو عدم جدارته. وهناك مثل شعبى يقول (جر وليدك للغابة يجيب مثيله من العيدان) بمعنى (أرسل ابنك إلى الغابة يحضر العود الذى يشبهه). وقد كنا ونحن صغار فى القرية نلعب ونجرى خلف بعض ونطارد بعضنا بعضًا وفى يد كل منا عصا حطب أو عصا من الخرزان أو عود ذرة أو قشة أو شىء من هذا القبيل، ومن يحمل فى يده عصا صمت هو الذى يقود الباقين أمامه لأنه حتى يحضر عود الصمت هذا من شجرة الصمت سوف يجرح يده لأنه عود صلب به شوك، ومن يتحمل هذا ويحصل فى النهاية على عود الصمت فإنه يقود الآخرين.

عندما أذكر هذه الأمثال الشعبية فإننى لا أزكى مجال تخصصى وإنما لأن هذا هو الشعب المصرى وهذه هى قيمه ومثله وأسلوبه فى التعامل.

بالنسبة للديمقراطية:

هناك سيرة شعبية اسمها الظاهر بيبرس. ألم تتساءلوا لماذا عمل الشعب المصرى سيرة شعبية للظاهر بيبرس فى حين أن صورته التاريخية سيئة جدًا لأنه غدر بقطز وقتله؟ أما الشعب المصرى فيرى أن كلهم واحد فبيبرس قتل قطز وقطز قتل قلاوون وهكذا. وعندما نقرأ سيرة الظاهر بيبرس نجد شيئًا فى غاية الظرف وفى غاية الأهمية وهو أن الظاهر بيبرس حقق العدل، فالسيرة أنهم حذروا الملك نجم الدين الصالح أيوب من أنه لن يستطيع أن يحكم مصر إلا إذا قضى على شخص اسمه عثمان بن الحبلة وهو من أحط فئات المجتمع فهو قاطع طريق وسفاح ولص فحاول الظاهر بيبرس أن يصل إليه ولم يمكنه فآخاه فأصبح عثمان بن الحبلة بمؤاخاة الظاهر بيبرس له ذراعه الأيمن وينتصر الظاهر بيبرس لأنه عندما آخاه حاكمه انتصر له وانتصر به. فعندما نتكلم عن الديمقراطية نجد مصطلحًا مصريًا أصيلاً هو المؤاخاة فيه كل المعانى.

بالنسبة للجمعيات الأهلية:

أنا رئيس جمعية أهلية معينة بالشأن الثقافى، ومع كل الاحترام والتقدير للجمعيات الباردة فلكل جمعية ظروفها. ونحن كجمعية معينة بالحفاظ على التراث الشعبى المصرى وصونه من يساعدنا؟ من أعضاء الجمعية؟ مجموعة من الناس مهمومون بهذا الشأن الثقافى الذى هو سياسى وليس ثقافيًا بالمعنى المدرج للثقافى لأنك اليوم تدخل على عالم إن لم تثبت فيه أحقيتك لما تملكه فسوف ينسبه غيرك إلى نفسه دون أن تستطيع قول أى كلمة، فأنت لم تسجل شيئًا من هذا التراث وتتركه للغير فى حين أن أممًا أقل منك شأنًا بدأت تتنبه لأمرين: الأمر الأول ما يمكن أن يشكله هذا من عائد اقتصادى يعود على أصحاب هذا التراث بالنفع فيما يرتبط بالحرف التقليدية والصناعات الشعبية والموسيقى الشعبية إلى آخره والتى يمكن أن تكون مصدر دخل يعود على الناس صاحبة هذا الا بداع، والجانب الثانى جانب معنوى يتمثل فى حفاظك على هويتك، حفاظك على ذاتيتك الثقافية فى ظل ظروف العولمة وتسييد ثقافة معينة ستجرف كل ما يمكن أن تجرفه أمامها، والحصن الوحيد أو الدرع الوحيد للحفاظ على هذه الهوية هو هذا الكلام الذى لا يهتم به أحد ولا يعيره أحد التفافًا.

وأنا أؤيد كلام الزميل الذى تكلم حول أنه لا بد أن تكون هناك فلسفة واضحة لهذه الجمعيات تحدد ما هو مطلوب منها وماذا تفعل لأن بناء الجامع سياسة وبناء الكنيسة سياسة وإعانة من لا يجد ثمن علاجه سياسة ويمكن أن ينفذ منها أشياء كثيرة لا قبل لأحد بها. إذن المطلوب فلسفة واضحة لعمل الجمعيات التطوعى ومصدر معروف للدخل.

بالنسبة لمسألة إلقاء العبء على القطاع الخاص:

القطاع الخاص سوف يقدم لمن أم من أم من؟ النجع به ٢٠ ألف جمعية أهلية. لقد وصل الأمر أننا أصبحنا نتسول من القطاع الخاص.

وإن لم يعرف القطاع الخاص أن للمال وظيفة اجتماعية فإنه يصبح مـدمرًا ويصبح هدفه الوحيد مص دم الناس. فهل رأس المال الآن يدرك هذه الحقيقة؟

فى الولايات المتحدة هناك ما يسمى الصناعات الثقافية. أكبر دخـل يـدخل الولايات المتحدة مصدره مما يسمى السلع الثقافية، بـدءًا مـن الـسينما مـرورًا بالموسيقى، وبالمسلسلات، وبكل ما يدخل فى قرص السى دى المدمج.

وفى الختام أشير إلى أنه من المهم التركيز على مسألة الإرادة، فالمـشاركة من دون إرادة فعلية للمشاركة مسألة غير سهلة وعندما نحترم آدمية الناس سـوف يتبعوننا. وبناة الأهرام لم يكونوا أفضل منا فى شيء، لكن كان عندهم إرادة وكـان عندهم هدف وهو أن ينشئوا حضارة وخرجوا بذلك من حالة الضرورة إلى حالـة الحرية، كانوا أحرارًا ومن ثم بنوا حضارة.

د. السيد عليوة:

تطبيقًا لفكرة المشاركة، أخى العزيز ما اسم حضرتك؟

الطالب: كريم.

د. السيد عليوة:

تعال يا كريم هنا، فإن كل برامجنا التى نعملها تستدعى الـشباب ليـشاركوا معنا فى إدارة النقاش حتى نطبق فعلاً مبدأ المشاركة بين الآباء والأبناء والأجيال. تعال على المنصة لتدير الجلسة بدلاً منى، فنحن ندعو إلى مشاركات فعلية ولـيس كلامًا نظريًا.

كريم شاهين: طالب فى كلية إدارة أعمال إنجليزى – بالأكاديمية البحرية

لا أعرف كيف أقدم، وهناك أساتذة كبار جالسون

[استلم كريم إدارة الجلسة]

الأستاذ/ حميد الصباحى:

فى الحقيقة لقد قيل الكثير من الأشياء، لكن كلمة التغيير كلمة ضخمة، وأنا شخصيًا أدعو إلى إعادة صياغة المجتمع. نحن نحتاج إلى إعمال العقل. الأستاذ تكلم عن الإدارة، وأنا أدعو إلى ثورة فكرية تنويرية شمولية مؤسسة على القانون تعظم القومية المصرية وتحرر العقول من نير الجهل والتضليل وتبث الوعى وتستنهض فينا الإرادة، ولا سبيل أمامى غير تفعيل الفكر التنويرى فى المجتمع حتى نغير.

مدخل للجمعيات الأهلية:

خلال احتكاكى بها فى الفترة الماضية التى حضرت فيها إلى مصر – فأنا أعيش فى الخارج منذ ٣٠ سنة – لم أجد أن هناك شيئًا معينًا يتم عمله، حيث يتم عمل ندوة، ويمكن أن نستفيد مما يقوله أحدهم فيها لكن لا يحدث تغيير فى المجتمع وفى بالبيئة التى نعيش فيها.

فمثلاً من الأشياء التى أثيرت منذ فترة مسألة محو الأمية، حيث تصور على أنها محو أمية القراءة والكتابة ولكن ليست هذه هى محو الأمية، فالأموال التى صرفت على محو الأمية ذهبت بلا جدوى حيث كان الأهم للفلاح أن أعلمه كيف يزرع القطن، وكيف أن هذا القطن به بذرة، تدخل فى الكسب، وفى الزيت، ويخرج منها كذا وكذا. كان هذا مهمًا جدا للفلاح أهم من القراءة والكتابة. فالرسول عليه الصلاة والسلام كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، ومع ذلك تحدَّث بأشياء كثيرة جدا أفادت مجتمعه، إضافة إلى أنه كان رسولاً يوحى إليه القرآن. فالمسألة ليست قراءة وكتابة، وإنما مسألة عقل. إذا استخدم هنا العقل سيحدث تغيير.

بالنسبة للشباب:

إذا عرفنا كيف نوجه أولادنا فى بيوتنا بطريقة صحيحة فسوف يحدث التغيير، فالولد عندما يختار له والده نوع الدراسة التى يدرسها فى المراحل التعليمية المختلفة، وعندما يتخرج يقوم والده بالتوسط له ليعمل فى مكان ما. الولد فى هذه الحالة مسلوب الإرادة لا حيلة له، فكيف نأخذ نتيجة فاعلة من مثل هذا الشخص الذى عاش لا يعمل عقله وإنما عاش حياته يفكر عن طريق غيره؟

قضية القضايا فى مصر إعمال العقل، عندما يعمل بحثًا فإنه يعمله لكى يأخذ منصبًا وظيفيًا، وليس حبًا فى البحث العلمى، وعندما يأخذ الماجستير أو الدكتوراه من الخارج يأخذهما كضرورة من ضرورات المركز الاجتماعى، بمعنى أن هناك الكثير من المفاهيم المغلوطة، أصبح يقول أنا المفكر فلان أو الفنان فلان ولكن ماذا يعمل؟ فكلمة الفنان إذا لم تسندها إلى وظيفة اجتماعية همشتها، رغم أن الموهوبين هم أساس الحضارة فى المجتمعات وعلى الآخرين الذين يعملون العقل ويتجاوبون معهم كى يرتقى المجتمع ككل.

لن نستطيع أبدًا أن نبدأ خطوة صحيحة إلا إذا بدأنا فى كل جوانب حياتنا الاجتماعية. وأحب أن أقول إنه جميل جدًا أن يأتى فى ذهننا التغيير والرغبة فى التغيير لكن الأجمل منه أن يكون لدينا رؤية شمولية لكل جوانب المجتمع حتى يتم هذا التغيير بطريقة صحيحة.

كريم:

نشكر الأستاذ/ حميد الصباحى، على هذه الكلمة وإذا كان لدى الآخرين تعليق فليتفضلوا بقوله.

تعقيب د. حسن أبو طالب:

استمتعت كثيرًا بكل هذه المداخلات التى يكاد يكون بعضها محاضرات فى حد ذاتها. وأنا فى الحقيقة لا أختلف مع أى كلمة قيلت، لكن ربما أُوضِّح بعض النقاط تساعد على مسألة كيفية الربط بين عملية الإصلاح السياسى والمشاركة الديمقراطية ودور الجمعيات الأهلية أو ما يسمى بالمجتمع المدنى فى هذا الموضوع.

وأبدأ ببعض المعلومات التى سوف أبنى عليها فكرة أساسية كنت قد أشـــرت إليها فى مداخلتى الأولى وأحب أن أُذكِّر بها مرة أخرى.

الإدارة والشباب:

نتكلم عن الإرادة كيف نبنى إرادة كما قال الأستاذ حميد الصباحى؟ ما القـــوة أو الفئة الاجتماعية التى يمكن أن تكون دائمًا هى مصدر الإرادة؟

أنا لا زلت أراهن على الشباب، وحتى نجعل الشباب مصدر الإرادة فى هذا المجتمع لا بد أن نعيد تشكيل نظرتنا الاجتماعية والسياسية لهـــذه الفئـــة العمريـــة. للأسف الشديد نحن كنا فى مركز الدراسات فى بحث ميدانى عـــام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تحت اسم تطلعات الشباب وكان بالاتفاق مع المجلـــس القـــومى للأمومـــة، ومـــع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. من المفترض نظريًا أن الشباب هُـــم الفئـــة التـــى تحمل فكرة التغيير والمبادرة والمخاطرة، لكننا فى مصر ومن خلال دراسة ميدانية تمت باستطلاع آراء عينة بلغت ٢٤٠٠ شاب فى كل محافظات مصر وجـــدنا مـــا يلى: ٦٣% منهم يفضلون العمل فى القطاع العام لأنه أكثر استقرارًا، و٥٣% منهم لم يشاركوا إطلاقًا فى أى أنشطة مدرسية أو خارج النطاق المدرسى، و٥٩% منهم لم يشاركوا فى أى انتخابات للطلاب، لا فى الجامعة ولا فـــى المدرســـة، و٦٧% منهم ليس لديهم مشكلة مع نظام التعليم القائم على عملية التلقين لأنهم قـــد تعـــودوا عليه، و٢٧% منهم يرون أن فرصتهم فى الحصول على عمـــل مرتبطـــة أساسًـــا بالقدرات الشخصية والاتصالية لأهاليهم و٥٨% يرون أن على الدولة – بصورة أو بأخرى – أن توفر لهم فرصة العمل وهناك أرقام أخرى كثيرة كلها تـــصب فـــى فكرة المنظومة القيمية لدى الشباب – وهم كما قلت فئة التغيير والمخاطرة والرغبة فى تغيير الواقع – ومشكلة هذه الفئة فى مصر أنها فئة قائمة على الثبات والسكون والبقاء على ما هو عليه، فكيف نتوقع التغيير فى بلد فئتـــه الاجتماعيـــة المحركـــة للتغيير تركن إلى السكون والجمود؟

نحن بحاجة إلى إعادة النظر فى نظام التنشئة الاجتماعية الموجود فى مصر، ونظام التعليم، ونظام الثقافة العامة، التى تبث فى كل المجالات، سواء فى المدرسة الابتدائية، سواء فى الأندية، سواء فى الإعلام، أو فى الأحزاب، أو فى الجمعيات الأهلية.

فإذا لم نفكر فى مسألة إعادة بناء نظام القيم الاجتماعية الخاصة بنا بحيث يدفع الناس للمخاطرة والعمل، وقبول التغيير، والبحث عن الآفاق الجديدة التى تنتجها العولمة والنشاط الثقافى والسياسى العالمى الجديد وتطرحها التحديات الدولية والإقليمية من حولنا، فإن كل ما نتحدث عنه عن إرادة وتغيير وعن رؤية تنقل المجتمع من لا ديمقراطى أو شبه ديمقراطى إلى مجتمع ديمقراطى حقيقى بكل معنى الكلمة، كل هذا سوف يصبح من وجهة نظرى شيئًا من العبث. نحن بحاجة إلى إعادة تغيير المنظومة القيمية للمجتمع ككل ودون ذلك سوف يظل المجتمع كما هو.

بالنسبة للمجتمع المدنى:

المجتمع المدنى به أطراف جيدة لكن أمامها عقبات كثيرة. والقوانين بعض منها جيد، لكن المشكلة فى الممارسة، وما أدراك ما الممارسة! لدينا مواد دستورية تتكلم عن حقوق الإنسان لكن من ناحية أخرى يسيطر على هذه المسألة لدينا مجتمع مدنى فكرته قائمة على التطوع والمبادرة لكن لدينا سلطة مركزية وقانون يسيطر على حركة الجمعيات الأهلية على المجتمع المدنى.

لا بد من حل هذه المسائل وإلا سيظل الحال على ما هو عليه ولن يتحقق من كلامنا إلا ١% ونحن نبحث عن نقلة حقيقة، على الجميع أن يضحى من أجلها، ويغير من نفسه من أجلها، على الجميع أن يدفع الثمن، فإذا تصورنا أن التغيير سيتم دون ثمن فنحن نضحك على أنفسنا. لا بد أن نعيد تأهيل أنفسنا وأن يكون لدينا إرادة وموارد ورؤية وتخطيط وبرنامج عمل، وهذا الموضوع ليس قاصرًا على السلطة أو الدولة والمؤسسات الرسمية، وإنما على كل من ينتمى إلى منظومة العقد الاجتماعى الجديد كأفراد ومؤسسات، دون ذلك أتصور أن كل كلامنا لن

يتحقق منه سوى ١% أو ٢% وهذا لا يفيد، خصوصًا وأن كثيرين حولنا يقفــزون، وسيكون من الصعب علينا بعد ٢٠ عاما قادمة أن يقفز الآخرون قفــزات ونحــن نخطو مجرد خطوات. فإذا أردنا أن نقوم بعمل قفزات، فعلينا أن نبدأ من الآن وإلا كان الله فى عون الأجيال الجديدة التى ستظهر بعد ٢٠ سنة. وأشكركم على حــسن استماعكم.

كريم:

نشكر د. حسن أبو طالب على هذا التعقيب. وترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

د. السيد عليوة:

هذه الندوة هى خطوة على الطريق الــصحيح وســوف يعقبهــا مبــادرات ومشاركات.

الجلسة الثانية

سيناريو الإصلاح الاقتصادى والبعد الاجتماعى

د. السيد عليوة:

يشرفنا فى هذه الجلسة الأستاذة الدكتورة/ منى مكرم عبيد أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، وواحدة من القيادات السياسية التى تتشرف بها مصر وتفخر بها فى كل المحافل الدولية، وهى أيضًا منغمسة فى العمل العام والعمل الاجتماعى، ونحن نرحب بها ونشكرها على هذا الوقت الثمين الذى اقتطعته من مسئوليتها لتلتقى بحضراتكم.

وأوضح لحضراتكم مرة أخرى أن التقنية التى تعمل بمقتضاها تقوم على الاستطلاع الموقفى التفاعلى، بمعنى أننا ندعو المجتمعين هنا من قيادات الجمعيات الأهلية فى شتى الفروع لنطرح عليهم مجرد تساؤلات حتى نرى الرؤية السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية، كيف نرى مصر بعد ١٠ – ١٥ سنة؟ وقد وزعنا على حضراتكم إطارًا مرجعيًا بالقضايا التى تهمنا وتهم الشباب، وقد سبق لنا أن قمنا بهذه التجربة مرتين متتاليتين كما سبقت الإشارة.

وهذه الندوة أيها السادة هى دعوة للحوار ودعوة للفكر ودعوة للمشاركة، من أجل هذا دعوت أحد الشباب الموجودين فى القاعة ليشارك معنا.

د. منى مكرم عبيد:

صباح الخير جميعا. أنا سعيدة جدًا بلقائى بكم، وأنا مشاركة منذ ٢٠ سنة فى النشاط الاجتماعى والعمل الأهلى، وفى رأيى أن هذا أهم شىء إذا أردنا أن نمهد للتحول الديمقراطى.

وأريد أن أشارككم اليوم فى نظرة أراهـا تـسيطر علـى صـناع القـرار والمجموعة الاقتصادية إلى آخره. نحن أمام ظاهرة جديـدة فـى رأيـى بالنـسبة للإصلاح الاقتصادى والبعد الاجتماعى وارتباطه بالديمقراطيـة. هـذه الظـاهرة الجديدة هى اعتقاد معظم البلدان العربية وبخاصة مصر فى النموذج الصينى القائم على اقتران معدلات التنمية المرتفعة بعداء واضح للديمقراطية، فى حين أن الدول التى أقرت التعددية السياسية فى دساتيرها وقوانينها شهدت أزمات تنميـة عديـدة، فهل هذا صحيح؟ وهل نستطيع أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه كلمـا قلـت مـساحة الديمقراطية زادت معدلات التنمية؟

طبعًا البعض يذكر نموذج عبد الناصر وكيف وصل فى عهده معدل النمـو إلى حوالى ٦% لكنهم ينسون أن الأوقات اختلفت تمامًا حاليا.

إن هذا التصور – فى رأيى – لا تؤيده خبرات بعض الـدول الناميـة فـى الواقع المعاصر. فدولة الهند مثلاً رغم فقرها المـادى تتمتـع بممارسـة وتقاليـد ديمقراطية فى العمل السياسى على عكس دول أخرى نامية أكثر ثراء من الناحيـة المادية كدول الخليج وتعيش فى ظل نظم يصعب وصفها بالديمقراطية.

وهكذا فإنه يمكن القول إن العلاقة بين التنمية والديمقراطية هى علاقـة لـم تتضح بعد معالمها هنا فى مصر والبلدان العربيـة، وذلـك نظـرًا لعـدم تـوافر العنصرين بشكلهما الكامل فلا توجد ديمقراطية حـسب المفهـوم الغربـى أو أى مفهوم، كما أنه لا توجد معدلات تنمية ملحوظة من الممكن من خلالها الاستناد إلى العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. فرغم أن الممارسـات غيـر الديمقراطيـة قـد صاحبت الخطوات الأولى التى خطتها مصر منذ السبعينيات على طريـق التنميـة فإنه من الأهمية الإشارة إلى أنه وإن لم تجر الإصلاحات الديمقراطية والمتلازمـة للإصلاحات الاقتصادية وبخاصة فى بعدها الاجتماعى، فإن هذه التنمية المأمولـة سوف تكون بلا مضمون، وسوف تصبح فى الواقع مـصدرًا لتفاوتـات متزايـدة ومتناقضات صارخة واضطرابات اجتماعية هى أخطر ما يكون على المستقبل.

إن الديمقراطية هي التي تعطي التنمية والتقدم والازدهار المضمون والمعنى، بل والجوهر الذي يضمن الاستقرار والاستمرار. وبالتالي العلاقة وطيدة تنظيمات المجتمع المدني والديمقراطية، فهذه التنظيمات تمثل قنوات وشرايين الديمقراطية، وفيها يتعود الأفراد على قواعد ومزايا المشاركة في العمل العام من خلال تنظيمات فئوية، وهذه بدورها تحد ولو قليلاً من سطوة الدولة تجاه المواطنين من أعضائها، وتساعد على تحقيق مصالحهم المشروعة، وربما لهذه الأسباب فإن الأنظمة التسلطية تحرص على منع تكوين تنظيمات المجتمع المدني، وتحاصر الموجود منها بالفعل، أو تحاول السيطرة عليه حتى تفقده استقلاله النسبي وحتى تحوله إلى امتدادات باهتة لأجهزة النظام الحاكم، ولكن بقدر ما تجد تنظيمات المجتمع المدني من سطوة الدولة، فإنها أيضًا تساعد على تحصين الدولة ضد الحركات المتطرفة والغوغائية التي تلجأ إلى العنف المنظم أو العشوائي. لذلك فإنه من أهم آليات التغيير، والتحول الديمقراطي الحقيقي، أو حماية هذا التحول من الارتداد هو تدعيم التنظيمات المستقلة للمجتمع المدني في مصر.

وبالتالي فنحن نريد من سيادتكم الرد على الأسئلة التي تفضلت اللجنة المشرفة على هذا الاستبيان ونحن نحاول أن نرد على هذه الأسئلة:

- ما ترتيب مصر المتوقع على سلم التنمية لعام ٢٠٢٠ – وهذه هي الرؤية المستقبلية التي تحدث عنها الدكتور عليوة – علما بأن ترتيب مصر ٢٠٠٣ كان ١٢٩ من ١٨٠ دولة؟
- إلى أي مدى يراعي الإصلاح الاقتصادي البعد الاجتماعي في مصر؟
- ما فرص تنافسية الاقتصاد المصري في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؟
- هل يؤثر الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة على مخططات التنمية؟
- هل يؤخذ البعد البيئي في الاعتبار في إطار مخططات التنمية؟

- ما هى – فى رأيكم – السياسة التعليمية المثلى، وهى أهم شىء فى رأيى – لمصر المستقبل؟
- ما الحلول التى تقترحها لحل أزمة البطالة؟
- ما اقتراحاتك لحل مشكلة الزيادة السكانية؟
- إلى أى مدى تؤيد وجود التعليم الأجنبى فى مصر؟
- ما الآليات العملية لحل مشكلة الزيادة السكانية؟ وما المدخل الحقيقى لفهم المشكلات السكانية: الانفجار السكانى أو توزيع الدخل؟

أتمنى أن تكونوا قد قرأتم الحديث الذى أجراه الدكتور أحمد زويل على أربع حلقات فى المصرى اليوم والذى يجيب تقريبا على كل هذه الأسئلة.

- ما الآليات العملية لحل مشكلة الفقر؟
- ما تقييمك لوضع الدراسات المستقبلية فى مصر؟
- ما الجهات التى تفضل دعمها للبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر؟
- هل يراعى الإصلاح الاقتصادى المساواة فى النوع؟
- ما تقييمك للتعليم الخاص فى مصر؟ إلى أى مدى تساهم الجمعيات الأهلية فى صنع السياسات العامة للمجتمع؟

وسوف نجعل مناقشاتنا فى إطار الأسئلة التى وضعت وتم توزيعها على سيادتكم، وتفضلوا.. الباب مفتوح للمناقشة.

أحد الحضور:

لدى اقتراح واحد: أنا كصحفى أوجد فى أى أماكن تجمعات فى الدولة وكل يوم أقرأ الجرائد، كل يوم نقرأ عن ملايين الجنيهات التى أخذها رجال الأعمال.

ولدىَّ رد واحد على سؤال كيف نحل مشكلة الفقر؟ نحن عددنا ٨٠ مليــون مواطن مصرى إذا نظرت الدولة للشعب المصرى عموما بغض النظــر غنــى أو فقير، إذا أخذ كل مواطن مليون جنيه وكل مولود يولد لكن لا يأخذها فى يده وإنما توضع فى البنك باسمه ويظل هو فى وظيفته التى يعمل بهــا عامــل، موظــف، مدير... ويفتح له حسابًا فى البنك بمليون جنيه إلى أن يموت.

د. السيد عليوة:

إلى ماذا تريد أن تصل؟

المشارك:

وضع حل للفقر.

د. السيد عليوة:

ينظر فى هذا الاقتراح.

مشارك آخر:

موضوع الهند:

أحيى الدكتورة فيما يتعلق بموضوع الهند، لأننى كنت أدرس فى الهند، ولى تجربتى هناك فيما يتعلق بالبرلمان الهندى حيث تناقش فيه المسائل بطريقــة بهــا صراحة وشفافية، والأحزاب السياسية لها حرية التعبير فى الصحف، وهناك ســتة أحزاب كبيرة وبعض الأحزاب الصغيرة المتفرعة عنها، وهناك حــق الإضــراب حيث شهدت إضرابًا ذات مرة فى الجامعة حيث كنت أدرس، وعندما يكون هنــاك إضراب تجد كل حزب يعلق لافتة فى الشوارع تؤيد الإضراب وهكــذا. أريــد أن القول إن الهند لها باع طويل فى مسألة الممارسة الديمقراطية.

الأحزاب السياسية فى مصر:

الأمر الثانى الذى أريد الاستفسار عنه: الأحزاب السياسية فى مصر من حيث عددها وأعضائها بصفتها العمود الفقرى للحياة السياسية، ويدور عدد الأحزاب معا حول ٢٢ حزبًا إضافة إلى ١٧ حزبًا قد تقدمت مؤخرًا للحياة السياسية. باختصار يلاحظ على الأحزاب:

أولاً – تشابه برامجها ولكنها تدعو إلى مبادئ طيبة لا بأس بها.

ثانيًا – هذه الأحزاب غير مرتبطة بالجماهير فالأحزاب تنشأ من القاعدة وليس من القمة.

ثالثًا – أن أداء الأحزاب يتسم بوجود خلافات بين قادة تلك الأحزاب. مثلما حدث فى حزب العدالة والتنمية، والخلافات التى حدثت فى حزب العمل وقياداته وأعضائه انتهاءً بإيقافه، ما حدث فى حزب الوفد والصراع الذى حدث فيه بين د. نعمان جمعة ومحمود أباظة، والخلاف فى الحزب الناصرى وغيره.

رابعًا – أن معظم هذه الأحزاب لا يعرف الشارع السياسى عنها شيئا بل وكثير من المثقفين أيضًا.

والسؤال باختصار هل المناخ السياسى والثقافى فى مصر يحتمل كل هذا العدد من الأحزاب؟ وما الأسلوب السليم لتفعيل هذه الأحزاب لتؤدى دورها فى الحياة السياسية؟

ألا تتفقى معى أنه يمكن عمل ائتلاف لهذه الأحزاب فى حزب واحد ليكون منارة للحزب الحاكم ليضيء له الطريق ويكشف الفساد لإقامة حياة ديمقراطية سليمة؟ وماذا عن مشاركة الشباب فى هذه الأحزاب فنحن نمنع الشباب فى الجامعات من ممارسة النشاط السياسى وفى نفس الوقت نتهمه بالسلبية وعدم المشاركة السياسية.

نجيب شحاتة (جمعية الرعاية المتكاملة):

فى الواقع أريد أن أؤكد أن دور الجمعيات الأهلية هو دور ينفصل عن دور الأحزاب السياسة، لأننى أفضل أن يكون المجال السياسى قاصرًا على الأحزاب السياسية، وأن ينحصر مجال الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى فى الدور الاجتماعى والدور التنموى والإصلاح الاقتصادى مع هامش فى تفعيل الدور السياسى بمعنى أنه صحيح أن للجمعيات الأهلية قاعدة جماهيرية ولكنه ليس منوطًا بها أن يكون لها دور سياسى تلعبه منفصلاً عن منظومة الحياة السياسية أو السياسة التى أستطيع أن أقول إنها مركزية بمعنى أن الأحزاب السياسية مع تنوع أفكارها السياسية يمكن أن تنشر فكرها نفسه من خلال الجمعيات الأهلية ولا تكون الجمعيات الأهلية هى المنوطة ببث الفكر السياسى فى المجتمع المحيط بها.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

أنا ضد هذه الفكرة. القانون يقول إنه لا كلام عن السياسة فى المجتمع المدنى، فهل هذا معقول؟ أليست أى قضية اليوم مرتبطة بالسياسة فى حين قانون الجمعيات يحظر العمل فى السياسة أو حتى مجرد الكلام فى السياسة؟

رد نجيب شحاتة:

لهذا أريد الوصول إلى حل وسط فهو ليس حظرًا كاملاً، عندما قلت هامشًا كنت أعنى أنه – كما ذكر الدكتور فى الجلسة الأولى – لدينا حوالى ١٩ ألف جمعية يمكن أن يكون لها إيديولوجيات وأبعاد سياسية. ولكنها يمكن أن تتبنى أفكار الأحزاب، مثلاً جمعية تميل إلى فكر حزب الوفد مثلاً فهى تعمل من خلال فكر حزب الوفد ولكن لا يكون لها هى نفسها إيديولوجية عمل سياسى واضح بمعنى أنها لا تعلن عن نفسها.

وبشكل عملى كيف يمكن لجمعية أهلية موجودة فى القرى مثلاً أو فى الجنوب أن تقوم بعمل تنشئة سياسية للجماهير، فعلى أى أساس وأى فكر؟

رد د. منى مكرم عبيد:

هى حرة.

رد نجيب شحاتة:

أوافق. لكن ليس من أهدافها، فهى عندما تعتمد مثلا فى وزارة التضامن الاجتماعى، فإنها تعتمد على أنها جمعية اجتماعية خيرية تؤدى عملاً ما ولها أهداف معينة.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

أريد فقط أن أجيب على هذه النقطة، حتى تزيد من وعى الناس وعندما سوف يعرف الناس ما مسئولياتهم وكيف يذهبون إلى الانتخابات – ألسنا نريد ذهاب الناس إلى الانتخابات فكيف يتم ذلك؟ – منظمات المجتمع المدنى هى المدرسة التى تؤدى إلى الأحزاب. وأنا لم أقل أنها بديل عن الأحزاب ولا أنها سوف تأخذ أدوار الأحزاب ولكنها تمهد للعمل العام، ونحن اليوم نطالب الشعب أن يشارك فى العمل العام.

وأنا أؤيد حضرتك فى نقطة وحيدة وهى أن الأحزاب لا ينبغى أن تكون ضمن المجتمع المدنى، فالمجتمع المدنى يضم تنظيمات غير حكومية نقابات وجمعيات إلى آخره، لكن هناك من يضع الأحزاب فى خانة واحدة مع المنظمات غير الحكومية، لكننى أفضل التفرقة بينهما.

مهندس/ عبد المعطى زكى إبراهيم (دبلوم مجتمع مدنى وحقوق إنسان):

أريد بداية من د. منى مكرم عبيد أن تقوم بنقد النموذج الصينى، وأنـا لـى رؤية بشأن هذا النموذج لا أعرف هل هى حقيقية أم لا.

رد د. منى مكرم عبيد:

لقد قلت إننى ضد النموذج الصينى.

رد مهندس/ عبد المعطى:

صحيح. لكن لماذا استطاع الصينيون عمل تنمية؟ لأن هذا لا يناسب مصر. أولا: أزعم أن الصين لا يوجد بها فساد، أو أن الناس فيها شبه سواسـية، وهنـاك نوع من الإجبار ونوع من القسوة الشديدة فى المعاملة مع النـاس، لدرجـة أننـى سمعت أن هناك ٣٠٠ مليون يتمتعون بعوائد التنمية، فى حين أن هنـاك ١٠ آلاف حالة إعدام فى الصين كل شهر، وهذا أمر غريب وهذا هـو السـبب أن عمليـات زرع الكبد تتم فى الصين. لا أريد الإطالة فى هذا، ولكننى أريد أن أقـول إنـه لا يمكن الفصل بين الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى.

وإذا تناولنا هذا الموضوع من ناحية واحـدة فقـط وهـى ناحيـة الرقابـة والشفافية، فإذا كان هناك إصلاح سياسى حقيقى، بمعنى أن هناك مجلس شعب يسن قوانين لغالبية الشعب وليس لفئة، وهناك أدوات رقابية يتم تفعيلها، وهناك أجهـزة رقابية لا توضع تقاريرها على الأرفف.

العملية هنا أن الديمقراطية ليست ترفًا. الديمقراطية تعنـى قيـام البرلمـان المنتخب بمراقبة الحكومة وقدرته على محاسبتها، فى حين أن البرلمـان لـدينا لا يراقب الحكومة، ولا يستطيع محاسبتها ولدينا مهزلة الاستجواب.

مؤسسات المجتمع المدنى:

فى رأيى، إنه إذا تم تفعيل مؤسسات المجتمع المدنى فإنها سوف تقضى على الفقر وهذا نموذج موجود. فإذا أخذنا نموذج الوقف على سبيل المثال الكويت قامت باستدعاء الدكتور/ إبراهيم البيومى الحاصل على دكتوراه فى مجال الأوقاف – بعدما قدم مقترحاته فى مصر ولم يجد استجابة – واستطاع أن يعمل مشاريع وقفية فى الكويت وتبرع الناس بملايين، حتى إنه عمل نموذجًا مماثلاً لمشروع طلعت حرب فى مشروع القرش الذى أنشأت به مصانع الغزل والنسيج. ما أريد قوله، إن هناك أموالاً نائمة لكن الناس تخشى أن تدفعها. فإذا أعطينا لمؤسسات المجتمع المدنى الاستقلالية فلن يكون هناك مشكلة فى التمويل لأن الناس سوف تعرف أن هذه المؤسسات سوف تعمل من أجلها.

موضوع البطالة:

الأمر الثانى هو أن الموضوع لن يحل بين يوم وليلة. حل موضوع البطالة معناه أن أموال الدولة يتم ترشيدها، وهذا لن يتم إلا عن طريق وجود إصلاح سياسى، بمعنى أن الحكومة سوف تكون مسئولة، فهذه منظومة كاملة فإذا تم إصلاحها فسوف ينصلح الوضع.

موضوع الإسكان:

الدكتور رشيد سعيد له رؤية عظيمة ولم يستمع إليه أحد. ورؤيته تقوم على أنه ليس المقصود بتعمير الصحراء زراعتها، لأن المياه الجوفية فى مصر محدودة فإذا تم استخدامها فى الزراعة فى الصحراء فسوف تستنفد. وإنما تعمير الصحراء معناه عمل مشاريع صناعية فى الصحراء، وهذه المشاريع الصناعية يتكون حولها تجمعات سكانية، وبالتالى يفك الوادى المختنق. لكننا للأسف عملنا مشاريع إسكان على السواحل، وهذا من أخطر ما يمكن علميًا، لأنه معروف أن الثروات المعدنية توجد قرب الشواطئ، والآن تم تعمير الشواطئ فكيف يمكن عمل مشاريع صناعية فيها؟

مشكلتنا أنه ليس لدينا رؤى عملية، ولا نسمع للمتخصصين، فى حين أن مصر بها من المفكرين والعلماء إذا استمعنا إليهم ما يمكن أن نحل بهم كل المشكلات الموجودة. فالمشكلة أنه يجب ترشيد الجهاز السياسى أو جهاز الحكم، فإذا تم ترشيده فسوف يعرف كل إنسان موقعه، وبالتالى تحل جميع المشكلات، لكن ليس هناك حل سحرى للإسكان، ولا حل سحرى للبطالة، ولا حل سحرى للفساد فهى منظومة متكاملة.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

موضوعنا اليوم هو دور المجتمع المدنى فى محاولة حل هذه المشكلات، نحن نعرف هذه المشكلات فهل نجلس اليوم لنقول إن الدولة لم تفعل كذا وكذا ونحن جميعًا نعرف ذلك ولكن ماذا بعد؟ هذا هو الدور الذى يفترض أن يقوم به المجتمع المدنى.

فإذا كان لدى حضرتك جمعية، وقمت بتنظيم ندوات تشرح فيها الكلام الذى قلته اليوم، أو تشرح فيها أفكار الدكتور رشدى سعيد فى الإسكان، أو كيفية حل البطالة مثلاً، هذا هو الدور الذى نطلبه لزيادة وعى المواطن بأنه يمكن أن يكون هناك حل لمشكلاته.

فعندما نترك الشباب دون تأدية المجتمع المدنى لدوره، فإن النتيجة سوف تكون إحباطًا وعنفًا. فاليوم هناك دور مطلوب من المجتمع المدنى، وهو ليس فقط أعمالاص خيرية، ولكن رفع وعى المواطن حول كيف نحل المشكلات؟ فأهمية التنظيمات غير الرسمية هى التواصل بين المجتمع وبين أخذ القرارات. أنا أرى أن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى يستطيعان أن يساعدا الأحزاب السياسية، وهذه الأحزاب يؤخذ عليها أنها لا تنزل إلى الشعب، إلى القاع، لتعرف طلبات الشعب، وهذا هو دور المجتمع المدنى.

وأنا أتحدث هنا عن خبرة، فقد خضت انتخابات برلمانية مـرتين، وأعـرف معنى هذا، وكيف أن الأحزاب لا تدرى ما يحدث، ولا تعرف مشاكل النـاس، ولا ما تفعله البطالة بهم، وهم جميعا خريجو جامعات مرموقـة مـن طـب وهندسـة وغيرها ولهم أربع أو خمس سنوات دون عمل، ومـاذا بعـد؟؟ مـشكلة الـشباب والبطالة هى أهم مشكلة فى مصر اليوم. وأنا من رأيى، أن هذا هو دور المنظمات غير الحكومية، ونحن نريد اقتراحات حول كيف نعالجها.

ونحن كان لدينا فى الجمعية نقوم بعمل دورات تدريبية للـشباب ليحـصلوا على مؤهلاً أكبر، نعلمهم مثلاً كمبيوتر ولغة إنجليزية، حتـى يـستطيعوا التقـدم للوظائف. وكنا نعمل هذه الدورات فى المعسكرات الصيفية الشبابية، وكنـا نعمـل دورات تعليم مدنى. فالمنظمات غير الحكومية ليس عليهـا أن تحـل محـل دور الدولة، وإنما أن تساعد وتكمل هذا الدور. فالدولة لا تريد ولا تستطيع عمـل كـل شيء فلا بد أن يتحرك المجتمع المدنى.

محمد عبد العزيز (محام):

أنا من المحامين الذين يعيشون حلم هذا البلد حتى بحكم عملى، فأنا من رأيى أنه لن يحدث تفعيل لدور المجتمع المدنى معزولاً عن المناخ السياسى والقانون.

لقد حضرت منذ عامين مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الـسياسية تكلـم فيـه أستاذ فاضل مستشار حول كيف يتحقق الاستبداد فى مصر عن طريق التشريعات. فحضرتك هنا تطالب الناس بأن يعملوا جمعية ويخاطبوا مثلا التنظيم فـى الحـى وجمعية لحماية المستهلك وجمعية لرفع مستوى الوعى الـسياسى، فعـلاً قماشـة المجتمع المدنى لا حدود لها. وأنا أذكر واقعة فى هذا المجال.. كيف أن المجتمـع المدنى غيَّر نظام الحكم فى دولة مثل بولندا حيث أصبح رئـيس منظمـة العمـال رئيسًا للدولة، مجتمع مدنى أو نقابة عمالية غيرت المنظومة كلها، لكن الحقيقـة أن المناخ ساعد على ذلك، لكن أنتم تطلبون منا المستحيل هنا فى مصر.

أنا على العكس، قناعتى أن الشعب هو الأصل، ومن المنظور الإسلامى الشعب هو الأصل، ومن المنظور السياسى الشعب هو الأصل، ومن أى منظور عرفى الشعب هو الأصل، ونحن لدينا فى الدستور فى المادة الثالثة السيادة للشعب والشعب مصدر السلطات، ولكن نظام الحكم فى مصر والمستمر من ٥٠ سنة تيبس، وأصبح غير قادر على الابتكار السياسى، وغير قادر على الحوار، ويريد أن يفرض تصوراته علىّ. أن لا أنفى أن لديه رؤية إصلاحية قد تكون سليمة، إنما أنت تحتكر التفكير، وتحتكر التنفيذ، وتحتكر كل شىء فى مصر، فكيف تقولى لى، أنت أستاذة علوم سياسية، وإن المجتمع المدنى ينمو فى ظل هذه المنظومة، فكيف ينمو؟ نحن عندما نتكلم عن الحرية السياسية فإن الحرية السياسية هى الأصل وهى إحدى فرائض الإسلام.

رد د. منى مكرم عبيد:

سوف يرضون بهذا الشكل أن يعطوها لى؟

رد محمد عبد العزيز:

جميل. لكن أيضًا ليس من المتصور يا أستاذة أن ندعو الناس لكى ينزلوا ويطالبوا بحقوقهم فى ظل منظومة تقول لى، دستوريًا الآن، إننى إذا مارست نشاطًا سياسيًا من منظور دينى فأنا أعاقب قانونًا. بمعنى هل التعديلات الدستورية الأخيرة تساعد على تفعيل المجتمع المدنى؟ لدينا فى إسلامنا نظرة شاملة تنبع من شمولية الإسلام فى الحكم والاقتصاد والاجتماع والتربية، حتى النظرة للفن لا توجد لدينا أى موانع بها سوى أن تحض على الفضيلة، وهنا لم يقل أحد إن المنظور الإسلامى معناه الانكشارية، ومعناه الظلام، ومعناه رؤية رجعية.

إذا كنا نحب هذا البلد علينا أولاً أن نتصارح، وثانيًا أن يكون الحوار هو الأصل بيننا، وثالثًا ألا يقول لنا أحد (ما أريكم إلا ما أرى)

هناك نقطة فى قانون المنظمات وتعديله:

بعد إصدار القانون طعن فى عدم دستوريته وتم إصدار قانون ثـــان. هـــذا القانون يفيد أى شخص يحب هذا البلد ولديه قدرة مادية أو أفكـــار لحـــل مـــشكلة كمشكلة إسكان أو نظافة أو أمية أو بطالة أو أى فكرة.

وأنا أطالب فى هذه الندوة أن نبين العورات القانونية التى يتـــضمنها قـــانون الجمعيات التى تحول دون امتلاك الناس لجمعية لكى تحقـــق هـــدفًا مـــن أهـــداف الإصلاح المدنى.

تعقيب د. السيد عليوة:

١. فـــى السياســـة لا أحد يحتكـــر الحـــقيقة السياســـية فـــى أى دولـــة.
٢. فكرة التعددية السيـــاسية، فلا يـــوجد رأى واحد فـــقط.
٣. التنوع الثقـــافى.
٤. حق الاختلاف مع القبول بالآخر "قد يخالف رأيك رأيى ولكننى مـــستعد للموت دفاعًا عن حريتك فى إبداء رأيك".
٥. التسامح الدينى.

هذه قواعد اللعبة السياسية.

كلنا نستطيع أن نكتب ملاحظاتنا السلبية على مصر، ولكن العقل الـــسياسى المصرى تمرن على فكرة النقد والشكوى فقط، فى حين أن المطلوب هو مبادرات فردية ومجتمعية وجماعية. والقنوات الدستورية مفتوحة أمامنا ونستطيع أن نبـــدى رأينا، وأن نفرض إرادتنا بالعمل السياسى المنظم عبر الجمعيات والتنظيمات.

وسيظل الصراع السياسى موجود فى كل بلاد العالم، وهناك قوى تتعارض مع بعضها، نحن نريد أن يكون هذا الصراع السياسى فـــى المؤســـسات الـــشعبية والسياسية ولا ينتقل إلى الشارع والجماهير. وبالتالى هنا دور الجمعيات الأهليـــة، وهنا نسلم بأن لها دورًا سياسيًا مباشرًا لأن السياسة الآن هى مفهوم شـــامل يعبـــر عنها بالإنجليزية Who gives what? من يحصل على ماذا؟

بمعنى أن فكرة الشئون الاقتصادية والثقافية والتعليمية كلها مرتبطة بالعمل السياسى، ولكن تظل الآلية الديمقراطية هى العبقرية الصحيحة لتصحيح أى نظام، ونحن مهما كانت طموحاتنا واسعة فإننا نقارن أنفسنا بالعالم الذى نعيش فيه نريد إيقاعًا أسرع من هذا.

هناك وجهة نظر تحكم العملية السياسية فى مصر والعالم، وجهة نظر تضررية ووجهة نظر متعذرة، وهذا التفاعل والنزاع والصراع يدور بين وجهتى النظر هاتين.

تعليق د. منى مكرم عبيد:

المهم أن يتفق الكل على أنه لا بد أن يكون هناك إصلاح.

رد د. السيد عليوة:

بالضبط. درجة الإصلاح هى التى تحدد الإيقاع. أيضا نستطيع أن نتعلم فكرة الـ compromise أو الحل الوسط والقبول بالآخر. فلن يتغير النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين عشية وضحاها لأن هناك قوى لها مصالح وأنت تهزها من مكانها بالتغيير. ويظل العمل السياسى والعمل الشعبى والعمل التنظيمى ونشر الثقافة السياسية أحد أسلحتنا فى هذه المعركة.

مشاركة من (طالب):

كما قلت حضرتك لا بد أن تكون هناك تعددية حزبية. وأنا أتفق مع رأى د. على الدين هلال الذى قال اليوم فى الصباح (فى الجلسة الأولى) إن الشعب لا بد أن يشارك لأن الحكومة لن تستطيع عمل كل شىء بمفردها خصوصًا وأننا نمثل تعدادًا سكانيًا كبيرًا. وهذا هو دور الجمعيات الأهلية الذى نطالب به اليوم لكننى أيضًا أرى أنه يجب أن نقلل عدد هذه الجمعيات الذى وصل إلى ١٩ ألف حتى يكون لها دور أكبر.

رد د. منى مكرم عبيد:

صحيح أن عددهم ١٩ ألفًا لكن كم عدد الناشطين منهم ١٠٠؟ ٤٠٠؟

رد الطالب:

رأيى أن نقلل الـــ ١٩ ألف حتى يكبر دور الـــ ٤٠٠؟

رد د. منى مكرم عبيد:

ما معنى "نقللهم"؟

رد الطالب:

رأيى أنه بدلاً من أن نركز على ١٩ ألف جمعية دورهم محدد ممكن نركـــز على خمسة آلاف أو عشرة آلاف يكون لهم دور حقيقى فى المجتمع. فإذا حضرتك نزلت الشارع اليوم ستجدى أن ثلاثة أرباع الناس لا تعرف عدد الجمعيات الأهليـــة وما دورها الحقيقى.

رد د. السيد عليوة:

رأى محترم جدا، وهو فى الواقع يصب فى فكرة تفعيل الجمعيات الأهلية.

هناك مشكلتان تواجهاننا فى الجمعيات الأهلية: مشكلة التمويل ومشكلة ضعف الكوادر الإدارية، فالجمعيات تفتقر وجود خبراء وفنيين. طبعـًـا المعوقـــات الأمنيـــة واردة لكن – إحقاقًا للحق – لا بد أن نعرف أن العالم يمر بمرحلـــة خطيـــرة هـــى

العولمة، كل النظم القومية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية اخترقت من جانب القوى الكبرى فأنت أمام قضية معقدة: الأمن أم الحرية؟ فالدول معرضة للتفكيك أو الاختراق، وبالتالى نجد جهاز الأمن حريصًا على تماسك الدولة وحماية أمنها فأنت تعيش فى منطقة معرضة لتحديات خطيرة يكفى موسم تساقط الجواسيس.

هناء شندى محمود (محامية):

أريد أن أتكلم عن مشكلة البطالة، وأن أرى أنها مشكلة ليس لها حل. ولكن قبل ذلك أريد أن أقول إن الفرق بين بعض المعتقدات التى يحملها الناس والمتعلقة بموضوع البطالة، هناك مبدأ أهل الثقة أم أهل الخبرة فى مسألة العمل فهل أوظف شخصًا عمل فى هذا المجال عدة سنوات وأصبح لديه خبرة به أم أوظف من أثق به؟ طبعا سأوظف من أثق به. المادة ٤٠ فى الدستور المصرى تنص على تكافؤ الفرص بين الجميع والمواطنين متساوون فى الحقوق الواجبات، فى حين أننى أرى أنها لا تحقق. والدليل على هذا أن أى وظيفة يفضل فيها أبناء العاملين فى هذا المكان. فمثلاً فى اختيار النيابة لا بد أن يكون الاختيار من أبناء المستشارين.

د. منى مكرم عبيد:

هل هناك نص مكتوب بهذا؟

رد هناء شندى:

لا يوجد نص، لكن الأولوية تكون لأبناء المستشارين، وهناك عرف سائد بهذا.

أمر آخر: هناك ملاحظة ألاحظها فى إعلانات الجرائد اليوم وهى أن إعلان أى وظيفة يكتب به يفضل خريجو مدارس لغات أو يفضل خريجو جامعة ألمانية أو فرنسية أو بريطانية، معنى هذا أن خريجى المدارس الحكومية أو الجامعات المصرية كعين شمس أو القاهرة لا وظائف أمامهم.

هناك أمر آخر ألاحظه عندما تكلمنا عن فقد الهوية، أنا لا أرى مسألة الهوية بين الشباب وبين الدولة التى ينتمى إليها، والدليل على ذلك قضايا التجسس لصالح إسرائيل. أكيد أن هؤلاء لم يجدوا فى بلادهم الحافز المادى والمعنوى والتقدير والتشجيع فلا يجب إلقاء اللوم عليهم وحدهم وأنا هنا لا أبرز أفعالهم وإنما أتكلم عن موضوع فقد الهوية، فلولا فقدانه للهوية لما قام بالتجسس. فهذه المواضيع يجب حلها أولاً، وبعد هذا يمكن أن نفكر كيف نحل مشكلة البطالة.

أولاً: كما نلتزم تجاه الدولة بحقوق وواجبات الدولة كذلك يجب أولاً أن توفر متطلبات سوق العمل فأى وظيفة تحتاج إلى الإنجليزية والكمبيوتر، والمفروض أن هذا هو واجب الدولة، لا بد أن تعطى دورات إنجليزى وكمبيوتر لكل شاب فى مصر مجانًا دون مال.

المسألة الأخرى، موضوع الصندوق الاجتماعى الذى يعطى قروضًا للشباب، أنا واحدة من الناس ذهبت إلى الصندوق لأخذ قرض، ووجدت أن هناك بعض التعقيدات رغم أننى كنت أطلب قرضًا بخمسة آلاف جنيه فقط. فليس ضروريًا التشدد فى إعطاء ٥ آلاف جنيه لشاب لأعطيه الفرصة ليجرب مشروعًا صغيرًا ربما يحقق النجاح ويكبر معه.

القطاع الخاص أرى أنه له دور فى الموضوع، مثلما استطاعت الدولة أن تفرض ضرائب على كل مواطن، المفروض أن تفرض على القطاع الخاص أن ينظر بعين الرأفة للناس. فالقطاع الخاص اليوم، يشغل العامل أو الموظف، وبعد بضعة شهور يفصله، وهذا الأمر يسبب عدم اطمئنان لدى الشاب من فكرة العمل فى القطاع الخاص.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

أنا سعيدة جدا، فهذا هو المطلوب اليوم ننتقد ونقدم اقتراحات.

تعليق د. السيد عليوة:

طبعًا الدكتورة منى مشكورة تقف معى على فوهة هـذا البركـان. ونحـن نستشعر معكم أن هذه بلدنا وتستحق أكثر من هذا بكثير، ولكن المسألة أيضًا كمـا يرد فى حكمة لأحد السياسيين قال (إن كل شعب لديه حكومة يستحقها) فالحكم جزء من تركيبة المجتمع، مجتمعنا مطلوب منه أن يخرج من سلبيته وانطوائه وانعزالـه على مستوى الفرد والمجتمع، وهناك قنوات مفتوحة، وهناك مبادرات مكتوبة.

أيضًا، قضية مثل قضية البطالة، طبعا الواسطة والمحسوبية هـى العمليـة السائدة، لكن المشكلة الأكبر أن الاقتصاد لا يسمح بفرص عمل، فالمشكلة الجذريـة هى عدم كفاءة الأداء الاقتصادى.

أيضًا، كل النقاط التى نتحدث عنها والمتعلقة بحرية الـرأى، اليـوم أقـرأ مانشتات الصحف ستجد فيها تجاوزات، وفرق شاسع جدا كأننا محدثو ديمقراطيـة أو نمر بمرحلة مراهقة سياسية فى حرية الرأى، فنجد نوعًا من الانفعال أو العنـف اللفظى، وهذه ثقافة مجتمع تعوزه القدرة على الحوار البناء والمتكامل.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

هذه المانشتات رد فعل لعقلية تقول اكتبوا ما تريدون ونحن سننفذ ما نريـد. ونحن نفضل أن يكون المجتمع المدنى هو المتنفس للعمل والنشاط السياسى.

رد د. السيد عليوة:

من أجل هذا جئنا إلى هنا. بالنسبة لمسألة الواسطة والمحسوبية هناك جمعية تكافؤ الفرص التى تدافع عن الناس المهضوم حقهـم. الفيلـسوف العظـيم نجيـب محفوظ كتب كتابًا عنوانه "مجتمع جديد أو الكارثة"، نحن نريد مجتمعًا جديدًا فعلاً،

لكن المجتمع كله واقع فى مجموعة من الأخطاء التاريخية والسلوكية، وبالتالى الثقافة الشعبية لا بد أن يحصل بها تحسين وأركز على فكرة المبادرة أيًا كانت أعمارنا وبخاصة للشباب. وبالنسبة للواسطة لا بد أن يكون تكافؤ الفرصة مطلبًا ونداء يوميًا. ولكننا فى السلوك المعتاد كلنا متورطون فى هذه العملية. وهناك حل طويل المدى وحل قصير المدى، الحل القصير المدى هو أن منظمات المجتمع المدنى لا بد أن تنهض أكثر ولا تنتظر أن تأتيها الأشياء عندها. لقد انتزعت الشعوب الأخرى كالشعب البريطانى أو الفرنسى أو الإنجليزى حقوقها من ١٢٠ سنة، ولم تصل إلى هذا المستوى من الديمقراطية إلا بعد شد وجذب، وأنت لديك الدستور والقانون يتيح لك العمل السياسى الشرعى.

رد د. منى مكرم عبيد:

لماذا لا ينضم الناس إلى الأحزاب؟ حضرتك تقول: الإطار يجب أن يشجع، فى بولندا كان الإطار تسلطيًا خرجت منظمة التضامن وعبأت الناس حول برنامج ورؤية. المهم وجود رؤية للمستقبل كما قال الدكتور عليوة ما رؤيتك؟ ماذا نريد من مصر، نريدها أن تصبح هونج كونج أم بنجلاديش أم ماذا؟

رد عدد من المشاركين:

نريدها أن تكون مصر.

رد د. منى مكرم عبيد:

نعم. لكن نريدها أن تصبح مثل أى نموذج، لأننا نتكلم مثلاً عن مشكلة التعليم فى هونج كونج مثلاً: كيف حلت المشكلة؟ قامت بترقية مدرسة الممرضات أو المرشدات وجعلتها كليات. نحن اليوم ماذا نريد؟ شهادة من الجامعة وننظر

نظرة دونية إلى المهن الأخرى كالتمريض؟ مع أن الممرضة أهم من الدكتور اليوم. لقد قاموا هناك بعملية up grading أى عملية ارتقاء لنفسية الفرد. فى حين أن المدرس عندنا اليوم يهان طول اليوم ويُتَّهَم بأنه يعطى دروسًا خصوصية ولا يحضر إلى المدرسة.... فلا بد أن تنظر فى الأسباب وراء كل هذا.

التعليم المتدنى – وكما قالت – الإعلان الذى يطلب خريجى جامعات ومدارس أجنبية، فكيف نسمح له اليوم بذلك؟ أو إعلان أن مثلا ممنوع النساء لأنها تكون حاملاً وتأخذ إجازة وكأنها جريمة مثلاً.

حسن الشامى (رئيس الجمعية المصرية للتنمية العلمية والتكنولوجية):

لا أريد أن أدخل كثيرا فى النقاط السوداوية، لكن سأذكر مثلين وسأذكر أمثلة إيجابية. نحن نتحدث دائما عن الفساد. صحيح أن الفساد فى العالم كله، لكنهم فى العالم يعترفون به ويحاسبون عليه، أما نحن فنعترف به ولا نحاسب عليه.

الأمر الثانى، إنه لم يكن هناك داع لأن نصدر قانون مكافحة الإرهاب لأن لدينا قوانين كثيرة منها قانون ٩٧ لسنة ٩٢ به تجريم لكل الأفعال فكان الأجدر عمل قانون لمكافحة الفساد.

الأمر الثالث، تم تعديل ٣٤ مادة، أنا أرى أنه كان الأجدى تعديل مادتين فقط مثل ٧٧ و٧٦، لأن ٧٦ كان المفروض أن تطلق حرية الترشيح لأى مواطن ما دامت تتوافر فيه الشروط، أن يكون مصريًا، وليس عليه أى أحكام تخل بالشرف والأمانة، مثله مثل أى مرشح لمجلس الشعب أو الشورى، ولا يوجد داع للتعقيدات. والمادة ٧٧ لكن المفروض أن يوضع حد أقصى ١٠ سنوات، وأنا أرى أن صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدستور هى التى تعيق الإصلاح، فصلاحياته كاملة: هو الذى يعدل وهو الذى يغير وهو الذى يوافق وهو الذى يمنع، وبالتالى أرى أن الإصلاح الذى نريده ليس Reform وإنما Rebuild وهو ما عبر عنه جورباتشوف بالبروسترايكا أى إعادة البناء، فنحن بحاجة إلى إعادة البناء فى كل المجالات.

أما عن النماذج الإيجابية:

فلدينا في الجمعية مجلس إدارة مكون من سبعة أشخاص أربعة منهم سيدات وذلك بمناسبة الحديث عن تفعيل دور المرأة. الأمر الثانى بالنسبة للشباب، فلدينا بحكم نص اللائحة أحد الشباب أقل من ٣٠ سنة عضو في مجلس الإدارة مثل زميلى الحاضر معى.

الأمر الثالث الإيجابى فى الجمعية، أننا لدينا ٦٠٠ عضو، ونحاول عمل تأهيل لسوق العمل من خلال التدريب على اللغة الإنجليزية والكمبيوتر، ونحن لا نأخذ نقودًا من المتدرب وإنما نعطيه بدل انتقال ونعطيه فى نهاية الدورة شهادة معتمدة، ونحاول أن نوفر له فرصة عمل لدى أحد رجال الأعمال أعضاء الجمعية.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

هذا هو العلم الإيجابى بالنسبة للمنظمات الأهلية، وعندما نتحدث عما تستطيع الجمعيات الأهلية عمله فهذا نموذج هائل.

العميد محمد عبد السلام (جمعية الأورمان):

أريد أن أعطى نموذجًا حيًّا لتفاعل جمعية الأورمان كجمعية أهلية فى المجتمع المدنى تؤدى عملاً إيجابيًا حيث بدأنا مشروع "مؤسسة لكل قرية" على مستوى جميع محافظات الجمهورية نقوم من خلالها بعمل مشروعات تنموية دون عائد مادى على الجمعية، ويتم التمويل من خلال أهل الخير الموجودين فى مصر، فمواردنا من داخل مصر وليس من خارجها حتى لا يكون هناك تخوف من ناحية التمويل. وهذا المشروع نصل به لكل أرملة موجودة داخل المجتمع المدنى أو كل من هو غير قادر على العمل، فبدل أن يمد يده ليستجدى حولناه من مستجد إلى منتج. وهذا هو عملنا كجمعية لدينا حوالى ٥٠٠٠ مشروع فى ٢٦ محافظة فى جمهورية مصر العربية.

تعقيب د. السيد عليوة:

شكرًا. هذا شيء عظيم فعلاً. وهى دعوة للحوار والفكر المشاركة.

بدور محمود (محامية):

أريد أن أعلق على عدة نقاط منها نقطتان ذكرهما د. السيد عليوة.

النقطة الأولى حول عدم كفاءة الاقتصاد لاستيعاب الكم الموجود بالنسبة للبطالة فأنا أرى أنه إذا أخذ الأكفأ فرصته فسوف أكون مرتاحة حتى لو لم يكن هناك مكان لى لأعمل به. فإذا تفوقت فى دراستى وتخرجت ووجدت فرصتى موجودة لى وليس لأحد أقل منى كفاءة.

النقطة الثانية سلبية المجتمع فمن يعطينى الفرصة لأتكلم وأقول رأيى دون مصادرة؟ الناس اليوم تخاف أن تتكلم على السلبيات الموجودة فى المجتمع فلا بد أن تشعرنى بالأمان حتى أتكلم.

النقطة الثالثة عن البطالة وعدم المصداقية فعندما نحضر ندوة أو مؤتمرًا، فمثلاً نحن دخلنا دورة مشروع العمل الحر التابع للصندوق الاجتماعى الذى تكلمتم حضراتكم عنه. وقالوا لنا إننا سوف نُعطَى قروضًا وأن هناك رجال أعمال تساعدنا، وبعد نهاية مدة الدورة التى استغرقت ثلاثة أيام لم يحصل شيء، ولكلما سألنا قالوا بكرة.. بعده..

النقطة الرابعة بالنسبة للسؤال إلى أى مدى تساهم الجمعيات الأهلية فى صنع السياسات العامة بالمجتمع؟

أنا أرى أن الجمعيات الأهلية اليوم تعانى من مشكلة هى أن من ينضم لها ليس هدفه أن يفيد المجتمع فلا يفكر فى ماذا يعطى للجمعية وإنما ماذا يأخذ منها فهو يريد أن يأخذ مقابل عمله مالاً وعلاقات فى المجتمع تفيده فى حياته. وبنفس الوضع المسئولون عن الجمعيات لا يقومون باختيار الأشخاص الذين سيبنون ويعطون المجتمع.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

من يدخل جمعية غير حكومية يدخل على أساس التطوع وليس لكى يحقــق مكاسب مالية فماذا تقصدين؟

رد بدور محمود:

أناس كثيرون جدًا ينضمون للجمعية ليحصلوا على مقابل على علاقات عامة.

رد د. منى مكرم عبيد:

لا مانع من الاستفادة من العلاقات العامة.

رد بدور محمود:

أنا داخلة أستفيد منها من الناحية المادية لكن لا أبذل مجهودًا داخلها وهذا فى معظم الجمعيات.

رد د. منى مكرم عبيد:

لكن لا يمكننا أن نعمم وقد رأينا أكثر من نموذج هائل اليوم.

رد بدور محمود:

أنا أقول فى معظم وليس كل، فهناك جمعيات أهليـــة تقـــوم بـــدورها لكـــن معظمها تدخل لتحقق مكاسب.

تعقيب د. السيد عليوة:

ربما الموضوع معقد بعض الشيء لكن هذه هى الحياة. المجتمع المصرى نتاج ثقافة تاريخية طويلة، مجتمع نهرى وحضارة مركزية وسلطة مركزية شديدة منذ آلاف السنين وأنت تريد أن تغير هذا الوضع البيئى التاريخى الحضارى بين عشية وضحاها. نحن نتطلع لإيقاع أسرع فى التغيير، ولكن نراعى أيضًا أننا نتغير فى منطقة شرق أوسط ملتهبة.

تعقيب د. منى مكرم عبيد:

عندما نسمع كل الآراء الموجودة نجدها كلها تصب فى مسألة واحدة هى عدم العدالة وهذا هو الموضوع وليس الديمقراطية أو غيرها. فالناس يطالبون بالعدالة فى أى دولة.

تعقيب د. السيد عليوة:

البعد الاجتماعى والعدالة الاجتماعية يعتبر بعد رئيسى، فكروا معنا كيف نترجم وكيف نفعل هذه الأفكار والنداءات والشعارات إلى سلوك يومى فى حياتنا فى المؤسسة والمصنع والجامعة والبيت، هذه مسئولية شعب بأكمله.

سؤال من الجمهور:

لماذا لا يصلح النموذج الصينى للتطبيق فى مصر؟

رد د. منى مكرم عبيد:

أنا أرى أن النموذج الصينى الذى بدأ بعداء الديمقراطية يمثل إطارًا صــينيًا وفى رأيى أنه لن يستمر. وعند مقارنة النموذجين الهندى والصينى فى رأيى الهنــد لا تتقدم بالسرعة التى تتقدم بها الصين لكن الإطــار الــديمقراطى يجعــل هنــاك مشاركة شعبية، فإذا وضعنا رؤية مستقبلية فأرى أن الهند ســوف تتفــوق علــى الصين بعد عدة سنوات.

د. منى مكرم عبيد:

دائمًا لا بد أن يكون هناك أمل للوطن فى المستقبل. وعندما نفكر فى الماضى وما كان من ثلاثين أو أربعين سنة. فلا بد أن نتعرف أيضًا أننــا تقــدمنا بخطــوات كبيرة لكن نحن نريد سرعة التطبيق ونعتمد عليكم فى ذلك كمجتمع مدنى.

د. السيد عليوة:

نشكر الأستاذة الدكتورة منى مكرم عبيد وننتظر الجلسة القادمة عــن البعــد الدولى والإقليمى مع السفير وليد عبد الناصر.

الجلسة الثالثة

العمل العربى المشترك والشئون الدولية

د. السيد عليوة:

هذه هى الجولة الثالثة فى هذه المباراة الفكرية والحوار المفتوح والصريح الــذى نشارك فيه وندعو إليه إيمانًا منا بأن هذا وطننا وأنه يستحق ما هو أكثــر مــن ذلــك. وأيضًا أنوه مرة أخرى على القيم الذهبية للتحررية الليبرالية وهى جزء من ثقافتنا مهما سمعنا عن الغرب ومحاولاته. وأكرر أن هذه القيم تتمثل فى التعددية السياسية والتنــوع الثقافى ولو شاء الله لجعلكم أمة واحــدة، فــالتنوع مــصدر ثــراء فــى الحــضارات والمجتمعات حتى الدول المكونة من عدة ثقافات فإن عطاءها فــى الحــضارة أكثــر وأعمق أيضًا، هناك التنوع الثقافى ثم حق الاختلاف والقبول بالآخر والتسامح الــدينى من خلال هذه المنظومة التى نحاول جميعًا أن نغرسها. تعقد هذه الندوة عــن الــرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.

وفى جولتين سابقتين تناولنا موضوع المشاركة السياسية والديمقراطيــة ثــم موضوع الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، والآن جاء دورنا لنناقش مــع ســعادة السفير الدكتور وليد عبد الناصر، وهو ليس دبلوماسيًا وحسب وإنما هو مفكر لــه أبحاثه وله جولاته وفتوحاته فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأعتقد أن البعد الدولى قد أشرت إليه سريعًا خلال الصباح لأننا عندما نعيد بناء تركيبة المجتمعات فى المنطقة كلها Rebulid نحتاج إلى خبرة ورؤية العالم من حولنــا فــنحن لــسنا بمعزل عن العالم، فالعولمة اليوم قربت المسافات وأصبحنا لا نــستطيع أن نعــيش بمعزل عن جوانب العولمــة المعروفــة، المعلومــات والأســواق والتكنولوجيــا والاستثمار، وبالتالى يجب أن نأخذ فى اعتبارنا ونحن نريد أن نعيد بناء المجتمــع المصرى ونريد أن ندير عملية التحول الديمقراطى بنعومة Softly وليس بخــشونة

كما يحدث فى بعض المناطق الأخرى لا بد أن نأخذ فى اعتبارنا التهديدات الإقليمية والدولية التى من حولنا. وخير من يحدثنا فى هذا الصدد سعادة السفير وليد عبد الناصر.

السفير الدكتور وليد عبد الناصر:

أولاً اسمحوا لى أن أشكر صديقى العزيز والأستاذ الكبير الدكتور السيد عليوة على تكرمه بدعوتى إلى هذه الندوة الهامة وتشرفى برئاسة هذه الجلسة، كما أود أن أعبر عن الشكر والتقدير لأستاذى الكبير على الدين هلال مقرر لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، وأشكر الدكتور السيد عليوة على ما تكرم به من كلام فى حقى. ولن أطيل على حضراتكم فى الجزء الذى سأتكلم فيه بحيث يكون هناك مجال لأى تعليقات أو نقاش.

دوائر تحرك السياسة الخارجية المصرية:

سأقول لحضراتكم بشكل موجز بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية على الصعيدين الإقليمى والدولى طبعًا حضراتكم تعرفون الدوائر التقليدية لتحرك السياسة الخارجية المصرية وهى الدائرة العربية والإسلامية والإفريقية، هذه الدوائر كما تفضل الوزير أحمد أبو الغيط فى إحدى المناسبات وذكر – عن حق –ليست من اختراع أحد، صحيح أن الرئيس جمال عبد الناصر ذكرها فى كتابه فلسفة الثورة، إلا أن هذه الدوائر صنعتها الجغرافيا والتاريخ والدور وتفاعل عوامل كثيرة ذكر عددًا منها أستاذى الدكتور على الدين هلال فى كلمته الافتتاحية فى الصباح، عندما تحدث عن القوة والنفوذ السياسى والتأثير السياسى والقوة العسكرية والتأثير الثقافى والحضارى، وأعتبر أن التأثير الثقافى والحضارى هو الأقوى والأكثر استمرارية رغم صعود وهبوط القوة العسكرية أو غيرها. وأعتقد أن هذا التأثير أو ما يسمى الآن فى العلاقات الدولية القوة الناعمة Soft Power هى عنصر هام جدًا في قوة مصر وتأثيرها فى محيطها الإقليمى بل وعلى الصعيد الدولى بأكمله.

لن أكرر لحضراتكم الدوائر وإنما سأقول إن هناك دوائر أضيفت، بمعنى أن هناك دوائر غير الدوائر الثلاث التقليدية تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية إقليميًا ودوليًا. هناك الدائرة المتوسطية خصوصًا بعد عملية برشلونة سنة ١٩٩٥، وهذه العملية تتسع وتتحول من طور إلى طور أكثر تطورًا وأكثر شمولاً وتعمقًا. وهناك العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التى ومنذ أكثر من ثلاثة عقود جرى على توصيفها بالعلاقة الخاصة المتميزة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وهناك العلاقة مع الأطراف الجديدة نسبيًا بالنسبة لمنطقتنا والقادمة من آسيا، وقد كان لى الشرف منذ ثلاثة أشهر أن أكون أيضًا بجوار الدكتور السيد عليوة فى ندوة فى مهرجان القاهرة الدولى للكتاب تحديدًا حول العلاقة مع هذه الأطراف فى آسيا وتحديدًا كان الحديث يومها عن الهند والصين، وأضيف اليوم اليابان والتى لها خصوصية تنبع من أنها من مجموعة السبعة ومجموعة الثمانية ولها ارتباطها كحالة خاصة مع الغرب. فالأطراف الآسيوية هامة وبالتالى تمثل دائرة هامة فى السياسة الخارجية المصرية.

وهناك أيضًا دوائر استجدَّت بمعنى أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية فى شرق ووسط أوروبا نشأت دول جديدة سواء فى آسيا الوسطى والقوقاز وهى دول عدد كبير منها من الجمهوريات ذات الغالبية الإسلامية، وهناك أيضًا دول نشأت فى البلقان وفى شرق ووسط أوروبا كان لمصر علاقات تقليدية تاريخية قوية بها لكن حصل تحول ليست فقط فى النظم السياسية ولكن الاقتصادية والأنماط الثقافية والاجتماعية فى هذه البلدان، وكان من المهم تطوير العلاقات معها وتطوير نوع من الروابط والاتصالات معها بشكل جديد.

فهذه الدوائر على تعددها هامة جميعها، وتتساوى فى الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية. قد يتباين سلم الأولويات من مرحلة لأخرى، فبالطبع وبالضرورة كل دولة لها سلم أولويات، ولكن فى مرحلة معينة قد تتداخل أكثر من دائرة إحداها مع الأخرى. فلدينا – على سبيل المثال لا الحصر – الوضع الراهن فى الأزمة الإيرانية مع الغرب والولايات المتحدة، هناك تفاعل وتداخل لأطراف

ودوائر عديدة، فهناك الدول الآسيوية التى لها مصالح فى الخليج، وهـــى مـــصالح بالأساس نفطية، وأصبح بالتالى لها حرص على أن يكون لها كلمة ووجود سياسى ووجود اقتصادى وتحديد نوع من المظلة السياسية، وفى نفس هذه القـــضية هنـــاك بالطبع دور للاتحاد الأوروبى، فدول الاتحاد الأوروبى هى المفاوض الرئيسى فـــى مواجهة الجانب الإيرانى- كما تعلمون حضراتكم – فى دور غير مباشر لكنه أقوى وأهم كثيرًا من الأدوار المباشرة للولايات المتحدة. وهناك دور الأطراف الإقليمية. فهذه الأزمة على سبيل المثال أو هذا الملف يثير هذا التداخل فيمـــا بـــين الـــدوائر المختلفة.

القضايا المطروحة:

أود أيضًا أن أشير – بعيدًا عن الدوائر – إلى القـــضايا المطروحـــة فمـــثلاً ذكرت الملف النووى الإيرانى، وهذا الملف بالطبع الموقـــف الحكـــومى الرســـمى المصرى – كما تعلمون حضراتكم – هو موقف متوازن يرى أن عدم تصعيد هـــذا الموقف فى مصلحة مصر ودول المنطقة، وفى مصلحة الاستقرار الإقليمى، بمعنى أنه إذا حصل تصعيد من الجانب الإيرانى عبر المضى – رغم كل شـــىء ورغـــم الاعتراضات الدولية – فى طريق تطوير قدرات نووية عسكرية، فأيضًا هذا سيخل بالتوازنات فى المنطقة.

القضية الأخرى أو الملف الآخر هو الملف التقليـــدى الـــذى تعمـــل عليـــه الدبلوماسية المصرية منذ أكثر من ستة عقود، وهو الصراع الـــعربى الإســـرائيلى أو عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وهذا الملف يمر بمنحنيات عديدة مدًا وجزرًا وآخر مراحله – كما تابعتم حضراتكم – هى اتفاق مكة بين حماس وفتح، ثم بعـــد ذلك تجديد القمة العربية لمبادرة السلام العربية، وأخيرًا – منذ يـــومين – تـــشكيل مجموعة عمل من وزراء الخارجية العرب للترويج لهذه المبادرة. علـــى الجانـــب الآخر، هناك فى حدود مصر الجنوبية والجنوبية الشرقية، هناك أزمتان هامتان جدًا قائمتان منذ سنوات، وأيضًا هاتان الأزمتـــان تـــشكلان هاجـــسًا للأمـــن القـــومى المصرى، وهما الأوضاع فى السودان والأوضاع فى الصومال، وهـــذه المـــسائل

تأخذها الدبلوماسية المصرية بمأخذ الجد، وقد بذلت مصر، وما زالت تبذل، جهودًا سواءً بالتنسيق مع الأطراف الإقليمية تحت المظلة الإفريقية عبر الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بالنسبة للأطراف العربية أو تحت المظلة الدولية من خلال التشاور المستمر مع الأطراف الدولية دون انقطاع أى صلة تواصل مستمرة أيضًا مع الأطراف المحلية لهذه النزاعات بغية تسوية هذه النزاعات بشكل عادل ومتوازن يكفل الاستقرار، لأنه كما ذكرت بالنسبة للحالة الإيرانية وبالنسبة لعملية السلام أيضًا بالنسبة لعملية السلام فى السودان مسألة الاستقرار الإقليمى هامة.

وهذا الكلام ليس كلامًا نظريًا فموضوع الاستقرار يؤثر مباشرة على عدد من العناصر، فهو يؤثر على تدفق الاستثمارات، وتدفق السياحة والتعاون الاقتصادى والتجارى، وبالتالى فهذا يؤثر داخليًا على فرص التوظيف وفتح الأسواق الخارجية، وكل هذا له انعكاساته على الاقتصاد الداخلى وعلى العوامل الداخلية مثل البطالة وغيرها.

العنصر الآخر الذى أود التعرض له، هو النقطة التى تفضل بذكرها الدكتور/ السيد عليوة عندما أشار إلى موضوع العولمة، فإدارة العلاقات مع العالم الخارجى فى ظل العولمة لها دلالة خاصة لأنه – كما تعلمون حضراتكم – نحن وصلنا فى هذه المرحلة من مراحل تطور العولمة إلى أنه لا يوجد خيار للانعزال عن العولمة، فهذا الخيار غير مطروح، وإنما نحن نتحدث عن خيار تحسين شروط الانضمام للعولمة، بمعنى أن كل دولة وبخاصة الدول المتوسطة والصغيرة تحاول تحسين شروط اندماجها فى العولمة بحيث تحقق تعظيمًا للمكاسب التى ستأتى عليها من جراء الاندماج فى عملية العولمة وتحجيمًا للخسائر أو الآثار السلبية.

العولمة هى فى نهاية الأمر، أو فى طورها الحالى، هى ثورة فى المعلومات والاتصالات وهى ثورة علمية وتكنولوجية هامة يجب محاولة الاستفادة منها وتوظيفها بأقل الخسائر، وهذا طبعًا يمكن أن يمثل مدخلاً لدور المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى، بمعنى أنه فى هذه المرحلة من العولمة، وفى هذه المرحلة من النظام الدولى، يتصاعد دور المجتمع المدنى ومنظماته على الصعيد

العالمى. وهذا الكلام لم يعد فقط فى الدول الغربية والمتقدمة وإنما أصبح فى العالم بأسره. وأصبح هناك تنوع كبير جدًا فى دور هذه المنظمات واتصالها بالعلاقات الخارجية، بمعنى أننا لم نعد نتحدث عن منظمات لها نشاط – كما عبر عنه الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال هذا الصباح- نشاط شبه سياسى، أى مجال حقوق الإنسان ونحوه، وإنما أصبح هناك نشاطات أوسع خاصة بالمرأة وبالطفل وبالبيئة وبالعمالة وبالأوضاع فى الريف وبتخفيف حدة الفقر، كل هذه تتداخل مع اعتبارات خارجية سواء دولية أو إقليمية ولا تنحصر فقط فى الإطار الداخلى. لا أريد أن أطيل على حضراتكم، ولكن هذا هو التصور العام.

ويمكن أن أذكر لحضراتكم نقطة أخيرة مرتبطة بالقضايا أو الملفات الأربعة التى ذكرتها وهى الملف العراقى – طبعًا حضراتكم تتابعون هذا الملف – وهو من الملفات الهامة. هناك بعض الكتاب يقولون إن العراق بعيد عن مصر وأن ما يحدث فى العراق لا يؤثر على مصر ولكننى أعتقد أن هذا غير صحيح لأن التأثير يتم على عدة عناصر:

أولاً: الدور الإقليمى لمصر فمصر – كما تعلمون حضراتكم – دولة دور، وبالتالى لها دور قيادى – شاءت أم أبت – وهى تقوم بهذا الدور فى توظيف قدراتها وإمكانياتها، وأيضًا فى ضوء البيئة المحيطة سواء إقليميًا أو دوليًا.

النقطة الأخرى أن أوضاع عدم الاستقرار فى العراق تولد عنها – الأمر الذى حذر منه السيد الرئيس قبل الغزو الأمريكى للعراق ولكن الجانب الأمريكى لم يأخذ هذا التحذير فى اعتباره كما لم يأخذ تحذيرات مماثلة وقتها من قيادات دول أخرى وهو – أنه أصبح هناك فقدان للسيطرة على أجزاء كبيرة من العراق وانتشار للتطرف والإرهاب بداخله ومنه ينتقل لأماكن أخرى فى المنطقة وهذا خطر هام.

الخطر الثالث، هو تأثيره على التوازن فى منطقة الخليج، حيث إن توازن القوى فى هذه المنطقة اختل بعد أحداث العراق. وهذا الاختلال ليس فى صالح الأمن القومى المصرى أو الأمن القومى العربى.

النقطة الأخرى، هى ما نراه من مسألة الثغرة الطائفية بين السنة والشيعة، وهو أيضًا أمر ليس فى مصلحة الاستقرار الإقليمى. وبالطبع مصر أبعد الدول عن هذا النوع من الاستقطاب الطائفى، وأقدر الدول بالمقابل على التعامل مع كل الفئات العراقية بشكل يطمئن هذه الفئات لأنه لا توجد فى مصر مشكلة سنة وشيعة. وأستاذنا الكبير مصطفى الفقى له جملة شهيرة وهى أن مصر "سنية المذهب شيعية الهوى"، ويمكن أن يكون التفسير اللغوى مختلفًا لكن فى نهاية الأمر مصر ليس لديها مشكلة تاريخية مع الشيعة بل لديها أضرحة أهل البيت لديها تقليديًا تراث، أيضًا لديها الأزهر ونشأت مدينة القاهرة مرتبطة بالمذهب الشيعى، فهى الأقدر على طمأنة الأطراف فى هذا الشأن.

أخيرًا – وما دمنا تعرضنا لمن يكتب – فبعض الكتابات تشير إلى تراجع أو تضاؤل فى الدور الإقليمى أو الدور الدولى لمصر. وأنا أرى أن هذا الكلام لا يعكس الواقع لأنه إذا كان بعض الأطراف مثلاً تتكلم عن الدور المتصاعد مثلاً للسعودية فى هذه الفترة، فهذه الأطراف تنسى أو تتناسى أن السعودية هى التى لعبت الدور الرئيسى فى اتفاق الطائف سنة ١٩٨٤ فى لبنان مثلاً، وكان هذا دورًا سعوديًا موجودًا، وكان للسعودية اتصالات قوية بالعديد من القيادات الفلسطينية التقليدية، فالمسألة أنه لا يوجد تناقض فى الأدوار، وإنما هناك تكامل وتعاون فى الأدوار وهناك تنسيق، وكان لمصر الدور الرئيسى فى التخطيط والتحضير لما حدث فى اتفاق مكة، وقد أقر بهذا قادة الأطراف الفلسطينية جميعها. فالحديث عن تضاؤل أو تراجع الدور المصرى أعتقد أنه لا يعكس الواقع.

أتوقف عند هذا الحد، وأكرر شكرى للأستاذ الدكتور/ السيد عليوة.

د. السيد عليوة:

شكرا لسعادة السفير على هذا العرض المتميز والذى يدخلنا مباشرة فى بوتقة المنطقة سواء إقليميًا أو دوليًا.

وكما جرى العمل فى الجلستين السابقتين، نرجو من حضراتكم أن تساهموا برأيكم، ولكن فى وقت قصير حتى تتاح الفرصة لأكثر عدد من الناس. وبإذنكم تطبيقًا للمشاركة ابننا الشاب كريم سيدير المناقشة وأنتم تساعدونه فى ذلك.

سؤال من الجمهور:

مصر دائمًا كان لها دور متوسط، بمعنى أننا طوال عمرنا لا نأخذ جانب أحد معين، وهناك من يرى أن هذا يعطل مصر، ما رأى حضرتك فى هذه المقولة؟

رد السفير د. وليد عبد الناصر:

أنا لا أري أن لمصر رأيًا أو موقفًا متوسطًا، وإنما على حسب القضايا، بمعنى أنه مثلاً عندما يكون هناك خلاف مثلاً فى أمريكا اللاتينية بين فنزويلا والولايات المتحدة فنفترض أنه طبيعى أن يكون موقف مصر no interfere لأنها فى النهاية ليس لها مصلحة مباشرة.

فكل دولة على حسب أولويات المصالح المباشرة – كما ذكرت فى العرض– التى تمس الأمن القومى أو المصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية المباشرة، أما فى حالة القضايا البعيدة عن هذه المصالح المباشرة يستحسن عدم الزج بالدولة فيها لأن هذا قد ينعكس سلبًا على قضية أخرى يكون لنا مصلحة مباشرة فيها. فالأمر يتوقف على الموضوع، فإذا كنا نتحدث عن القضية الفلسطينية وعملية السلام أو نتكلم عن العراق أو عن السودان أو الصومال، فمصر لها موقف رئيسى وليس متوسطًا بل هو موقف أساسى فى هذه المجالات.

على سبيل المثال، نتكلم على إحياء الأمن القومى العربى، وهذا ما شـــهدته وثيقة مصرية تقدم بها وفد مصر فى القمة العربية الأخيرة وتم إقرارها فـــى قمـــة الرياض. فمصر لعبت دورًا كبيرًا من خلال تقديم هذه الوثيقة، لأنها الأقدر علـــى توصيف الحالة الراهنة واستشراف التهديدات والتحديات المستقبلية للنظام العربـــى وكيفية إحياء هذا النظام على أسس سليمة.

ما ذكرته حضرتك فى الجزء الثانى، مسألة عدم الانحياز، فى النهاية تـــأتى بالإضافة أو الخصم من الدور الذى تستطيع أن تلعبه. فإذا انحـــزت إلـــى طـــرف بالكامل فإنك تقرر أنك لن تستطيع أن تلعب دورًا مؤثرًا على بقية الأطراف وفـــى التوصل لتسوية لهذه الأزمة.

الوضع الدولى والإقليمى الذى نعيش فيه هو وضع تتجه فيه الأطراف إلـــى تسوية النزاعات. الحروب فيه قصيرة العمر ربما الحرب القصيرة ضد لبنان فـــى الصيف الماضى كان البعض يرى أنها طويلة لأنها استمرت ٣٣ يومًـــا، فهـــم لـــم يقارنوها بحرب ٨٢ مثلاً والتى استمرت أكثر من ثلاثة أشهر، وكـــان يمكـــن أن تستمر أكثر من ذلك. بينما الآن أصبحت قدرة النظام الدولى والإقليمى على تحمـــل الحروب أقل بكثير مما مضى، وبالتالى أهم شيء هو أن تضمن لنفسك كدولة دورًا فى عملية التسوية والوساطة، وذلك أولاً، بما يعكس الثقل والأهمية، وثانيًـــا، بمـــا يضمن ألا تأتى هذه التسوية على حساب مصالحك القومية، وثالثًا، إذا كان هنـــاك نوع من المكسب أو الـــفائدة التى تعود عليك من هذه التســـوية فيكون لك – على الأقل – دور فيها وتستطيع أن تأخذ نصيبك فى هذه الفائدة.

المهندس عبد المعطى:

تحليل حضرتك تحليل ممتاز جدًا، لكن أنا أختلف مع حضرتك فـــى أنـــه لا يوجد انحسار فى الدور المصرى. هذا الموضوع أصبح يدرس اليوم فـــى مراكـــز أبحاث، وأنا حضرت أكثر من مؤتمر عن استشعار دور مصر الإقليمى، وســـمعت الكثير من النخب التى ترى أن دورنا يتآكل، فالأمر عندما يكون همًا عامًا لا بد من نظرة فعلاً أو تقييم هذا الأمر، هل انحسر الدور فعلاً أم لم ينحسر؟

وأريد أن أسأل عن بعض النقاط: أريد أن أعرف ما مجال مصر الحيوى؟ فأى سياسة خارجية لها مجال حيوى مرتبط بأمنها القومى. ولقد حضرنا – منذ أيام – مؤتمرًا فى كلية الاقتصاد عن محمد على، ورأينا كيف استطاع هذا الرجل أن يدرس عبقرية هذا المكان، واستطاع أن يستثمر إمكانيات هذا المكان، واستطاع أن يبنى مصر الحديثة، وهذا رجل كان أميا وكان فقيرًا لكنه تعامل بعقلية السادات أكسب ولا أخسر.

أريد أن أسأل حضرتك، على سبيل المثال، عندما تقول علاقتنا بأمريكا هى علاقة إستراتيجية، لكننى أرى أن علاقتنا بأمريكا هى علاقة التابع، وأنا أقول هذا الكلام وأتألم كمصرى، فنحن لا نستطيع أن ننقض موقف أمريكا.

وعندما نقول مثلاً إن السلام خيارنا الإستراتيجى فهذا الكلام لا يقوله أحد فعناصر القوة معروفة. وعندما أقول إن السلام خيارنا الإستراتيجى، فهذا معناه أننى أسقطت إمكانية استخدام القوة. وإسرائيل دولة تدرك جيدًا أن عدوها الرئيسى هو مصر، فهذا أمر معروف، فمصر عندما خرجت من معادلة الحرب خرج الكل، وإذا دخلت معادلة الحرب، فسوف يدخل الجميع. فإذا أخذت رأى أى شخص من النخب السياسية ستجد أن مقولة السلام خيارنا الإستراتيجى هى مقولة لا يجب أن تقال.

موضوع مثلاً مثل موضوع الملف الإفريقى. مصر أيام جمال عبد الناصر كان دورها الإفريقى دورًا فاعلاً، أما الآن فدورنا الإفريقى لا يجب أن ننكر أنه دور غير فاعل، لدرجة أنه تم تجاوزنا فى كثير من الأحداث، ووصل بنا الأمر أننا فى يوم من الأيام أثرنا مشكلة مثل مشكلة حلايب. ومعروف أن السودان بالنسبة لنا تمثل أمننا المائى وهى خط الدفاع الرئيسى أو مجهودنا الرئيسى من الأمن القومى المصرى. فهناك أمور غير مفهومة. طبعًا الآن الحمد لله تم إصلاح الوضع، وبدأ يكون هناك نوع من الرشد فى التعامل مع الملف. لكن بعد أن حصل انهيار للدور المصرى.

ملف مثلاً مثل الملف النووى المصرى، أنا شخصيًا من المؤيـدين لـسياسة مصر فى هذا المجال، لكن هل استثمرنا هذا الموقف؟ نحن لم نستثمر هذا الموقف المصرى. فنحن لدينا اتفاقيات مع دول أوروبية لمدة ٣٠ أو ٤٠ سنة، ومـع ذلـك الملف النووى كان بالنسبة لنا ملفًا إعلاميًا تم الكلام عنه وبعدها صمت الكلام. وأنا أعلم يقينًا أن هناك محاولات للاستيلاء على أرض الضبعة التى يوجد بها المنشآت النووية.

فهناك معضلات فى السياسة الخارجية المصرية لدرجة أننى كمراقب أقـول إننا ليس لدينا سياسة، فالأمور تستعصى على الفهم. وهذه فرصـة أننـى وجـدت دبلوماسيًا لكى يرد علىّ لأننى لا أجد إجابات عن هذه الأسئلة.

ملف مثلاً مثل الملف الإيرانى هل يجوز أن ندخل ضمن الدول المعتدلة ضد إيران، فى حين أن إيران مهما اختلفنا معها فهى دولة إسلامية؟ كيـف يمكـن أن ندخل فى حلف ضد إيران والمعروف أن إيران مهما اختلفت معها – ولنا الحق أن نختلف – لكنها فى النهاية دولة إسلامية لم تؤذنا كما تؤذينا دولة مثل أمريكا.

حتى الملف الفلسطينى، ملف الاقتتال الفلسطينى، رغم أننـا قمنـا بالـدور كاملاً، وبعدها جاءت السعودية وأخذت الكعكة ونحن كان لنا مكاتب مستمرة هناك وقامت بدور كبير – وما زال – ورغم ذلك تعامل الـسعوديون بحرفيـة عاليـة وأخذوا قادة حماس بالرفق فى حين لم يقبل وزير خارجيتنا مقابلتهم، أنا لا أقول إن مصر لم تفعل شيئًا، ولكن السعوديين أخذوا الكعكة فى النهاية.

رد د. وليد عبد الناصر:

هناك بعض النقاط التى تفضلت بها حضرتك كنت قد جاوبـت عنهـا فـى العرض الأول، ولكننى سأمر سريعًا على النقاط العشر التى سجلتها.

الآن النقطة الأساسية هى توارى الدور أو تراجعه. حضرتك تقول فى كل الندوات – ومع احترامى الشديد – أنا لا آخذ كلام الناس على توارى الدور وقلقهم كمعيار، فهذا الأمر آخذه كمؤشر وليس كدليل. وسوف أقارن بين شيئين: العراق فى نهاية الثمانينيات عندما كنا نتابع التطور العراقى، وكان هناك مراكز أبحاث سواء فى مصر أو باقى الدول العربية ترى – فى نهاية الثمانينيات – أن العراق أخذت دور مصر، وأنها قائد الأمة العربية، وأنها فى مجلس التعاون العربى، وأنها مسيطرة على دول الخليج وتهددهم، وأنها تقريبًا تعتبر نفسها قد كسبت الحرب مع إيران. وخلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ كانت كل مراكز الأبحاث، وكل الندوات، وكل المؤتمرات فى مصر وخارج مصر فى الدول العربية كلها تقول إن العراق هى قائدة الأمة العربية، وكان صدام حسين يطلق تصريحات نارية ويقول أنه ينشئ مدفعًا طويلاً سيضرب تل أبيب. كل هذا انتهى به الأمر إلى هزيمة ساحقة فى سنة ١٩٩١، وبكل أسف ما حدث فى ١٩٩١ كان بداية ما حدث فى ٢٠٠٣ وبداية تدمير دولة كبيرة جدًا حضاريًا وثقافيًا، وكبيرة جدًا من حيث الإمكانيات وكبيرة جدًا اقتصاديًا وعسكريًا، بسبب سوء تقدير وسوء تصرف وسوء إدارة من قيادتها التى استمعت إلى ما يقوله الإعلام واستمعت إلى ما يقوله الناس. وهذا هو المثال الأول.

المثال الثانى الذى سأقوله لحضرتك، حضرتك تقول إن الدور والتأثير ليس مثل الماضى، وأنا أقول إن البيئة الإقليمية والدولية قد تغيرت. حضرتك ذكرت إفريقيا. فى الستينيات كانت مصر إحدى ثلاث دول مستقلة فى إفريقيا هى مصر وإثيوبيا والسودان. أما اليوم فحضرتك تتكلم عن ٥١ دولة، فلا يمكن أن ألعب سنة ٢٠٠٧ الدور الذى كنت ألعبه سنة ٦٠ و٦١ و٦٢ و١٩٦٣، لأننى وقتها كنت واحدًا من ثلاث دول وكان لدىَّ حركات التحرير الإفريقية التى أدربها وأسلحها، وأقف فى المحافل الدولية كإحدى ثلاث دول مستقلة أدعم الحق الإفريقى. أما اليوم فتتكلم حضرتك عن ٥١ دولة مستقلة، كل دولة لها حقها – طبقًا للمساواة فى السيادة وهى أحد مبادئ الأمم المتحدة التى ندافع عنها وأحد مبادئ القانون الدولى – أن ترى أن لها دورًا، وتريد أن تلعب هذا الدور، وتريد أن تكون مؤثرة. التعامل مع هذه الدول اليوم يتم بآليات مختلفة تمامًا عن التى كانت موجودة فى الستينيات، ورغم هذا أنا لا أنكر الرصيد.

ذكرت حضرتك أن اليوم لا أحد يستمع لمصر فى إفريقيا. وأنا أختلف مع حضرتك فى هذا، لأن مصر ما زال لها رصيد كبير جدًا فى إفريقيا ليس فقط من الستينيات والسبعينيات بل أيضًا من الثمانينيات والتسعينيات لأننا منذ سنة ١٩٨٠ لدينا صندوق تابع لوزارة الخارجية اسمه صندوق التعاون الفنى مع الدول الإفريقية، وهذا الصندوق يرسل حاليًا ٣٥٠ خبيرًا مصريًا، وهو يمول نشاطه فى دول القارة الإفريقية كلها، هذا غير الدارسين والباحثين الأفارقة الذين يأتون ليتدربوا فى مصر بتمويل وتنظيم من هذا الصندوق.

وأنا أعمل مديرًا لمعهد دراسات دبلوماسية يتم فيه فى السنة الواحدة من ١٥ إلى ٢٠ دورة تدريبية لدبلوماسيين من دول إفريقية، يأتون إلى مصر للتدريب لمدة أسبوعين، وأوضح لهم خلال هذه الفترة رؤية مصر للقضايا الدولية والإقليمية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية بحيث يرجع كل منهم سفيرًا لمصر لدى دولته.

أحد انعكاسات الموضوع الإفريقى أيضًا، أنه إلى الآن عندما ترشح مصر نفسها فى لجنة فى الأمم المتحدة أو ترشح خبيرًا مصريًا فى أحد فرق العمل أو مجموعات الخبراء، فإن التصويت له يكون أكثر بكثير من أى مرشح آخر. وأيضًا هذا رصيد تراكمى لمصر فى القارة الإفريقية.

النقطة الثالثة التى ذكرتها حضرتك، هى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أنا سوف أختلف مع حضرتك فى مسألة توصيف العلاقة بين مصر والولايات المتحدة فهى ليست علاقة تابع على الإطلاق. وقد عملت لأربع سنوات نائبًا لسفير مصر فى واشنطن. وسأذكر لحضرتك مثالاً صغيرًا جدًا وبعدها ننتقل للأعم.

المثال أنه كل عام هناك مشروع قرار فى مجلس حقوق الإنسان - وكان اسمه من قبل لجنة حقوق الإنسان - التابعة للأمم المتحدة فى جنيف تقدمه الولايات المتحدة ضد انتهاكات حقوق الإنسان فى كوبا، ومصر كل سنة تصوت ضد هذا القرار الأمريكى. وكل سنة يحرص الجانب الأمريكى على أعلى المستويات على

أن يقوم بالاتصال بمصر قبل فترة من عرض مشروع القرار، وتقوم السفارة هنا في القاهرة بالاتصال بوزارة الخارجية قبلها بفترة ليؤكدوا على أهمية أن تغير مصر تصويتها، ومع ذلك مصر تصوت كل سنة ضد القرار الأمريكي لصالح كوبا رغم أن حجم علاقتنا بكوبا لا يقارن بحجم علاقتنا بالولايات المتحدة. إنما من منطق مرتكز على القانون الدولي وعلى الشرعية الدولية. وهذا مثال صغير إذا خرجت منه إلى الأكبر ستجد أن كل الاتفاقيات وكل مشاريع التعاون بين مصر والولايات المتحدة تخضع لعملية تفاوض لا تتخيل حضرتك إلى أي مدى تستمر، ولا تتخيلوا حضراتكم الفترة التي تستمرها، والتفاصيل التي تدخل فيها عملية التفاوض، مثلاً مذكرة التفاهم الخاصة بإصلاح القطاع المصرفي في إطار برنامج المساعدات الأمريكية استمر التفاوض بشأنها حوالي ثلاث سنوات. فنحن عندما نتفاوض مع الولايات المتحدة تعرض شروطها ونرى معايير الجانب الأمريكي ونجلس للتفاوض لنر إلى ماذا سنصل.

لذا فأنا اختلفت مع حضرتك – في الحقيقة – في فكرة التبعية، إضافة إلى ذلك بالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة إلى الآن الولايات المتحدة سواء كإدارة كونجرس كإعلام، كمراكز أبحاث، كجامعات، كرأي عام تذكر عندما تأتي أي مناسبة، ورغم إمكانية حصول اختلافات طبعًا حول موضوعات، إنما عندما يتذكر فإنه يذكر نفسه ويذكر الرأي العام عنده بأن مصر هي أول دولة عملت سلامًا مع إسرائيل سنة ٧٨ وأن مصر العامل الأساسي في الاستقرار الإقليمي في المنطقة. وأن مصر هي التي دخلت في حرب تحرير الكويت سنة ١٩٩١. مصر التي عندما أحدث الأمريكان مأزقًا في الصومال دخلت مصر تحت مظلة الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأمريكية التي كانت توجد في الصومال.

إذن الولايات المتحدة تفهم وتدرك جيدًا أن الدور المصري في المنطقة هو دور مركزي وأنها بحاجة إلى مصر بنفس القدر الذي تحتاج إليها مصر فهما قوة إقليمية وقوة كونية.

أنا لن أقول لحضرتك إن مصالح مصر والولايات المتحدة متطابقة. بالطبع لا فهى ليست متطابقة، فلا يمكن أن تكون مصالح قوى عظمى كونية مثل الولايات المتحدة وقوى إقليمية مثل مصر هى جزء من الإقليم له مصالح متطابقة. وقد أعطيت لحضرتك مثالاً صغيرًا بالنسبة للقرار الخاص بحقوق الإنسان بكوبا مثلاً.

وهناك بالطبع أمثلة كثيرة فقد كانت هناك اختلافات فى الرأى حول الوضع فى السودان. وكذا الوضع فى العراق مثلما ذكرت من قبل بالنسبة للتحذير من الغزو الأمريكى للعراق. الوضع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبين الأطراف العربية وإسرائيل بشكل عام، كل هذه نماذج توضح لحضرتك أن هناك اختلافات فى الرأى، إنما نستطيع أن نقول إن الأهداف النهائية التى نريد الوصول إليها هى أهداف ماثلة أو متشابهة، بمعنى أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن يكون هناك استقرار إقليمى، وألا تحكم قوى التطرف المنطقة، وهذا من منظوره، أنا مصلحتى كمصر ومن منظورى واعتباراتى أنا، أن يكون لدىَّ استقرار إقليمى للاعتبارات التى سبق أن ذكرتها لحضراتكم وكذلك من مصلحتى أن تهمش قوى التطرف فى المنطقة، ومن مصلحتى كدولة أن يكون هناك نوع من التعايش والتعاون لجذب الاستثمارات والتعاون مع الأطراف الخارجية.

النقطة الرابعة حضرتك أشرت لمسألة السلام كخيار إستراتيجى وأنا أجيب على حضرتك بأن مصر لم تكن أول دولة تقول إن السلام خيار إستراتيجى. فى سنة ١٩٧٢ وفى سنة ١٩٧٧ أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بيانين مشتركين أحدهما فى ٧٢ قبل حرب أكتوبر بسنة والآخر فى ٧٧ قبل زيارة الرئيس السادات للقدس وفى هذين البيانين المشتركين قالت الدولتان العظميان وقتها إنهما ملتزمتان بأن يكون تسوية النزاع العربى – الإسرائيلى بالطرق السلمية. ولهذا إذا قرأت فى الأدب فى الإستراتيجية الدولية تجد أن كثيرين يعتبرون أن حرب أكتوبر كانت نوعًا من التحدى من الرئيس السادات للنظام الدولى القائم لأن الدولتين العظميين قبلها بسنة، فى يوليو ٧٢ بعد زيارة نيكسون لموسكو، أصدروا بيانًا مشتركًا يقول بأن الدولتين العظميين ملتزمتان بالتسوية السليمة للصراع العربى – الإسرائيلى، أى أن السلام خيار إستراتيجى، وهذا فى فترة الحرب الباردة.

تجد حضرتك بالنسبة للأطراف الإقليمية، أن قبول الأطراف العربية قرار ٢٤٢ يعنى من الناحية الفعلية القبول بالتسوية السلمية لأنه يقول إننى لن أدخل فى نزاع عسكرى.

ننتقل إلى ما بعد زيارة الرئيس السادات للقدس، عندما تشكلت جبهة سميت جبهة الصمود والتصدى ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية وفلسطين وفى مرحلة العراق دخلت وخرجت. وهناك باحث فلسطينى قام بعمل دراسة منذ فترة قريبة عن هذه الجبهة، وقام بتحليل البيانات التى صدرت عنها، ووجد أنه لا يوجد أى بيان واحد منها يقول سوف ندخل حربًا ضد إسرائيل تدعو إلى التعبئة لكن لا يوجد أى بيان لفظى "سندخل حربًا ضد إسرائيل".

الدول العربية بأسرها بدءًا من مبادرة الأمير فهد سنة ١٩٨١ – عندما كان ولى عهد السعودية وقبل أن يصبح ملكًا – بدءًا من مبادرة الأمير فهد التى قبلتها القمة العربية وتبنتها فى ١٩٨٢ قبل ٢٠ سنة من المبادرة العربية الثانية. ومنذ ١٩٨٢ قبلت خيار التسوية السليمة. بمعنى أنه منذ عام ١٩٨٢، فالدول الأعضاء فى الجامعة العربية كلها أقرت بالتسوية السلمية وتكرر هذا فى مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ كما تكرر هذا فى مبادرة السلام العربية الثانية سنة ٢٠٠٢. إذن فمصر ليست الوحيدة لا على المستوى الدولى ولا على المستوى الإقليمى.

والدولة الوحيدة التى تراوحت مواقفها من موضوع التسوية السلمية بحيث إنها أحيانا بشكل ضمنى تقول نعم وأحيانا تقول لا هى إيران بعد الثورة سنة ١٩٧٤ إنما هذا من السياسة المعلنة بينما إيران – مع احترامى الشديد لأى دولة فإيران – تبعدها عن إسرائيل مسافة وإيران لم توجه سلاحًا ضد إسرائيل، وإذا قال البعض تسليح حزب الله أو تسليح تنظيمات فلسطينية، فكل هذا عندما تواجه به إيران فإنها تنكره رسميًا.، إنها فعليًا لم تطلق رصاصة على إسرائيل من إيران أولاً. وثانيًا فى فترة حكم الرئيس خاتمى صدرت تصريحات واضحة من الرئيس خاتمى قال فيها إن ما سيقبله الفلسطينيون سأقبله إذن حتى فى الحالة الإيرانية هناك تذبذب.

وباقى الأطراف سواء إقليمية أو دولية متبنية السلام كخيار إستراتيجى لماذا هى متبنية للسلام كخيار إستراتيجي؟ لأن كل الأطراف أيقنت بأن للحرب حدودًا معينة بمعنى أن الدول العربية عندما حاربت فى ٧٣ أدركت أن التدخل الدولى مع إسرائيل. صحيح أن ما حدث فى ٧٣ يعد إنجازًا كبيرًا تحقق إنما لم يكن هناك أحد سيسمح بأن يستمر هذا الإنجاز ليس لحدود إسرائيل ١٩٤٨ ولا حتى لحدود إسرائيل ١٩٦٧، فلم يتم السماح بذلك وتم الوقوف قبله والحفاظ على ما يسمى الأمن الإسرائيلى.

النقطة الخاصة بالملف الإيرانى التى ذكرتها حضرتك. سبق أن قلت فى البداية إن مصر من مصلحتها أمران: عدم التصعيد فى اتجاهين لا التصعيد الأمريكى أو الغربى ضد إيران سواء بعمل عسكرى أو بالتصعيد فى عملية العقوبات والمقاطعة، ولا التصعيد من الجانب الإيرانى بتطوير قدرة عسكرية نووية وسبب ذلك أنه إذا حصل ضربة عسكرية ضد إيران، فأمامنا المثال واضح، نحن نعيش فى مأساة فى المنطقة بسبب غزو العراق، ومصر غير مستعدة لتحمل نتائج ضربة عسكرية لإيران تنعكس نتائجها سواء على منطقة الخليج أو على العالم الإسلامى كله وعلى العالم العربى. وبالنسبة لتصعيد العقوبات، فالعقوبات أثبت من الحالة العراقية. إنها سلاح غير مجد، فهو سلاح يضر الشعب، ولا يؤثر فى موقف الحكومات، بل على العكس يعزز من قوتها وربما يدفعها لمواقف أكثر تطرفًا.

على الجانب الإيرانى ليس فى مصلحة مصر تطوير قدرات عسكرية نووية إيرانية لأن هذا يؤثر سلبًا على الأمن القومى المصرى. وإذا قلت حضرتك بأن هناك قدرات عسكرية نووية لدى إسرائيل لكن ليس الحل أن يكون لدىَّ اثنان. فعندما نتكلم على دولة.. أولاً، توازن الرعب غير موجود. ففكرة توازن الرعب أصبحت نظرية تم التخلى عنها بعد سقوط الاتحاد السوفييتى، وتوازن الرعب لا يعد مصدر أمن لى، من الممكن أن يكون مصدر أمن لإيران إذا كان لديها سلاح نووى ولدى إسرائيل سلاح نووى لكن هذا لا يخدم مصلحتى أنا كمصر وكأطراف عربية. وأنا هنا لا أساوى إسرائيل بإيران وإنما أقول إنهما فى النهاية طرفان غير عربيين ولكل طرف منهما مصالح خاصة به وهذه المصالح بالتأكيد ليست مصالح مصر.

وبالنسبة لمصر كيف توافق على أن يكتسب أى طرف آخر فى المنطقة أسلحة نووية ومصر متبنية من سبتمبر ١٩٧٤ – وتقدم سنويًا وتحظى بتأييد واسع النطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة – مبادرة بدأت بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ثم تطورت فى سنة ١٩٩٠ بواسطة الرئيس مبارك لتشمل أسلحة الدمار الشامل كلها، عندما دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وبدأنا نتكلم عن سلاحٍ نووى وكيماوى وبايولوجى وبلاستيكى – وهى الصواريخ أكثر من ١٥٠ ميلاً – فبالتالى من الأمن القومى والمصلحة المصرية عدم التصعيد فى هذين الاتجاهين.

النقطة الأخيرة: حضرتك تكلمت عن الملف الفلسطينى والكعكة. سأكرر ما قلته وهو أن الدور المصرى – كما تفضل الدكتور السيد عليوة وذكر فى البداية – هو الأساس بين الأطراف إنما كما قلت لحضرتك بالنسبة لإفريقيا دور مصر اليوم فى إفريقيا فى ٢٠٠٧ يختلف عن دورها فى إفريقيا فى الخمسينيات والستينيات، فالبيئة الإقليمية والدولية تغيرت. من الممكن عمل تكامل بين الموقف المصرى والسعودى فلا يوجد تناقض، فالتناقض ينشأ عندما يكون هناك تباين أو تناقض فى المصالح، إنما إذا وجد توافقًا فى المصالح بين مصر والسعودية والأردن بحيث إنهم جميعًا يريدون حكومة فلسطينية مستقرة تلبى احتياجات اتفاقية أوسلو والاتفاقيات الأخرى التى وقعت عليها السلطة الفلسطينية من قبل، وبالتالى يكون هناك إمكانية لدفع الجانب الإسرائيلى للعودة للتفاوض السياسى، وليس مجرد كلام على ترتيبات أمنية ووقف إطلاق نار ونحو ذلك، فهذه مصلحة مشتركة. حضرتك قلت فى إشارة أيضًا لهذا الموضوع بأن هناك ملف عن دول معتدلة ضد إيران، وأنا سأختلف مع حضرتك أيضا فالدول المعتدلة ليست ضد إيران فعندما نتحدث عن توافق فى المصالح أو الأهداف بين مصر والسعودية والأردن فهذا ليس موجهًا ضد إيران بل على العكس هذا عامل دافع ومشجع ومن المفترض أن يكون عاملاً مشجعًا لإيران ولأى دولة أخرى فى المنطقة لتراجع موقفها وترى إلى أين تؤدى هذه المواقف بالمنطقة فنحن لا نعيش فى معزل عن الآخرين. إيران جار أصيل وطرف أصيل فى المنطقة وبالتالى لا بد أن يكون هذا دافعًا لإيران ولأى دولة أخرى لتراجع موقفها إنما هذا ليس موجهًا ضدها. إذا كان موجهًا ضدها يكون

مثلما حصل سنة ١٩٩٠– ١٩٩١ عندما أرسلت مصر وسوريا والمغرب والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجى قوات فى ائتلاف دولى لتحرر الكويت من العراق فكان هناك مواجهة عسكرية من الطرف العراقى فساعتها يمكن لحضرتك أن تقول إن هناك محورًا ضد طرف، لكن الآن هذا المحور ليس ضد إيران، ولكنه للحفاظ على المصالح العربية فى بيئة إقليمية – أقل ما يقال عنها إنها – فى حالة تقلب، وفى حالة زوبعة غير مأمونة العواقب.

كريم:

إذا كان لدى أحد أى أسئلة أخرى، أرجو أن تكون بإيجاز وأن ترتكز على المواضيع التى لم يتكلم فيها سيادة السفير.

محمد:

يجب أن تكون هناك رؤية مستقبلية تحقق مصالحى كمصرى. مصر أولاً ثم بعدها العربى وبعدها الإسلامى وبعدها الإفريقى.

وأنا لا أريد أن أختلف مع حضرتك كثيرًا فأنا أفهم أن حضرتك ترى المنظور الخارجى للسياسة التى يأخذها صانع القرار فى العلاقات السياسية لكن كيف تقنعنى أنا المواطن المصرى العادى البسيط أن لنا دورًا قياديًا فى العالم العربى والإقليمى ولن أتكلم عن النطاق الدولى؟

أنا أخذت قرار السلام، وأنا أعلم تمامًا أن عدوى لا يؤمن بالسلام وقائم على التوسع ومنظوره دينى ودولته دينية من شعارها إلى أساسها الذى قامت عليه وعلمها نجمة داود واسمها إسرائيل اسم نبى وأساسها التوراة تجمع يهود العالم لتجندهم ضدى، وتشكل لوبى للتأثير على القرار السياسى الأمريكى، فكيف آخذ قرار السلام؟

فالموقف الآن علاقتنا مع إسرائيل واتخاذ قرار السلام، رغم عدم احترام إسرائيل للشرعية الدولية طوال الوقت فى حين أن مصر تحترم الشرعية الدولية.

النقطة الثالثة علاقتى بأمريكا. صحيح أننى يجب أن تكون لى علاقة بأمريكا لأنها قوة عالمية، إنما على الأقل يجب أن يكون عندى كرامة وأنا أتعامل معها، فعندما يكون فى أجندتى أشياء تتعارض معها أفصح عن رأيى، فإفصاحى عن رأيى مع احترامى للتوازنات الدولية يدل على أننى أتعامل معها بنوع من الكرامة. وليس أن أرى ماذا تريد أمريكا وأحاول أن أرضيها بأقل الخسائر، وهذا ما يحصل.

د. وليد عبد الناصر (مقاطعًا):

أستاذى الفاضل.. أستاذى الفاضل...

محمد:

مرور القوات من قناة السويس للعراق موقف يتعارض مع القومية العربية. فإذا أرادوا ضرب العراق فليضربوها لكن لا يستخدموا سمائى ولا أرضى ولا مياهى وسيلة لضرب شقيقتى.

بالنسبة للموقف مع إيران – كما قلت حضرتك – هناك توازن مصالح ما بين إسرائيل وإيران، كيف هذا؟ وإذا كنت أنا أسقطت الخيار النووى – وتذكر حضرتك بحكم السن وبحكم الخبرة والتخصص أن هناك كثيرًا من وزراء الخارجية سيذكرهم التاريخ مثل إبراهيم كامل وإسماعيل فهمى قدموا استقالتهم وقت كامب ديفيد، واعترضوا على السادات فى إبرام الاتفاق مع إسرائيل، وقالوا إن هذا ضد المصالح القومية. وأذكر أننى قرأت مقالة لإسماعيل فهمى بعنوان إسقاط الخيار النووى نشرت وقتها فى جريدة الشعب، فبماذا تنفعوننا؟؟

فأنت أسقطت الخيار النووى فى حين أخذ به غيرك وهو مستعد لأن يتحمل تبعاته، فمن باب لعب الشطرنج فى السياسة – وهذا وارد – أن أقول إن غيرى ليس لديه الدوافع التى تقيدنى وبالتالى أسانده من باب الفضاء القومى الذى تتكلم عليه حضرتك.

بالنسبة للموقف مع إفريقيا، أتصور أننا بالنسبة لإفريقيا نمثل العقل والروح والفكر والثقافة، وإذا تكلمنا عن الاقتصاد أعتقد بأننا يمكن أن نشكل المركز الاقتصادى لكل إفريقيا، نرى ما احتياجاتها وندرس الأسواق، وأنتم كدبلوماسيين تقتحمون قنوات لكى نستخدم كل قدراتنا الاقتصادية، نحن يمكن أن نصبح نمرًا إفريقيًا إذا أحسنًا استخدام الزهير الإفريقى بينما أرى أن كل ما نفعله الآن هو مجرد رد فعل.

د. عبد المنعم (مستشار علمى):

بالنسبة للأزمات العربية:

أنا أرى أن سببها الدول العربية نفسها. ففى العراق من الذى يدمر الموقف كل يوم هل هم البعثيون أم تنظيم القاعدة أم العرب المقيمون فى العراق؛ هل هى قوى خارجية، هل هى إيران، هل هى سوريا، غير معروف. حتى إن جلال طالبانى نفسه صرح بأنه لا يريد ذهاب القوات الأجنبية لأنه إذا انسحبت ستصبح هناك فوضى.

فى لبنان المشاكل بين السنيورة ونبيه برى وبين جنبلاط وآخرين.. فى فلسطين الصراع بين حماس وفتح.. فى دارفور الصراع بين السلطة الحاكمة والمعارضة على التدخل الدولى... فى الصومال نفس الأمر.

بالنسبة للموقف المصرى:

أنا أرى أنه غير مقصر بتاتًا فى أى موقف عربى على الإطلاق – وأنا مستقل ولست مشتركًا فى أحزاب وما إلى ذلك – الموقف المصرى متداخل فى العراق وأزمات العراق، وفى لبنان أرسلوا أمين جامعة الدول العربية عمرو موسى ثلاث أو أربع مرات إلى لبنان، وفى فلسطين هناك قوات أمنية مصرية موجودة تحاول كل يوم أن تصلح بين حماس وفتح، وفى دارفور الرئيس مبارك يتشاور مع القذافى ويستقبل البشير ويذهب إليه ولا يتوانى لحظة فى حل مشكلة دارفور.

بالنسبة للسلام وموضوع السلام الإستراتيجى:

ما البديل لو لم يكن هناك سلام؟ هل يكون هناك حرب؟ إذا كان الاقتصاد مدمرًا فكيف نحارب؟ لقد كان الرئيس السادات صريحًا وذكيًا فى عملية السلام، ونحن نسير على نفس الخط.

بالنسبة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية:

فنحن نتكلم بصراحة ونواجه الولايات المتحدة بكل مواقفنا.

سؤال من (طالبة):

أريد أن أسأل حضرتك كيف نستطيع أن نعمل سوقًا عربية مشتركة على غرار التكتلات الموجودة مثل الاتحاد الأوروبى؟ وهل إذا أنشئت السوق العربية المشتركة يمكن أن يمثل ضغطًا على أمريكا وعلى دولة كإسرائيل؟

رد د. وليد عبد الناصر:

تعليقًا على النقاط التى ذكرتها حضرتك، أو للشىء:

الرؤية المستقبلية: الرؤية المستقبلية موجودة وتتطور، فالرؤية المستقبلية ليست ثابتة. وسأضرب لحضراتكم مثلاً دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة. فى أول يناير ٢٠٠٠ صدرت وثيقة عن مستقبل الأمن القومى الأمريكى بعد سنوات صدرت وثيقة جديدة، معنى هذا أنه قد حدثت تعديلات: ١١ سبتمبر والحرب على أفغانستان والحرب فى العراق. فالرؤية المستقبلية ليست ثابتة وإنما متغيرة ويؤخذ فى الاعتبار المتغيرات، ولدينا فى مصر تصور ورؤية مستقبلية.

وأنا أختلف مع حضرتك – فأنا أعمل فى وزارة الخارجية منذ ٢٥ سنة – ولا أرى فى أى مرحلة فى هذه السنوات أن ما يتم هو لمصالح شخصية أو غير ذلك. فأنا أرى أن هناك مصالح ثابتة لمصر. وإذا أذنتم لى حضراتكم فهى ليست مرتبطة حتى بثورة ٢٣ يوليو طبعًا رغم الدور الكبير الذى قامت به الثورة، إنما هناك مصالح ثابتة لمصر منذ النظام الملكى كان يدعمها سواء مصالح دولية أو إقليمية. فهناك مصالح ثابتة تلتزم بها القيادة السياسية فى مصر وتعمل على تطويرها. مثلاً الدور الإقليمى، العربى، الإفريقى، على مستوى دول العالم الثالث، الدور الدولى، دور مصر القيادى فى الأمم المتحدة هذه ثوابت.

لقد كان لدينا – منذ ثلاثة أيام – وفد كندى كان يضم سفيرة من وزارة الخارجية الكندية. قالت إنها كانت تعمل من قبل فى الأمم المتحدة فى نيويورك، وأنها كانت تعرف أن النقاش سيكون موضوعيًا وذا مغزى ومستمرًا عندما ترى المندوب المصرى لأنها تعرف أن مصر هى الوحيدة بين دول العالم الثالث كلها التى لديها أجندة واضحة وتدافع عن مصالح موضوعية وعن مبادئ وأهداف مرتبطة بالشرعية الدولية.

النقطة الثانية التى ذكرتها حضرتك، **موضوع السلام مع الطرف الإسرائيلى** رغم قيامه بعمل انتهاكات للشرعية الدولية. المحك هنا هو وجهة هذه الانتهاكات بمعنى أنه من الناحية القانونية، إذا حصل انتهاك من جانب إسرائيل لبند فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فمصر تأخذ مباشرة الإجراء اللازم، إذا حصل كما أشرت حضرتك موضوع الجواسيس. فمثلاً حجم المحاولات الكبيرة جدًا التى قامت

بها إسرائيل سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة من أجل موضوع الجاسوس عزام عزام لسنوات، واستمر مقبوضًا عليه، وأصرت القيادة المصرية على موقفها. وفى النهاية لأنه حصل – بكل أسف – موقف أو تصرف من مجموعة من الشباب المصرى ولجأ أهالى هؤلاء الشباب لرئيس الجمهورية بعد أن دخلوا إسرائيل وتم القبض عليهم فكان نوع من التحرك لأسباب إنسانية ولكنها لم تسلمه خضوعًا لضغوط ومحاولات خارجية استمرت لسنوات.

النقطة الثالثة **العلاقات مع الولايات المتحدة:** لقد عشت مباشرة فى هذا الموضوع لمدة أربع سنوات. وأنا أرى أنه على العكس، فالإحساس بالكرامة عندنا عالٍ جدًا. لدينا أجندة واضحة جدًا والطرف الآخر لديه أجندة. نحن لسنا مثل دول أخرى تقبل بما هو موجود. أما بالنسبة لنا فالتوافق الذى يحدث فى المواقف الأمريكية يحدث فى مواضيع بها مصالح. وطبيعى جدًا أن يكون هناك توافق فى المصالح فى موضوعات بيننا وبين الولايات المتحدة. وعندما يكون هناك تعارض فى المواقف فنحن نتكلم مثلما تكلمنا فى إعلان ماشاكوس فى السودان وقلنا للولايات المتحدة إن ما فعلتموه به أخطاء كذا وكذا لأنكم لم تستشيروا الأطراف الإقليمية، وتأكد هذا أنه طوال ثلاث سنوات بين اتفاق ماشاكوس فى ٢٠٠٢ واتفاق نيفاشا فى ٢٠٠٥ قام الأمريكان بالتعديل وأصبحت القاهرة هى أول مدينة يذهب إليها مندوبهم قبل ذهابه إلى السودان أو نيروبى أو أى مكان آخر. وأيضًا مع العراق – لا أريد أن أكرر لكن – الرئيس مبارك وجه تحذيرًا واضحًا وقال إن هذا الغزو سيؤدى إلى كذا وكذا.

بالنسبة لإيران: نحن على العكس. نقف دائمًا ضد العمل العسكرى وتصعيد العقوبات، إنما فى الوقت نفسه على الجانب الآخر وبمنتهى الصراحة أنا كمصر كدولة وكأمن قومى مصرى، فكرة أن تحصل دولة ثانية على قوة نووية حتى إذا جمعتنى بهذه الدولة رابطة ثقافية وإسلامية. وسأعطى لحضراتكم مثالاً: باكستان عندما صنعت القنبلة النووية هلل بعض الأشقاء فى البداية وقالوا إن باكستان صنعت القنبلة الإسلامية، وفى نهاية الأمر أدركت هذه الدول أن هذه القنبلة لا تمثل أى نوع من المظلة وإنما هى قنبلة باكستانية.

النقطة التى ذكرتها حضرتك عن استقالة الوزير محمد إسماعيل فهمى عندما حصل اختلاف فى الرأى، وهى ليست الاستقالة الوحيدة، فقد استقال أيضًا محمد رياض وكان وزير دولة للشئون الخارجية فى هذه الفترة، حيث حصل اختلاف فى الرؤى. وطبيعى جدًا طبقًا للنظام الدستورى أن يفرض رئيس الجمهورية أفكاره السياسية لأنه هو الذى يتحمل المسئولية وبالتالى تنفذ رؤيته.

النقطة الأخيرة **الموقف من إفريقيا**: سأقول ثانية إن لنا دورًا مهمًا جدًا فى إفريقيا، وهذا الدور ليس فقط سياسيًا وإنما مصر هى التى اقترحت وأشرفت على إنشاء ورأست آلية فض المنزاعات لدول الاتحاد الإفريقى. مصر منذ انضمامها للكوميسا سنة ١٩٩٦ نقلت هذه المنظمة التى تضم كل دول جنوب وشرق إفريقيا بالإضافة إلى مصر من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وأصبح للكوميسا اليوم موقع على خريطة الاقتصاد العالمى والتجمعات الاقتصادية العالمية. مصر كان لها دور قيادى فى مجال مجموعة الـــ ١٥ التى تضم الآن ١٩ دولة وبها دول من آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا ومنها ٩ دول إفريقية. مصر كان لها دور قيادى فى مجال مجموعة الدول الثمانى النامية وهى الدول الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى الثمانى التى تضم مصر والجزائر ونيجيريا. كل هذه التنظيمات داخل القارة تلعب فيها مصر الدور القيادى.

حضرتك ذكرت **بالنسبة لدارفور**: مصر من الدول التى ثبتت على موقفها المتحفظ على إرسال القوات الدولية رغم صدور قرار من مجلس الأمن بذلك فى ٢٠٠٥. وظلت وفود مصرية تذهب وتعود من دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وكندا لإقناعهم بأن هذا ليس هو الحل الأمثل إلى أن تمت مراجعته فى القرار الأخير الذى صدر عن مجلس الأمن. وظلت مصر تتشاور مع الحكومة السودانية وتنسق مع الاتحاد الإفريقى، وهذا مثال على موقف مبدئى لمصلحتنا ونتشاور فيه مع الدول الأخرى.

المواقف المصرية – كما تفضلت حضرتك – موجـودة بالنـسبة للعـراق والسودان وفلسطين وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية ولعمليـة الـسلام. فـالمواقف موجودة وهناك تصور ورؤية تتم مراجعتها لأن الرؤية ليست مطلقة. فـالظروف المتغيرة من حولنا لا تسمح برؤى مطلقة.

حضرتك سألتِ عن **السوق العربية المشتركة:** هذه السوق ترجـع بـدايتها للستينيات تحديدًا عام ١٩٦٤ وللأسف لم يتم تفعيل هذا. لكن ما تم فى ١٩٩٧ هـو محاولة متواضعة لبناء منطقة تجارة عربية حرة. هذه المنطقة انضم لها فى نهايـة المطاف حوالى ٩ دول عربية. قدمت هذه الدول قوائم بالسلع التى يـتم تحريرهـا ضمت عددًا محدودًا من السلع ولم تمتد إلى قطاع الخدمات وهو قطاع أساسى اليوم – كما تعلمون حضراتكم – فى حين الاتفاقية محصورة على قطاع السلع.

فى نهاية هذا العام يكون قد مر عشر سنوات على دخول هذه الاتفاقية حيـز النفاذ ومفترض أن يتم مراجعتها فى ٢٠٠٧ ومفترض أن يتم حث الدول الأخـرى على الانضمام لها ومحاولة توسيع القوائم وهل سـينجحون فـى إدخـال قطـاع الخدمات فيها أم لا.

وكل خطوة – حتى إذا كانت متواضعة – تتم فى إطار التكامل الاقتـصادى العربى وتحرير التجارة العربية هى خطوة إيجابية. متأخرة لكن إيجابية. محـدودة لكن إيجابية. والمهم أنها تصب فى مصلحة دول المنطقة لأنه من الطبيعـى مثلمـا كنا نتحدث سواء على إسرائيل أو على تركيا أو على إيـران أو كـل الأطـراف الأخرى غير العربية. من الطبيعى أن يكون أساس البنيان والارتكاز الإقليمى فـى هذه المنطقة التى نعيش فيها هو نظام إقليمى عربى. والأطراف الأخرى يمكـن أن تدخل فى منظومة إقليمية، بمعنى مثلاً عندما تقوم إسرائيل بعمـل سـلام وتعيـد الحقوق لأصحابها تدخل فى منظومة إقليمية، إنما هذه المنظومة يجـب أن يكـون قلبها عربى لأن غالبية الدول فى هذه المنطقة دول عربية، والوصـول إلـى هـذا يستوجب الكثير من العمل سواء اقتـصاديًا أو سياسـيًا أو فنيًـا أو مـن الناحيـة الجيوستراتيجية... وبذلك أكون قد أجبت عن كل النقاط.

تعقيب د. السيد عليوة:

في الواقع إن سيادة السفير أضاء لنا بفكره وبعلمه وبخبرته الموقف الصعب الذى تمر به العلاقات الدولية والإقليمية وهى شائكة وحساسة هى ألغام وراء بعضها. أشكرك وأشكر المجموعة التى حضرت معنا.. وتحية لكم جميعًا.

الفصل الثالث

نتائج الندوة "رؤى وتصورات مستقبلية"

أولا – تحليل مضمون رؤية قيادات الجمعيات الأهلية للإصلاح السياسى:

كشفت الجلسة الأولى من الندوة حول هذا الحوار أن تصورات قيادات الجمعيات الأهلية للإصلاح السياسى تتمثل فى الجوانب التالية:

١. أن الإصلاح السياسى، يجب أن يتسم بالمصداقية وارتباط الأقوال بالأفعال فى إطار النزاهة والشفافية والتخلص من كل أشكال الفساد والمحسوبية.

٢. إصلاح المنظومة السياسية ككل من حيث الهياكل التنظيمية والمضامين الفكرية السلبية السائدة.

٣. الإصلاح السياسى مسئولية تضامنية: فالمجتمع كله مسئول عنه، لذا فإن الجوانب الأخلاقية وعنصر الضمير فى غاية الأهمية لنجاح الإصلاح.

٤. الإصلاح السياسى يرتكز على فاعلية دور الفرد ومشاركته الإيجابية فى كل قضايا أو مشكلات المجتمع من خلال مشاركة فاعلة فى الأحزاب السياسية.

٥. الإصلاح السياسى يعنى المشاركة السياسية الفاعلة وبخاصة فى صنع السياسات العامة مثل سياسات الإسكان، التعليم، الصحة، الاقتصاد، البيئية.. إلخ.

٦. الإصلاح السياسى يعنى رسم سياسات، ووضع خطط فى إطار أهداف واضحة تنفذها إدارة واعية.

٧. الاهتمام بالتنشئة السياسية التى تعطى رؤيــة خاصــة حــول النظــام السياسى، وتكُون مجموعة القيم المتعلقة بالحياة السياسية السائدة وهى تبدأ من الأسرة والمدرسة وكل المؤسسات الأخرى.

٨. إصلاح الأحزاب السياسية واضطلاعها بدور أكبر فى الحياة السياسية من حيث كونها قناة مهمة فى إحداث التغيير والإصلاح السياسى.

٩. الإصلاح السياسى يجب أن يكون نابعًا من الداخل، وليس مفروضا من الخارج.

١٠. وجود عدالة تنموية ومساواة واهتمام بالريف مثلمــا يوجــد عدالــة ومساواة واهتمام بالمدن.

١١. يرتكز الإصلاح السياسى على عدة ركائز أساســية هــى التــسامح الدينى، وحق الاختلاف مع الآخر، وقبول الآخر، والتعددية السياسية. إن الإصلاح السياسى هو المساواة التامة والعادلــة بــين المرشــحين خصوصًا فى انتخابات (مجلسى الشعب والشورى، الرئاسة) فى ظــل وجود ضمانات تضمن جدية المرشح وحيدة ونزاهة انتخابية.

١٢. المشاركة السياسية البناءة تتوقف على إيجاد حل للقضايا الاقتــصادية الملحة فى المجتمع كالبطالة والفقر والأمية.... إلخ.

١٣. العمل على تعديل المزيد من مواد الدستور التى مــن شــأنها تفعيــل المشاركة السياسية ووجود إطار من الشفافية والمساواة فــى العمليــة الانتخابية دون أى قيود أو عوائق.

١٤. يمكن للمجتمع المدنى – إذا ما أتيحت له الفرصة – أن يلعــب دورًا أكثر فعالية فى تدعيم المشاركة السياسية والرقابة الشعبية ودفع جهود الإصلاح السياسى للأمام.

١٥. دور المجتمع المدنى فى هذا الصدد ليس بديلاً لدور الدولـة وإنمـا مكمل ومعاون له.

ثانيا – تحليل مضمون رؤية قيادات الجمعيات الأهلية للإصلاح الاقتصادى والبعد الاجتماعى:

طرحت الجلسة الثانية من الندوة رؤية وتصورات قيادات الجمعيات الأهليـة للإصلاح الاقتصادى والبعد الاجتماعى والتى تتمثل فيما يلى:

١. الإصلاح الاقتصادى يحمل فى جـوهره الاهتمـام بعمليـة التنميـة الاقتصادية والبشرية على حد سواء.

٢. العنصر البشرى هو صـانع، وأداة – والهـدف النهـائى للإصـلاح الاقتصادى.

٣. الإصلاح الاقتصادى – وفى جوهره عملية التنميـة – يرتكـز علـى التضامن للأجيال القادمة دون النظرة الفردية أو الأنانية.

٤. الإصلاح الاقتصادى الفعال قائم على تقليل الفجوة بين الجانب الفنـى الملموس للتنمية الاقتصادية، والمؤشرات المالية والاقتصادية.

٥. البطالة هى لب مشكلة الإصلاح الاقتصادى لارتباطها بكل المشكلات الأخرى التى يعانى منها المجتمع. فهى المشكلة الرئيـسية للمجتمـع المصرى والتى يعانى منها كل بيت مصرى ومن ثـم فـإن علاجهـا يساهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦. إلقاء العبء على القطاع الحكومى لعلاج مشكلة البطالة لم يعد يجدى، بل إن القطاع الخاص يمكن أن يساهم بشكل فعال فى حل هذه القضية عن طريق فتح مجالات عمل للكفاءات والطامحين للعمل.

٧. إن علاج قضية البطالة يكمن فى بناء منظومة متكاملة قائمة على الربط بين نظام التعليم وسوق العمل والقضايا السكانية.

٨. نجاح القطاع الخاص فى اجتذاب أكبر عدد من العنصر البشرى يتوقف على نقطة هامة وهى مراعاة البعد الاجتماعى فى علاقات العمل الموجودة داخل هذا القطاع.

٩. إن عملية الإصلاح بأوجهها المتعددة تتوقف على إصلاح منظومة التعليم فى المقام الأول، من خلال وضع إستراتيجية تعليمية متكاملة تراعى إصلاح الجانب الكيفى والكمى والبعد الاجتماعى للعملية التعليمية، تحمل فى طياتها صناعة المواطن عن طريق غرس قيم الولاء والانتماء للوطن.

١٠. تفعيل منظومة القيم الدينية فى سلوكنا اليومى واستيعاب فكرة التسامح، والتآخى، وقبول الآخر.

١١. الإصلاح لا بد أن يكون نابعًا من القناعة بوجود فكرة وهدف فى ظل وجود الإرادة لتحقيق هذا الهدف.

١٢. مراعاة البعد الاجتماعى كركيزة إصلاح كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص، الأمر الذى يزيد من إنتاجية كلا القطاعين ويكون له مردود إيجابى على الاقتصاد.

١٣. إن عملية التنمية تتوقف على إرساء فكرة التضامن والتكافل الاجتماعى وهذا لن يأتى إلا من خلال تفعيل دور المنظمات والجمعيات الأهلية وكل فئات المجتمع المدنى.

١٤. تزايد وتيرة الإصلاح الاقتصادى يرتكز على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى عن طريق التوظيف العلمى للطاقات البشرية وإصلاح الضمائر ومحو فكرة الأنانية.

١٥. تقدم المجتمع وتفعيل عملية الإصلاح قائمان على التشخيص الدقيق للأمراض الاجتماعية المتبجرة (كالمحسوبية والواسطة). والتخلص من هذه الأمراض والإعلاء من قيمة العمل يحقق النهوض للمجتمع ككل.

ثالثا – تحليل مضمون رؤية قيادات الجمعيات الأهلية تجاه مكانة مصر الدولية والبعد الدولى ودورها الإقليمى:

أفاض هذا الجزء من الندوة برؤية قيادات الجمعيات الأهلية بأبعاد السياسة الخارجية المصرية والتى تمثلت فيما يلى:

١. ترتكز السياسة الخارجية المصرية على تنوع دوائر الاهتمام والارتباط، مثل الاهتمام بالعلاقات بالقوى الاقتصادية الكبرى مثل مجموعة الثمانى، الاتحاد الأوروبى أيضًا دائرة الوطن العربى، المجال الإفريقى فضلاً عن دول الجوار الجغرافى لمصر.

٢. من المبادئ الإستراتيجية للسياسة الخارجية المصرية هى إحلال السلام العادل والشامل لمنطقة الشرق الأوسط.

٣. ترتكز مبادئ ومفاهيم السياسة الخارجية المصرية على كونها عامل توازن وشريكًا فعالاً فى عمليات التفاوض للدول المجاورة.

٤. المحرك الرئيسى للسياسة الخارجية المصرية هى المصلحة وتحقيق أكبر قدر من المنفعة وحماية الأمن القومى لها.

٥. السياسة الخارجية تجاه إفريقيا سوف تشهد تنمية على كل الأصعدة (الاقتصادية، الإستراتيجية، السياسية) بعد أن شابها العديد من القصور فى توجهاتها الإفريقية.

٦. السياسة الخارجية المصرية تتعامل مع الدولة حسب المعطيات الجديدة الخاصة بسياستها الخارجية.

٧. جوهر قضية الشرق الأوسط والمتمثلة فى القضية الفلسطينية يتمثل فى إعادة بناء الثقة بين الأطراف فضلاً عن إدارة الصراع إدارة ذكية وواقعية تستخدم بها أدوات الصراع السلمية بصورة أكبر.

٨. الإدارة الفعالة للصراع العربى الإسرائيلى يجب أن تستند إلى إصلاح البيت العربى أولا: بوجود توافق واتحاد فى التوجهات الخارجية تجاه إسرائيل دون التعامل الفردى مع إسرائيل وإقامة علاقات ذات أوجه متعددة مع الجانب الإسرائيلى فى ظل وجود هدف هو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ما قبل ٦٧ وإيقاف كل أشكال التوتر الذى من شأنها تأجيج الصراع.

٩. إقامة السلام مع الجانب الإسرائيلى يتوقف على إدراك الجانب العربى لحقيقة إدارة الصراع والعمل على تحقيق قدرة من القوة من شأنها أن تمكن من إقامة علاقة مع الجانب الإسرائيلى.

١٠. فى ظل العولمة بكل تجلياتها سوف يحتاج الصراع العربى الإسرائيلى إلى إعادة تعريفه وأدواته ووسائله.

١١. تحقيق السلام مع الجانب الإسرائيلى مرهون برد كل الحقوق العربية المسلوبة وتنفيذ إستراتيجية إسرائيلية واقعية قائمة على السلام وتدع كل جذور الكراهية وتدرك حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

١٢. العولمة فى جوهرها سلاح ذو حدين يمكن الاستفادة منه فى معرفة ثقافات واتجاهات الشعوب المختلفة ولكن فى وجود القدرة على التمييز والتمسك بالقيم المترسخة فى المجتمع.

١٣. من أهم مزايا العولمة هى الثورة المعلوماتية ورفع القدرة التنافسية للأسواق، أما من أهم عيوبها التهميش وطمس الهوية الثقافية.

١٤. التحرك السريع الخطى لظاهرة العولمة أوجد فجوة بين الـدول، دول تسير بخطى سريعة فى كل المجـالات (اقتـصادية – تكنولوجيـة – مالية... إلخ)، وأخرى لا تستطيع استيعاب سرعة هذه الأحداث.

١٥. ظاهرة العولمة تحمل فى طياتها الاختيـار بـين المناسـب والمفيـد والضار وغير النافع.

١٦. إن عملية الإصلاح كان الدافع الأكبر لها من الخارج ولم تبـدأ مـن الداخل لكن جوهر عملية الإصلاح يكمن فى إدراك خصائص الـذات فى المقام الأول.

١٧. إن قصور عملية الإصلاح داخل المجتمعات العربية ترجع إلى عـدم وضوح رؤية محددة للإصـلاح وقـصور فـى التطبيـق الخـاص بالإصلاح.

ملاحق

أولاً: استمارة الاستبيان.

ثانيًا: نموذج تقييم الندوة.

ثالثًا: أسماء السادة المشاركين فى الندوة.



المجلس الأعلى للثقافة

لجنة العلوم السياسية

استمارة استبيان

الرؤى السياسية المستقبلية لقيادات الجمعيات الأهلية في مصر

اسم الجمعية: ....

المحافظـــــة: ....

التليفــــــون: .... فـــاكس: ....

العنـــــــوان: ....

اسم المسئول: ....

ملاحظات.

- يمكن عدم كتابة الاسم فى حالة عدم الرغبة فى ذلك.
- بيانات هذه الاستمارة سرية ولا يصرح باستعمالها لغير أغراض البحث العلمى.

المحور الأول

الإطار الفكرى والمرجعى للجمعيات الأهلية فى مصر

١/١ ما تقديركم للوضع السياسى والاجتماعى الراهن للجمعيات الأهلية؟

١/٢ ما مقدار إسهام الجمعيات الأهلية فى التنمية فى المستقبل؟

١/٤ ما أهم المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية؟

١/٥ ما المفتاح الرئيسى – فى نظرك – لحل هذه المشكلة؟

١/٦ ما وسائل تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى الحياة السياسية فى المستقبل؟

١/٧ أى وسائل الإعلام (الصحافة – الإذاعة – التليفزيون) أكثر إيجابية فى تقديم صورة ذهنية للجمعيات الأهلية؟

١/٨ ما أعظم القضايا العامة أهمية فى أجندة الجمعيات الأهلية. اختر واحدة: (البطالة – التعليم – حماية المستهلك – البيئة – الفقر – المشاركة الديمقراطية – الانتماء والوعى).

المحور الثانى:

رؤية الجمعيات الأهلية للمستقبل.

أولا - **المفهوم:** المقصود به تصورات الجمعيات الأهليـة لـسيناريوهات المستقبل بشأن أربع قضايا رئيسية هى المشاركة السياسية والديمقراطية، الإصلاح الاقتصادى، دور مصر الإقليمى ومكانتها الدولية، الأوضاع العالمية.

ثانيا - رؤية الجمعيات الأهلية لقضايا المشاركة السياسية والديمقراطية:

٢/٩ اشرح مفهومك للإصلاح السياسى.

٢/١٠ أين تقع اللامركزية فى سلم أولويات الإصلاح فى نظرك؟

٢/١١ أيهما أفضل: الإصلاح النابع من الداخل؟ أم الإصـلاح القـادم مـن الخارج؟

٢/١٢ كيف يمكن دمج التيار السياسى الإسلامى فى عملية الإصلاح؟

٢/١٣ كيف ترى قضية الإصلاح الدستورى؟

٢/١٤ فى تصورك ما القوى السياسية المسئولة عن تنمية المشاركة السياسية والديمقراطية؟

٢/١٥ ما مستقبل التعددية الحزبية فى مصر؟

٢/١٦ ما الطرق والأساليب اللازمة لتعظيم المشاركة السياسية للجماهير؟

٢/١٧ ما أفضل قيم الثقافة السياسية للمصريين المواتية للتقدم؟

٢/١٨ وما أكثر القيم المناوئة للتقدم؟

٢/١٩ ما الصورة الذهنية لدى الجمعيات الأهليـة عـن مجلـسى الـشعب والشورى؟

٢/٢٠ ما مستقبل تمثيل الجمعيات الأهلية فى المجـالس الـشعبية المحليـة والنيابية؟

٢/٢١ رتب القيم التالية حسب أهميتها فى نظرك: التعددية السياسية، التنـوع الثقافى، حق الاختلاف، القبول بالآخر، التسامح الدينى.

٢/٢٢ ما مدى إسهام المجتمع المدنى فى تعميق التحول الديموقراطى؟

٢/٢٣ ما القضايا والمسائل التى تقترحها للإصلاح السياسى والديمقراطى فى مصر؟

٢/٢٤ ما القوى السياسية التى ستؤثر فى الحياة السياسية مستقبلا؟

٢/٢٥ ما أساليب تفعيل دور مجلسى الشعب والشورى فى مصر؟

٢/٢٦ ما الفرص المتاحة لمساهمة الجمعيات الأهلية فى العمـل الـسياسى العام؟

٢/٢٧ فى رأيك ما أساليب تفعيل المشاركة الشعبية على المستوى المحلـى، للحد من التدعيم اللامركزية؟

٢/٢٨ ما تقييمك للتوجهات العامة لمفاهيم الإصلاح الدولية وما يتأسس عليها من مشاريع خارجية إلى جانب الاجتهادات النابعة من الداخل؟

٩/٢٩ ما الصيغة الملائمة لتنظيم الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية؟

ثالثًا: رؤية الجمعيات الأهلية لقضايا الإصلاح الاقتصادى فى مصر:

٣/٣٠ ما ترتيب مصر المتوقع فى سلم التنمية الإنسانية عام ٢٠٢٠ (علمًـا بأن ترتيب مصر عام ٢٠٠٣ كان ١٢٩)؟

٣/٣١ إلى أى مدى يراعى الإصلاح الاقتصادى البعد الاجماعى فى مصر؟

٣/٣٢ ما فرص تنافسية الاقتصاد المصرى فى ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؟

٣/٣٤ هل يؤثر الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة على مخططات التنمية؟

٣/٣٥ هل يؤخذ البعد البيئى فى الاعتبار فى إطار مخططات التنمية؟

٣/٣٦ ما فى رأيكم السياسة التعليمية المثلى لمصر المستقبل؟

٣/٣٧ ما الحلول التى تقترحها لحل أزمة البطالة؟

٣/٣٨ ما اقتراحك لحل مشكلة الإسكان؟

٣/٣٩ إلى أى مدى تؤيد وجود التعليم الأجنبى فى مصر؟

٣/٤٠ ما الآليات العملية لحل مشكلة الزيادة السكانية؟

٣/٤١ ما المدخل الحقيقى لفهم المشكلة السكانية.. الانفجار السكانى أم توزيع الدخل؟

٣/٤٢ ما الآليات العملية لحل مشكلة الفقر؟

٣/٤٣ ما تقييمك لوضع الدراسات المستقبلية فى مصر؟

٣/٤٤ ما الجهات التى تفضل دعمها للبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر؟

٣/٤٥ هل يراعى الإصلاح الاقتصادى المساواة فى النوع (الجندر)؟

٣/٤٦ ما تقييمك للتعليم الخاص بمصر؟

٣/٤٧ إلى أى مدى تساهم الجمعيات الأهلية فى صنع السياسات العامة للمجتمع؟

رابعًا: رؤية الجمعيات الأهلية لدور مصر الإقليمى ومكانتها الدولية:

٤/٤٨ ما اقتراحك لحل المشكلة الفلسطينية؟

٤/٤٩ هل تعتقد إمكانية تسوية الصراع العربى – الإسرائيلى مستقبلاً؟

٤/٥٠ هل الدور الأمريكى حيادى فى التسوية السلمية؟

٤/٥١ هل تفضل الدور الأمريكى أم الأوروبى أم دورًا أكبر للأمم المتحدة فى الصراع العربى الإسرائيلى؟

٤/٥٢ ما نقاط القوة التى تدعم موقفنا فى المفاوضات؟

٤/٥٣ ما نقاط الضعف لدينا فى معادلة الصراع العربى – الإسرائيلى؟

٤/٥٤ أى مستقبل ينتظر مستقبل المسألة العراقية؟ (أبيض – أحمر – رمادى)

٤/٥٥ كيف ترى حالة السودان؟

٤/٥٦ ما صورة جامعة الدول العربية فى المستقبل؟

٤/٥٧ ما القوى الدولية التى نأمل فى صداقتها ومناصرتها للعالم العربى؟

٤/٥٨ كيف نساهم فى تفعيل الحوار بين الإسلام والغرب؟

٤/٥٩ كيف تبدو صورة الجمعيات الأهلية فى الإعلام الدولى؟

٤/٦٠ ما مستقبل السوق العربية المنشودة مع بداية تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة؟

٤/٦١ ما تقييمك لدعاوى الإصلاح الخارجية؟

٤/٦٢ وهل تفضل الرؤية الأمريكية لإصلاح العالم العربى؟

٤/٦٣ وما رؤيتك الخاصة للإصلاح؟

٤/٦٤ ما تصورك لدوائر اهتمام السياسة الخارجية لمصر خلال السنوات العشر القادمة؟

٤/٦٥ هل هناك تطابق شعبى ورسمى عربى إزاء فكرة الوحدة العربية؟

٤/٦٦ هل الشعوب العربية مؤهلة لوحدة من أى نوع فى المستقبل؟

٤/٦٧ ما تقييمك للآثار المتوقعة لاتفاقية الكويز؟

٤/٦٩ أين يقع نهر النيل وأزمة المياه فى اهتمامات الجمعيات الأهلية؟

خامسا – رؤية الجمعيات الأهلية للأوضاع العالمية:

٥/٧٠ ما صورة الاقتصاد العالمى فى المستقبل؟

٥/٧١ ما تصورك حول القوى العالمية فى الأعوام العشرين القادمة؟

٥/٧٢ ما تصورك عن الشركات عابرة القارات ومتعدية الجنسيات؟

٥/٧٣ ما مستقبل التحالفات الإستراتيجية بين هذه الشركات؟

٥/٧٤ هل تستطيع الشركات العربية عمل تحالفات إستراتيجية من أى نوع لتحسين وضعها التنافسى العالمى؟

٥/٧٥ ما القوى الاقتصادية المرشحة للهيمنة على الاقتصاد العالمى فى المستقبل؟

٥/٧٦ ما رؤيتك المستقبلية لمواجهة الكوارث الطبيعية المحلية والعالمية؟

٥/٧٧ ما الدروس المستخلصة من تجربة الصين الاقتصادية؟ وهل يمكن الاستفادة منها؟

٥/٧٨ ما أبرز المشكلات السياسية فى العالم؟ (اذكر ثلاثًا)

٥/٧٩ ما أهم الأمراض والأوبئة المهددة والمؤرقة لشعوب العالم فى الفترة القادمة؟

٥/٨٠ هل تتجه العولمة نحو الجوانب الإنسانية والعدالة أو ستزداد مخاطرها على دول الجنوب لصالح الدول المتقدمة؟

٥/٨١ هل ستؤثر العولمة سلبا على هويتنا الثقافية؟

٥/٨٢ أى نماذج التنمية عالميًا تجذب انتباهكم؟

٥/٨٣ فى أى دول العالم تحظى الجمعيات الأهلية بمكانتها على القمة؟

٥/٨٤ ما دور المثقفين فى التغلب على مختلف عوامل الجمود والركود الثقافى والفكرى.

ثانيًا:

نموذج تقييم الندوة

إن هذا التقييم جزء من مجهوداتنا المستمرة لكي نؤكد على أهمية عقد الندوات والمؤتمرات العلمية ومدى الاستفادة منها، فرجاء الإجابة بعناية فائقة لما يعود علينا بالنفع الكامل لتنمية مهارات المشتركين في ندواتنا ولقاءاتنا.

السن: .... **المؤهل:** ....

الوظيفة: ....

رجاءً عدم ذكر الاسم

ضع (✓) أمام الإجابة المناسبة:

١- ما مدى ارتباط موضوع الندوة بعملك الحالي أو المستقبلي؟

ارتباط مباشر ( )	غير مباشر ( )	غير مرتبط ( )

٢- ما مدى أهمية عقد هذه الندوة في الوقت الراهن؟

هام ( )	قليل الأهمية ( )	غير هام ( )

٣- هل تعلمت شيئًا جديدًا من هذه الندوة؟

نعم ( )	إلى حد ما ( )	لا ( )

٤- ما مدى استفادتك من الندوة؟

استفادة كاملة ( )	متوسطة ( )	لم أستفد ( )

٥- ما مدى تقييمك النهائي للندوة؟

ناجح ( )	متوسط ( )	غير ناجح ( )

هل لديك أي ملاحظات أو اقتراحات أخرى؟

....

....

....

شكرًا على حسن تعاونكم،،،،

ثالثًا:
أسماء السادة المشاركين فى الندوة

١. أ.د. علىّ الدين هلال.

٢. أ.د. حسن أبو طالب.

٣. السفير د. وليد عبد الناصر.

٤. أ.د. منى مكرم عبيد.

٥. أ.د. السيد عليوة.

٦. أحمد جلال محمود.

٧. د. أبو القاسم الشريف.

٨. أحمد أبو شادى.

٩. إبراهيم شعبان.

١٠. د. أحمد على موسى.

١١. إسلام محمود عوض.

١٢. أمجد محمد فتحى.

١٣. أميرة عاطف رشاد.

١٤. بدور محمود عبد الرحيم.

١٥. ثريا المتولى.

١٦. جمهورية عبد الرحيم عبد المقصود.

١٧. حسن الشامى.

١٨.د. حسن نصر الدين.

١٩. حسين عيد.

٢٠. حميد الصباحى.

٢١. خالد رفقى.

٢٢. ربيع إبراهيم سكر.

٢٣. رمضان أبو إسماعيل.

٢٤. سلوى العدل.

٢٥. شيماء محمد شفيق.

٢٦. لواء. صفوت نور الدين.

٢٧. عادل زكى عوض.

٢٨. د. عبد الخالق الخياط.

٢٩. عبد الله حلمى محمود.

٣٠. د. عبد المحسن حمودة.

٣١. د. عبد المجيد عمارة.

٣٢. عبد المعطى زكى إبراهيم.

٣٣. عبد الوهاب عثمان إدريس.

٣٤. عزيزة محمدى.

٣٥. فتحية الدخاخنى.

٣٦. فتحى متولى المراكبى.

٣٧. فؤاد السعيد.

٣٨. كريم محمد جمال شاهين.

٣٩. عميد. محمد إبراهيم عبد السلام.

٤٠. محمد سكران.

٤١. محمد زكى يحيى يوسف.

٤٢. د. محمد على حسنين.

٤٣. محمد فريد حجاب.

٤٤. محمد فؤاد.

٤٥. محمود قرنى.

٤٦. ملكة رشاد.

٤٧. نجيب محمد شحاتة.

٤٨. نشوه أحمد.

٤٩. نور عبد الحميد.

٥٠. هند عزام.

٥١. هناء شندى عبد ربه حسن.

٥٢. هيثم جمال محفوظ.

٥٣. يحيى محمد عثمان.

المراجعة اللغوية: **آمال الديب**

الإشراف الفنى: **أنجى جورج**

حين نقرأ أفكار ومقترحات قيادات الجمعيات الأهلية المصرية من خلال الحوار الحر والفكر المفتوح، نجدها تساهم فى تشكيل صورة مجتمعنا فى المستقبل،وأهمية وجود هذه الرؤية هى أنها تصبح "هادية" و "مرشدة" لعملنا فى مختلف المجالات، فعندما تتضح تلك الرؤية عن شكل مجتمع المستقبل، وتتضح الأفكار والمبادئ الأساسية التى ترتكز عليها، فإنه يصبح لدينا "بوصلة" و"مرجعية" تسمح لنا بالاختيار بين الأولويات وتقويم السياسات، ويبدو لى أن الإطار الفكرى الحاكم لكثير من الأفكار والمفاهيم المتداوَلة فى مجتمعنا هو الديمقراطية الاجتماعية، وجوهرها التزاوج بين قيم الحريات الليبرالية وقيم العدل الاجتماعي، وجاء الإدراك لأهمية هذا التزاوج ثمرةَ تطوُّر إنسانى طويل وممتد، وخلاصةً لعديد من التجارب والخبرات.



